مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٦٠ - جمادى الآخرة ١٤٣٠ - يونيو ٢٠٠٩

المحاسبون

خادم الحرمين الشريفين يشكر رئيس مجلس إدارة الهيئة ومنسوبيها

- معالي رئيس ديوان المراقبة العامة:
  تطبيق مفهوم الرقابة يسير وفق الخطة الاستراتيجية للديوان
- **تشكيل مجلس إدارة الهيئة للدورة السادسة**

مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني

المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

هيئة السوق المالية توفر ..
مئة منحة للتقدم إلى اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

تحظى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) باهتمام وتقدير القطاع الاقتصادي في المملكة ومكانة تساعد حامليها على تبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية في المملكة.

مواد الاختبار	
المحاسبة	فقه المعاملات
المراجعة	الأنظمة التجارية
الزكاة والضريبة	

أهداف المنحة:

- الإسهام في إعداد كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً في حقل المحاسبة الذي يشهد طلباً كبيراً على الكفاءات المؤهلة مهنياً.
- تلبية الاحتياج المستقبلي لقطاعات السوق المالية المختلفة في حقل المحاسبة وسد احتياج مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال توفير كفاءات ذات قدرات عالية.

الشروط:

١. أن يكون المتقدم أو المتقدمة سعودي الجنسية.

٢. أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة كحد أدنى من إحدى الجامعات المعترف بها.

٣. ألا يقل التقدير العام عن جيد جداً (٣من ٤ أو ٣,٧٥ من ٥).

٤. ألا يكون قد مضى على الحصول على آخر درجة علمية أكثر من خمس سنوات.

٥. ألا يكون سبق له التقدم إلى اختبار زمالة الهيئة.

٦. التقدم إلى المنحة قبل شهرين من تاريخ عقد الاختبار .

قدم طلبك من خلال موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.socpa.org.sa

- يعقد الاختبار في : الرياض و جدة و الدمام.

في ٩ / ١ / ١٤٣١ هـ الموافق ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٩ م

مؤتمر عالمي المستوى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين .

تخطو الهيئة بمجلس إدارتها ولجانها الفنية وأمانتها العامة خطوات واسعة لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع وزيادة الوعي لدى العموم بالمواضيع المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومن تلك الخطوات إقامتها لمؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني «المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية» الذي عُقد بمدينة الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله.

لقد حرصت الهيئة على أن يكون هذا المؤتمر عالمي المستوى بكل المقاييس من الناحية العلمية والتنظيمية، وقُدر له بفضل من الله التوفيق والنجاح. حيث كانت هناك شهادات واعترافات بنجاحه من قِبل الكثير ممن شارك في المؤتمر. فجاء كمحفل مهني عالمي ترآى فيه ذوو الاهتمام والاختصاص من أنحاء العالم. حيث شارك فيه متخصصون من أكثر من عشرين دولة وحضره ما يزيد على ١٣٠٠ مشارك تبادلوا في جلساته المعلومات والآراء حول ما يخص آليات تحسين ودعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز مقومات الاقتصاد.

في الختام لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر من متحدثين ومشاركين ورعاة، وأخص بالشكر اللجنة المنظمة للمؤتمر التي كان لها الفضل بعد الله بظهور المؤتمر بالشكل المشرف الذي يليق بما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة.

د. أحمد بن عبدالله المغامس

المشرف العام / أمين عام الهيئة

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين
جمادى الآخرة ١٤٣٠ - يونيو ٢٠٠٩

المشرف العام
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر
نائب أمين عام الهيئة

مستشار التحرير
عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز

مدير التحرير
عبدالله بن عبد العزيز الراجح

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ حسان بن فضل عقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور وليد بن محمد الشباني
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ إبراهيم بن عبود باعشن
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

أخبار ٤
لقاء ١٢
استفسار ورأي ١٨
تحليل مالي ٢٠
دراسة ٢٦
تقرير ٣٤
أخبار دولية ٣٨
مواقع ٤٢
دورات متخصصة ٤٤
استراحة ٤٦
الأخيرة ٤٨

* المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة
* ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

4 برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله وتحت شعار «المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية»، افتتح معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين «مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني» الذي نظمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمدينة الرياض خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ والموافق ٢٩ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ م.

10 يعد وجود استراتيجية تجارية سليمة أمرًا ضروريًا بغض النظر عن الحالة الاقتصادية السائدة.

فخلال عملك، كمحاسب قانوني، مع العملاء لتحديد أفضل الطرق للتعايش مع ظروف الركود الاقتصادي، يلزم أن تتأكد من دراسة عدد من النقاط للاستفادة من الفرص المكنة لإعادة النظر في التركيز وضبط النفقات وطمأنة العملاء.

12 أكد معالي رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه، حرص الديوان على تطوير أساليب عمله وممارسة اختصاصاته المتعددة، مشيرًا إلى أنها لم تعد قاصرة على عمليات المراجعة المالية ورقابة الالتزام بالأنظمة والتعليمات النافذة، بل امتدت لتشمل الرقابة على الأداء للتأكد من مدى نجاح الأجهزة المشمولة برقابته في تطبيق خططها المعتمدة وتحقيق الأهداف المرسومة، وذلك من خلال تبني وتطبيق مفهوم الرقابة الشاملة.

34 إن دور معايير وتقارير المحاسبة هو المساعدة في توفير معلومات مالية سليمة وغير منحازة للمستثمرين وأسواق رأس المال بشأن نشاطات ونتائج المنشآت المقدمة للتقارير ووضعها المالي. فبينما يمكن للجهات المنظمة للمؤسسات المالية أن تبني احتساب رأس المال النظامي على أرقام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP Numbers) .

العدد ٦٠ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ يونيو ٢٠٠٩م

الناشر

رؤيتنا:
أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي.

رسالتنا:
نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة تطوير الأعمال والمشاريع
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤٦٠٨٨٢٧ فاكس: ٤٦٠٨٨٩٧
businessdev@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
هاتف مجاني: ٨٠٠٦١٤١٤١٤
فاكس مجاني: ٨٠٠١٢٤٢٢٧٧
subscriptions@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤١٩٢٠٨٦ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
advertising@rawnaa.com

الرقم المجاني: ٨٠٠٤٤٢٤٤٤٥

رونـاء للإعـلام المتخصص
ص.ب ٦٥١٧٦ الرياض ١١٥٥٦
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٢٦٤٠
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي
د. عبدالله بن جلوي الشدادي

مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني

المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله وتحت شعار «المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية»، افتتح معالي الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين «مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني» الذي نظمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمدينة الرياض خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ والموافق ٢٩ إلى ٣١ مارس ٢٠٠٩ م.

وقال معالي وزير التجارة والصناعة في كلمته بهذه المناسبة يشرفني نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، افتتاح فعاليات مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني في رحاب مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وأن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين، حفظهم الله، وتمنياتهم الطيبة لهذا المؤتمر بالنجاح. وأضاف معاليه أن تفضله حفظه الله برعاية هذا المؤتمر يمثل ترجمة عملية لحرص قيادتنا الرشيدة على تبني كل مبادرة جادة تسهم في دفع مسيرة التنمية وتوفير مقومات نجاحها واستمرار عطائها. فالشكر والامتنان لقيادتنا الرشيدة على كريم الرعاية.

إنجازات متعددة

وأكد معاليه أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حققت جملة من المنجزات التي نعتز بها جميعًا.

ومن هذه المنجزات إصدار العديد من المعايير المهنية وترسيخ أسس الالتزام الجاد بها وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني وإقرار قواعد السلوك التي تحكم ممارسة المهنة، وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية المتخصصة ووضع القواعد اللازمة لاختبار الحصول على شهادة الزمالة التي تحظى بسمعة مرموقة ليس فقط على الصعيد المحلي بل أيضًا على الصعيد الإقليمي.

وقال معاليه أن ما يشهده العالم حاليًا من أزمة مالية أدت إلى انهيار العديد من الشركات العملاقة، سلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه المهنة ما يمكن أن تقوم به مع جهات أخرى لحماية الاقتصاد الوطني بشكل خاص والاقتصاد العالمي بوجه عام، وشكل ضغطًا عليها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية الحالية سواء محليًا أو إقليميًا أو عالميًا.

وأضاف أن تداعيات هذه الأزمة تؤكد بجلاء حجم المسئولية الملقاة على عاتق المنتسبين لمهنة المحاسبة والمراجعة أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام المجتمع، وتؤكد على الدور المطلوب منهم

لحماية حقوق المستثمرين والمتعاملين مع المنشآت التجارية، بل وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني ككل، وذلك من خلال الحرص على التحقق من صحة ودقة البيانات المالية وإبداء الرأي المهني حيالها بكل وضوح وموضوعية وتجرد دون محاباة لأحد.

دور مهنة المحاسبة

الجدير بالذكر أن المؤتمر تطرق إلى إبراز الدور الهام لمهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته، علاوة عن تعزيز دور المحاسبة في توفير المعلومات وضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة، والتي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المنشآت والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة بما يكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المنشآت في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها وصيانة مقدرات الاقتصاد الوطني.

محاور مهمة

ناقش المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام عددا من المحاور المهمة التي شملت التغيرات المهنية واستشراف المستقبل و المحاسبة وتأثيرها على أسواق المال، إضافة إلى الحوكمة وحماية الاستثمارات، ومراعاة دور المحاسبة في خدمة المصرفية الإسلامية، علاوة عن دور المسئولية الشرعية والقانونية للمحاسب القانوني والمحاسبة الحكومية ومحاسبة الجهات غير الهادفة للربح.

وقد حظي المؤتمر ولله الحمد بمشاركة فعالة من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من داخل المملكة وخارجها. حيث شارك أكثر من ١٣٠٠ متخصص من أكثر من عشرين دولة في فعاليات المؤتمر.

معالي الأستاذ عبدالله زينل:

الأزمة المالية سلطت الضوء على الدور الهام الذي تلعبه مهنة المحاسبة

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حققت جملة من المنجزات التي نعتز بها جميعًا

إبراز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته

خادم الحرمين الشريفين يشكر رئيس مجلس إدارة الهيئة ومنسوبيها

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله شكره لرئيس مجلس إدارة الهيئة معالي وزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل ولجميع منسوبي الهيئة على ما عبروا عنه من مشاعر طيبة بمناسبة رعايته الكريمة لمؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني الذي عقد بمدينة الرياض بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على إنشاء الهيئة.

وقال حفظه الله في برقية جوابية لمعاليه «تلقينا كتابكم رقم ٤/٧ بتاريخ ١٤٣٠/٤/١٨هـ بشأن عقد مؤتمر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشائها والذي عقد خلال المدة من ٢ إلى ٤ من شهر ربيع الآخر لعام ١٤٣٠هـ بمدينة الرياض، وإننا نشكركم ومجلس إدارة الهيئة ومنسوبيها على ما عبر عنه الجميع من مشاعر طيبة، لنسأل المولى سبحانه وتعالى أن تحقق الهيئة الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها أنه سميع مجيب».

وكان معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة قد رفع برقية شكر وعرفان لخادم الحرمين الشريفين لرعايته الكريمة لمؤتمر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حيث تم أحاطته حفظه الله بنجاح فعاليات المؤتمر والذي حظي ولله الحمد بمشاركة نخبة متميزة من المختصين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة من داخل المملكة وخارجها.

مذكرة تفاهم بين الهيئة وجمعية المحاسبين القانونيين البريطانية (ACCA)

إدراكًا لأهمية تطوير التعاون المشترك للرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة، وقعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبين القانونيين البريطانية (ACCA) مذكرة تفاهم تهدف إلى تأسيس علاقة تعاون مشترك بينهما في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة. حيث تؤسس هذه المذكرة إلى تعاون أوثق في مجالات مهنية عدة منها مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمهنة المحاسبة، وإجراء البحوث الفنية، وإقامة الفعاليات المهنية المشتركة، والمشاركة في تقديم المشورة للهيئات المهنية الأخرى. وقد قام بتوقيع المذكرة من جانب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أمينها العام الدكتور أحمد عبدالله المغامس، ومن جانب جمعية المحاسبين القانونيين (ACCA) رئيسها السيد ريتشارد ديفيس. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية على هامش مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني الذي نظمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مدينة الرياض.

تشكيل مجلس إدارة الهيئة للدورة السادسة

معالي/ عبدالله أحمد زينل

إبراهيم علي البغدادي

أسامة عبدالعزيز الربيعة

حسان فضل عقيل

د. توفيق عبدالمحسن الخيال

د. وليد محمد الشباني

عدنان عبدالله النعيم

بكر عبدالله أبو الخير

إبراهيم عبود باعشن

طارق عبدالرحمن السدحان

عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم

وليد إبراهيم شكري

جهاد محمد العمري

صدر قرار معالي وزير التجارة والصناعة بتشكيل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للدورة السادسة من كل من:

معالي الأستاذ/ عبدالله أحمد زينل علي رضا	وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة
سعادة الأستاذ / إبراهيم علي البغدادي	ممثلًا لديوان المراقبة العامة
سعادة الأستاذ / أسامة عبدالعزيز الربيعة	ممثلًا لوزارة المالية
سعادة الأستاذ/ حسان فضل عقيل	ممثلًا لوزارة التجارة والصناعة
سعادة الدكتور / توفيق عبدالمحسن الخيال	ممثلًا للجامعات السعودية
سعادة الدكتور / وليد محمد الشباني	ممثلًا للجامعات السعودية
سعادة الأستاذ / عدنان عبدالله النعيم	ممثلًا لمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية
سعادة الأستاذ / بكر عبدالله أبو الخير	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة
سعادة الأستاذ / إبراهيم عبود باعشن	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة
سعادة الأستاذ/ طارق عبدالرحمن السدحان	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة
سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة
سعادة الأستاذ/ وليد إبراهيم شكري	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة
سعادة الأستاذ/ جهاد محمد العمري	ممثلًا للأعضاء الأساسيين بالهيئة

يشار إلى أن المادة الرابعة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ تقضي بتشكيل مجلس إدارة الهيئة على النحو التالي:

١ ـ وزير التجارة والصناعة أو من ينيبه	رئيسًا
٢ ـ وكيل وزارة التجارة للتجارة الداخلية	عضوًا
٣ـ وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات أو من يعينه وزير المالية على ألا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة.	عضوًا
٤ ـ نائب رئيس ديوان المراقبة العامة أو من يعينه رئيس الديوان على ألا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة.	عضوًا
٥ـ عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في واحدة أو أكثر من جامعات المملكة يعينهما وزير التجارة بناءً على ترشيح وزير التعليم العالي.	عضوًا
٦ ـ ممثل للغرف التجارية والصناعية يعينه وزير التجارة بترشيح من مجلس الغرف.	عضوًا
٧ ـ ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين للمهنة يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.	عضوًا

٣٧٤ محاسبًا ومحاسبة يتقدمون لاختبار زمالة الهيئة للدورة الأولى للعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)

عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ الموافق ١٦ إلى ١٩ مايو ٢٠٠٩م اختبار زمالة المحاسبين للرجال والسيدات للدورة الأولى للعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م) في كل من مدن الرياض وجدة والدمام حيث بلغ إجمالي المتقدمين ٣٧٤ متقدمًا، ويهدف اختبار الزمالة إلى قياس كفاءة الأفراد المتقدمين من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، ومدى إدراك المسئولية المهنية والصفات السلوكية التي يتعين على المحاسب القانوني التحلي بها. ويتكون الاختبار من خمس مواد هي المحاسبة/ المراجعة/ الزكاة والضريبة/ فقه المعاملات/ الأنظمة التجارية. الجدير بالذكر أن نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٢هـ، أناط بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة، كما اشترط لمن يقيد بسجل المحاسبين القانونيين أن يكون عضوا أساسيًا بالهيئة ولا يتحقق ذلك إلا باجتياز اختبار زمالة الهيئة. هذا وقد بدأت الهيئة في عقد اختبار الزمالة منذ العام ١٤١٦هـ حيث تقدم للاختبار منذ بداية عقده وإلى الآن أكثر من ٢٢٠٠ متقدم.

لجنة التعليم والتدريب تعتمد جدول الدورات التدريبية المتخصصة

عقدت لجنة التعليم والتدريب بالهيئة اجتماعها الثاني عشر للدورة الرابعة بمقر الهيئة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٤/١٨هـ الموافق ٢٠٠٩/٣/٣١م، وقدر نظرت في عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعمالها واتخذت بشأنها عددا من القرارات، ومن ذلك اعتماد جدول الدورات التدريبية المتخصصة لعام ٢٠١٠م. يشار إلى أن اللجنة تضم في عضويتها الدكتور صالح عبدالرحمن الشهيب رئيسًا للجنة وكلا من الدكتور عبدالله محمد الفيصل، والأستاذ محمد صالح العبيلان. والأستاذ إبراهيم عبود باعشن، والأستاذ فهد إبراهيم الحسين والأستاذ عبدالعزيز محمد السماعيل، والمهندس محمد إبراهيم المهنا ومنسق أعمال اللجنة الأستاذ عبدالله صالح الحميداء. وقد حضر الاجتماع نائب امين عام الهيئة الدكتور يحيى علي الجبر.

انطلاق الجائزة السنوية للبحث المحاسبي المتميز

رغبة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة في تشجيع البحث العلمي والدراسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير المهنة والمنتمين لها، فقد تم إطلاق «الجائزة السنوية للبحث المحاسبي المتميز»، والتي ستمنح لأحد الأبحاث المحاسبية المتميزة في نهاية كل عام. ويمكن للمنتمين لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من أكاديميين ومهنيين التقدم للجائزة وذلك بتقديم البحث المرشح إلى الجهة المشرفة على الجائزة في تاريخ أقصاه ١٤٣١/١/١٤هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/٣١م.

الهيئة تكرم أمينها العام السابق

تم على هامش مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني تكريم الأستاذ يوسف محمد المبارك الأمين العام السابق للهيئة، حيث قام معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة بتكريم الأستاذ يوسف المبارك ومنحه درعًا تذكاريًا تقديرًا لجهوده المخلصة أثناء عمله كأمين عام للهيئة السعودية للمحاسبين.

كيف تحقق الاستقرار المالي لمؤسستك؟*

يعد وجود استراتيجية تجارية سليمة أمرًا ضروريًا بغض النظر عن الحالة الاقتصادية السائدة.

فخلال عملك، كمحاسب قانوني، مع العملاء لتحديد أفضل الطرق للتعايش مع ظروف الركود الاقتصادي، يلزم أن تتأكد من دراسة النقاط المهمة التالية للاستفادة من الفرص الممكنة لإعادة النظر في التركيز وضبط النفقات وطمأنة العملاء.

• إعادة النظر في احتياجات الموازنة والإيرادات:

هل أنت متوافق مع تقديرات الموازنة؟ ما مقدار الهبوط الذي يمكن أن تتحمله أعمالك ولأي مدى من الزمن؟ ما هي احتياجاتك من التدفق النقدي للفترة القادمة من ثلاثة إلى أربعة أشهر؟ أو من أربعة أشهر إلى ستة أشهر؟ هل لديك احتياطيات نقدية كافية للفترة القادمة من شهر إلى شهرين؟

• راجع وضع خطوطك الائتمانية مع الجهات المقدمة للقروض:

هل أنت متوافق مع الشروط الائتمانية؟ هل سيقوم المصرف بتجديد التزاماته بنفس المقادير والمعدلات والشروط؟ إذا كان قد تم تجميد خطوطك الائتمانية أو أنها كانت عند حدودها القصوى أو سقوفها، اجتمع بالبائعين للاتفاق على جدول للدفع يسمح بالاستمرار في توريد المواد والإمدادات المهمة.

• أبحث عن أنواع بديلة من التمويل:

ادرس إمكانية الحصول على قروض من عملاء كبار يعتمدون على أعمالك فيما يتعلق بالمواد والإمدادات الخاصة بهم.

• راقب بعناية الذمم المدينة ومقدار الائتمان المقدم للعملاء:

راقب الدفعات البطيئة وتابع ذلك فوريًا. راجع الحسابات الكبيرة والأكثر عرضة للمخاطر لتحديد إن كان هنالك قيد ائتماني أو تباطؤ اقتصادي قد يؤثر في قدرتهم على الدفع. يجب أن تكون تقارير أعمار الذمم المدينة سارية على الدوام.

• إدارة الحسابات الدائنة بإحكام:

ربما يكون أسلوب خصومات الدفعات المبكرة أكثر فائدة في المحافظة على النقد الذي قد يكون مطلوبًا للبنود المهمة. يجب أن تكون تقارير أعمار الذمم الدائنة سارية على الدوام.

• مراقبة مستويات المخزون عمومًا لتحديد الموقع الذي من الممكن أن تتم فيه المحافظة على المستويات الدنيا لمخزون المواد والمنتجات:

انظر في إمكانية بيع المخزون بطيء الحركة بتقديم خصم. وكن على اتصال بالموردين لترتيب جداول التوريد والاستكمال لتفادي الزيادة في المخزون، وفي نفس الوقت تفادي حدوث أي نقصان قد يؤدي إلى خسارة بالإيراد.

• تحليل النفقات لتحديد إن كانت هنالك إمكانية لتخفيضها:

إبلاغ الموظفين وأعضاء الفرق بضرورة الحد من الإنفاق. ويجب أن يقوم المصنعون بفحص الممارسات المتبعة في إدارة المخزون للتعرف على الفرص الممكنة لتخفيض المخزون المتوفر تحت اليد. أما شركات الخدمات فيجب عليها التأكد من حصولها على اعتماد كافة البنود التعاقدية والنفقات الطارئة (أي الخدمات المقدمة من طرف ثالث ونفقات السفر والإعاشة).

• عدم التورط في عملية بيع للاستثمارات بسبب أحداث ينتج عنها ذعر بالسوق:

ضع في ذهنك دائمًا أن الأسواق تميل إلى العودة إلى وضعها الطبيعي. ركز على المنافع على المدى الطويل بدلًا من التعامل انفعاليًا مع الأحداث قصيرة المدى. اتصل بمستشارك المالي للتأكد من أن محفظتك الاستثمارية متنوعة وقادرة على تحمل المخاطر.

• البقاء على اتصال بالعملاء الجيدين:

ربما تتوفر فرص حتى من خلال النقاش العرضي. لذلك كن على اتصال مع العملاء بهدف بناء علاقات قوية معهم، دعهم يحسوا بأنك جاهز في كل الأوقات لتقديم خدماتك. ابحث عن الطرق التي تجعلك دائمًا في مجال نظرهم، مثل حضور الدعوات العامة ومناسبات التسويق الأخرى.

• التقدم إلى الأمام:

الاستمرار بانتظام في تقويم وقياس وضع السوق والوضع الحالي لشركتك. استخدم هذه القائمة من حين لآخر وركز على الأهداف. تابع الجهود المبذولة وقم بفحص وتحليل النتائج. حدد الجوانب التي تتعرض فيها الاستراتيجيات المحددة للإخفاق وعدلها وفقًا لذلك.

---

* **بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية، (أبريل ٢٠٠٩م)**

زمالة الهيئة.. عامل مهم لتوسيع المدارك

كانت ومازالت مهنة المحاسبة من أهم المهن العملية وذلك لارتباطها الرئيسي بأنشطة مختلف القطاعات والمنشآت سواءً كانت حكومية أو خاصة. وتأتي أهمية مهنة المحاسبة من خلال ما توفره من معلومات تهدف بشكل رئيسي لإيضاح الصورة الحقيقية للوضع المالي للمنشأة ونتيجة النشاط والمساهمة الرئيسية في اتخاذ القرارات المختلفة.

والحصول على شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) يتيح لحاملها الكثير من الفرص، حيث إنها تعتبر عاملاً مهماً لتوسيع المدارك، وإثراء المعلومات في المجال المحاسبي، بالإضافة إلى التأهيل الكامل لمواجهة التعاملات المحاسبية المختلفة والتكيف معها وفهمها. وتعتبر شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) من الشهادات المهنية الأكثر شمولاً واتساقًا مقارنة بالشهادات المهنية الأخرى. وقد اكتسبت أهمية ورواجًا كبيرين مع تعقد وتوسع وتطور الأعمال المالية. وقد حظيت زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) باعتراف محلي وإقليمي ودولي نتيجة للجهود المبذولة من الهيئة، حيث تم في الآونة الأخيرة إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) من بعض أجزاء الشهادات المهنية الأخرى مثل اختبارات الـ (CMA) و(CIA).

وبشكل عام، فإن حاملي شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) لديهم تميز عن أقرانهم من المحاسبين الذين لا يحملون هذه الشهادة، وسوف أكون مطمئنًا بشكل كبير إذا كان الشخص الذي أتعامل معه ماليًا من الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

محمد بن عبدالعزيز الشايع

مدير مراقبة التأمين
بمؤسسة النقد العربي السعودي

معالي رئيس ديوان المراقبة العامة:

تطبيق مفهوم الرقابة يسير وفق الخطة الاستراتيجية للديوان

أكد معالي رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه، حرص الديوان على تطوير أساليب عمله وممارسة اختصاصاته المتعددة، مشيرًا إلى أنها لم تعد قاصرة على عمليات المراجعة المالية ورقابة الالتزام بالأنظمة والتعليمات النافذة، بل امتدت لتشمل الرقابة على الأداء للتأكد من مدى نجاح الأجهزة المشمولة برقابته في تطبيق خططها المعتمدة وتحقيق الأهداف المرسومة، وذلك من خلال تبني وتطبيق مفهوم الرقابة الشاملة.

أضاف معاليه في حوار مع (المحاسبون) أن الديوان قدم من خلال هذا الدور مساهمة نوعية تتمثل في متابعة تنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، ورصد مدى التقدم في مسارات الإنجاز وكشف الانحرافات وتحديد مواطن الضعف في الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية وأوجه القصور في استخدام المال العام والمرافق الحكومية، وتحليل أسباب الانحرافات وبيان آثارها السلبية ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتصويبها ومعالجتها.

وإلى مزيد من تفاصيل الحوار:

مهام واختصاصات

• نود من معاليكم أن يحدثنا عن مهام ديوان المراقبة العامة، وعن اختصاصاته وكيفية مباشرته لاختصاصاته؟

لقد مر ديوان المراقبة العامة بثلاث مراحل من حيث النشأة والتطور:

فقد أنشئ الديوان عام ١٣٤٥هـ، بمسمى ديوان المحاسبات. واستمر كذلك حتى عام ١٣٧٢هـ، وفي عام ١٣٧٢هـ، أعيدت هيكلة الديوان وتوسيع اختصاصاته وسمي (ديوان مراقبة حسابات الدولة).

وخلال تلك المرحلة كان الديوان أحدى شعب مجلس الوزراء وفقًا لما تضمنته المادة (١٩) من نظام المجلس الصادر بتاريخ ١٣٧٢/٧/١٢هـ، حيث حددت اختصاصات الديوان آنذاك بتدقيق جميع حسابات الدولة في جميع الوزارات والدوائر والمصالح الحكومية، وكان الديوان يمارس المراجعة السابقة واللاحقة معًا، لتبعية الممثلين الماليين له في ذلك الوقت، والتي انتقلت فيما بعد إلى وزارة المالية.

وبتاريخ ١٣٩١/٢/١١هـ، صدر المرسوم الملكي رقم م/٩ بإنشاء أول جهاز رقابي مستقل باسم ديوان المراقبة العامة مرجعه الملك مباشرة. حيث اشتمل نظامه على نصوص تمكينية وسعت نطاق اختصاصاته ومهامه الرقابية لتشمل عمليات المراجعة المالية بعد الصرف لجميع إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراقبة كافة أموالها المنقولة والثابتة والتحقق من حسن استعمالها والمحافظة عليها في جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها دون استثناء. كما يختص الديوان وفقا للفقرة (٤) من المادة الثانية من نظامه، بمتابعة تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة للتحقق من سلامة تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة.

وفي إطار الحرص على مواكبة المستجدات والتطورات في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء، صدر في ١٤٠٦/٣/٢٨هـ أمر ملكي باعتماد هيكل تنظيمي جديد للديوان أنشئ بموجبه قطاع مستقل لرقابة الأداء إلى جانب قطاع المراجعة المالية ورقابة الالتزام، بهدف التحقق من كفاءة استخدام أجهزة الدولة للموارد المتاحة لها بطرق اقتصادية رشيدة والتثبت من قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لها.

ومن جهة أخرى بادر الديوان إلى تفعيل ما اشتمل عليه نظامه من نصوص تمكينية أتاحت له ممارسة الرقابة البيئية والرقابة على عمليات التخصيص.

آليات تنفيذ المهام

• هل لنا أن نتعرف على آليات تنفيذ هذه المهام والاختصاصات؟ وما هي الجهات المشمولة برقابته؟

بالنسبة لآليات تنفيذ هذه المهام والاختصاصات المتعددة، فقد أوجبت المادة العاشرة من نظام الديوان على جميع الجهات المشمولة برقابته تقديم كافة المستندات والوثائق والعقود والبيانات في المواعيد النظامية لتمكين الديوان من مباشرة اختصاصاته في فحص ومراجعة هذه الحسابات وإبداء ملاحظاته ومرئياته حيالها. حيث يقوم الديوان بأعمال المراجعة المالية وفقًا لأسلوب العينات الإحصائية، التي يتم تحديدها وفق أسس علمية وفنية لكل فئة من المستندات، وما تقتضيه طبيعة عمليات الفحص والمراجعة والتدقيق لكل جهة من الجهات المشمولة برقابته.

وتنفيذًا للمادة (١١) من نظامه يبلغ الديوان ملاحظاته إلى الجهة المختصة ويطلب إليها اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمعالجتها، ويتعين على تلك الجهات موافاة الديوان بما اتخذته خلال شهر من تاريخ إبلاغها. وقد اعتبر النظام أي تأخير في الإجابة بمثابة إهمال تنطبق عليه الجزاءات المنصوص عليها في نظام تأديب الموظفين، إذ يحق للديوان أن يطلب من هيئة الرقابة والتحقيق إجراء التحقيق اللازم مع الموظف المسئول فور حصول التأخير. ويحرص الديوان على إحالة مثل هذه الحالات للهيئة لإعمال اختصاصها فيها.

وفي حالة اكتشاف مخالفة مالية أو حسابية يحق للديوان أن يطلب، تبعًا لأهميتها، من الجهة المعنية إجراء التحقيق اللازم. أما إذا وقع خلاف بين الجهة المختصة والديوان ولم تقتنع الجهة بوجهة نظر الديوان وجب عليه وفق المادة (١٣) من نظامه، عرض الأمر في الحال على مقام رئيس مجلس الوزراء للفصل فيه. ويحرص الديوان على تنفيذ مقتضى هذه المادة بدقة.

هذا ولا يكتفي الديوان بتنفيذ الخطوات المشار إليها بل يعمل، في إطار تطبيق مفهوم الرقابة الإيجابية الشاملة وتقويم الأداء، على معاونة الأجهزة المشمولة برقابته في تصويب الأخطاء ومعالجة المخالفات وتصحيح المسار وفق الأنظمة المرعية، وذلك من خلال تقديم التوصيات واقتراح

الديوان يحرص على تطوير أساليب عمله وممارسة اختصاصاته

نواكب المستجدات والتطورات في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء

البدء بوضع الإطار الفكري المناسب للنظام المحاسبي الحكومي المقترح

الحلول العملية المناسبة بهدف الإسهام في الوصول إلى إدارة حكومية كفؤة وقادرة على النهوض بمهامها وتحقيق أهدافها المرسومة. كما يسعى الديوان إلى تعزيز الالتزام بمبادئ الشفافية والعرض والإفصاح والتأكيد على وجوب احترام الأنظمة وتطبيق مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين.

وبخصوص الجهات المشمولة برقابة الديوان، فإنه وفقًا لنص المادة (التاسعة) من نظامه يخضع لرقابته جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها والبلديات وإدارات العيون ومصالح المياه والمؤسسات العامة والهيئات والإدارات الأخرى ذوات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءًا من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار، وكل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الدولة في رأسمالها أو تضمن لها حدًا أدنى من الأرباح، وكذلك الشركات الدولية التي تساهم فيها الدولة.

تفاعل الأجهزة الحكومية

• بعد موافقة مجلس الوزراء على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، كيف يرى معاليكم تفاعل الأجهزة الحكومية مع إنشاء هذه الوحدات؟

على إثر صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ القاضي باعتماد اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، بادر الديوان إلى تخصيص ندوته السنوية لعام ١٤٢٨هـ لإلقاء الضوء على مواد هذه اللائحة ومناقشتها مع المسئولين المختصين في تلك الأجهزة، وعرض أفضل الأساليب المهنية لتطبيق مفهوم المراجعة الداخلية وتحقيق أهدافها، وذلك إسهامًا منه في توضيح الغايات المنشودة من تأسيس هذه الوحدات في الأجهزة الحكومية وتذليل العقبات التي قد تواجه المكلفين بتطبيق هذه اللائحة وترسيخ أسس الرقابة الوقائية الذاتية أو المصاحبة لتحقيق مقتضيات المصلحة العامة.

وقد لاقى موضوع الندوة ومحاورها تفاعلًا ملحوظًا من قبل المشاركين فيها، واهتمامًا كبيرًا بالتعرف على أفضل الأساليب المهنية لتحقيق الرقابة المصاحبة بصورة فعاله.

وقد كان من أبرز ثمار هذا الاهتمام التأكيد على أهمية تضافر جهود جميع أجهزة الدولة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار إليه من خلال الحرص على إنشاء وحدات المراجعة الداخلية على أسس علمية ومهنية سليمة، وتوفير المقومات البشرية والفنية اللازمة لذلك، وتأكيد العزم على تمكينها من النهوض بمهامها الأساسية باستقلال تام ومهنية عالية ضمن منظومة أجهزة الرقابة السابقة واللاحقة، بحيث تتكامل الأدوار والجهود الرامية إلى حماية المال العام وترشيد إنفاقه وتعظيم مردوده على الاقتصاد الوطني.

• ما هي الأساليب والوسائل التي سيتبعها الديوان من أجل التأكد من التزام الجهات الحكومية بما قضى به القرار المشار إليه؟

في سبيل تحقيق هذه الأهداف والتطلعات، تستمر جهود الديوان في متابعة مدى تجاوب الأجهزة الحكومية في إحداث هذه الوحدات، وتمكينها من أداء مهامها بفعالية واستقلال تام وفقًا لما قضت به اللائحة، وتتم هذه المتابعة والتقويم من خلال ما ينفذه الديوان من مهام رقابية ضمن خططه السنوية، وما يتلقاه من اتصالات مباشرة من قبل المختصين في القطاعات الحكومية المختلفة للاستفسار عن بعض مقتضيات مواد اللائحة، أو عن سبل معالجة بعض العوائق التي قد تحد من تحقق أهداف المراجعة الداخلية بصورة فعّالة.

وقد اتضح للديوان تجاوب كثير من الأجهزة الحكومية في هذا الخصوص حيث تم البدء في إنشاء هذه الوحدات وتعيين كوادرها الفنية وفق ما توفر لديها من وظائف وموظفين مؤهلين للنهوض بهذه المهام.

• ما هي الخطوات التي اتخذها ديوان المراقبة العامة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي؟

لقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ لعام ١٤٢٥هـ بالموافقة على التوصيات التي انتهى إليها المشاركون في الندوة الأولى التي نظمها هذا الديوان حول «سبل تعزيز التعاون لتحقيق أهداف المراجعة الشاملة والرقابة على الاداء»، ونص على «قيام ديوان المراقبة العامة بتطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية، والتنسيق في ذلك وبشكل فعّال مع وزارة المالية، والهيئات المهنية المتخصصة مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وبناءً عليه فقد سارع الديوان إلى تشكيل فريق عمل من المختصين في كل من وزارة المالية، ديوان المراقبة العامة، جامعة الملك سعود، معهد الإدارة العامة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. حيث باشر الفريق مهامه وقرر البدء بوضع الإطار الفكري المناسب للنظام المحاسبي الحكومي المقترح بحيث يشمل:

١- مفاهيم النظام المحاسبي الحكومي.

٢- أهداف النظام المحاسبي الحكومي.

٣- مبادئ النظام المحاسبي الحكومي.

وقد أنجز الفريق إعداد الإطار الفكري والمرجعي للنظام، وانتهى إلى التوصية بأن إعداد نظام محاسبي حكومي متكامل يتطلب تفرغًا ووقتًا وجهدًا كبيرين لجمع المعلومات ودراستها وتحليلها إضافة إلى معالجة عدد من الصعوبات العملية.

لذا استقر رأى فريق العمل على ضرورة إسناد مهمة إعداد مشروع النظام المحاسبي الحكومي الجديد إلى استشاري متخصص، بحيث يكون الإطار الفكري للنظام المحاسبي الحكومي الذي أعده الفريق هو الإطار المرجعي العام الذي يتم في ضوئه تطوير النظام المحاسبي الحكومي الحالي، على أن يتولى الاستشاري إعداد دراسة تفصيلية لكيفية تطوير النظام الحالي وجمع البيانات والمعلومات اللازمة والاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة في عملية تطوير النظام المحاسبي الحكومي تحت إشراف فريق العمل.

كما يتولى الفريق الحكومي مهام المتابعة والتوجيه والتقويم في كل مرحلة من مراحل إعداد دراسة مشروع النظام المحاسبي الحكومي من قبل الاستشاري.

وبناءً عليه صدرت الموافقة السامية رقم ٩٧٤/م ب وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٤هـ على اقتراح الديوان إسناد هذه المهمة إلى استشاري متخصص، ودعوة المكاتب الاستشارية المختصة والمعتمدة لتقديم عروضها وفق الإطار الفكري والمرجعي ومن ثم اختيار أفضلها، حيث تمت دعوة عشرين مكتبًا استشاريًا مختصًا في المحاسبة والمراجعة، لتقديم عروض متكاملة لمتطلبات تطوير النظام المحاسبي الحكومي، فوردت للديوان عشرة عروض، وتولى فريق العمل دراستها والمفاضلة فيما بينها وفق معايير فنية ومهنية محددة، وأوصى بالعرض الأفضل.

وقد تم الرفع عن ذلك للمقام السامي، فصدرت الموافقة رقم ٤٢٦٦/م ب وتاريخ ١٤٢٩/٥/٢٩هـ على التعاقد مع صاحب العرض الأفضل لدراسة وتحديد متطلبات تطوير النظام المحاسبي الحكومي ومكوناته الأساسية، وتم توقيع العقد مع الاستشاري بتاريخ ١٤٢٩/٩/٦هـ للبدء في تنفيذ المشروع على أربع مراحل ولمدة (٦٩) أسبوعًا. وقد قطع الاستشاري شوطًا جيدًا في إنجاز المرحلة الأولى من هذا المشروع. وقدم نتائج هذه المرحلة وهي قيد الدراسة والتحليل حاليًا من قبل الفريق الحكومي المختص.

التقدم في مسار الرقابة

• إلى أي مدى أنتم راضون عن التقدم في مسار الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية؟

لقد ازدادت أهمية الرقابة على الأداء خلال السنوات الأخيرة، حتى أصبحت محور نشاط الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول المتقدمة.

ويتمثل مفهوم الرقابة على الأداء في تقويم مدى كفاءة الأجهزة الحكومية وقدرتها على تقديم الخدمات التي تتولى مسؤولية توفيرها للمواطن والمجتمع، وكذلك تقويم مدى فعاليتها في متابعة تنفيذ عقود مشروعاتها واستخدام مواردها المالية والبشرية بكفاءة وفعالية تسهم في تحقيق أهدافها المرسومة، وتعود بمردود إيجابي يلبي احتياجات الفرد والمجتمع وتطلعاته المشروعة.

وقد بدأ الديوان منذ عام (١٤٠٩هـ) بتطبيق مفهوم وأساليب رقابة الأداء، حيث يتولى سنويًا تنفيذ خطط محددة لتقويم أداء عدد من الأجهزة الحكومية المنتقاة وفق أسس واعتبارات علمية ومهنية للوقوف على مدى قدرة وكفاءة تلك الأجهزة للنهوض بالمهام المنوطة بها، وتوفير خدماتها لأفراد المجتمع بكفاءة عالية وتنفيذ برامجها ومشروعاتها وتحقيق أهدافها المرسومة بكلفة اقتصادية رشيدة.

• إلى أي مدى يسير تطبيق هذا المفهوم، وما الوسائل التي تستخدمونها للتعريف بمفهوم الأداء وتطبيقاته العملية؟

يسرني القول إن تطبيق هذا المفهوم من قبل الديوان يسير وفق متطلبات الخطة الاستراتيجية للديوان، وقد أحرز الديوان، بتوفيق الله تعالى، تقدمًا جيدًا في هذا المسار الموازي لمسار المراجعة المالية المستندية، ولو أن هناك بعض الصعوبات، تتمثل في نقص الكوادر المهنية المتخصصة في الحقول المساندة لمهام الرقابة كالهندسة والاقتصاد والبيئة والعلوم الطبية، بالإضافة إلى عدم تفهم طبيعة رقابة الأداء وأهدافها من قبل بعض الجهات المشمولة بالرقابة وانعدام معايير قياس الأداء لديها.

وحرصًا من الديوان على التعريف بمفهوم رقابة الأداء وتطبيقاته العملية، فقد قرر أن يكون موضوع ندوته السنوية الثالثة التي نظمت عام ١٤٢٧هـ هو: (المراجعة الشاملة، ورقابة الأداء)، حيث تم خلال الندوة التأكيد على أن أسلوب «تقويم الأداء» يعد منهجًا إيجابيًا فعالًا للإسهام في رفع كفاية الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة لكل قطاع، وأن آلية رقابة وتقويم الأداء تتسم بأعلى حدود الالتزام المهني والحيدة والموضوعية، وأن الغرض من تقارير «تقويم الأداء» هو عرض نتائج التدقيق بطريقة موضوعية وليس إبراز العيوب وأوجه القصور، كما أنه يقدم الأساس لتبرير التحسينات المرجوة وتطبيق التوصيات حول كفاءة وفعالية البرامج الحكومية واقتصاديتها.

ونظرًا لما تتطلبه رقابة الأداء من توفر مؤشرات ومعايير علمية لقياس الأداء في كل حقل من حقول النشاط الحكومي والتي تفتقدها معظم الأجهزة الحكومية، فقد رأى الديوان أن يكون محور ندوته السنوية الخامسة والتي نظمها عام ١٤٢٩هـ هو (مؤشرات قياس الأداء في الأجهزة الحكومية)، وذلك اقتناعًا منه بأهمية الموضوع على المستوى الوطني والحاجة الماسة إلى تبني توصيات ومقترحات عملية بشأنه، عبر الحوار العلمي المتعمق، وتبادل الرأي، وتقاسم الخبرة والمعرفة من خلال التجارب العملية لبعض المؤسسات الحكومية في هذا المضمار، لقياس مدى النجاح في تحقيق أهداف الخطط التنموية المعتمدة للأجهزة الحكومية.

وقد صدر عن تلك الندوة عدد من التوصيات، التي نرجو أن تسهم بمشيئة الله تعالى في الرفع من كفاءة الاداء في الأجهزة الحكومية، ومن أبرزها:

- إيجاد آلية عمل يمكن من خلالها مشاركة جميع أجهزة الدولة في إعداد وتبني مؤشرات قياس الاداء لكل نشاط وفق الأسس العلمية.
- ضرورة المضي قدمًا في عملية الإصلاح المالي والإداري بما يحقق تطوير ورفع كفاء الاداء في الأجهزة الحكومية.

أهمية مهنة المحاسبة

• تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الضرورية في المحافظة على الاقتصاد حيث تمد أصحاب المنشآة بالمعلومات الضرورية، إلى أي مدى يرى معاليكم أهمية المهنة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي؟

لا شك أن مهنة المحاسبة والمراجعة هي إحدى المهن ذات الأهمية البالغة لما لها من تأثير وانعكاس مباشر على النشاط المالي والاقتصادي وارتباطها الوثيق بكفاءة أداء منشآت ومؤسسات هذين القطاعين العامة منها والخاصة، وذلك من خلال الدور المحوري لممارسي هذه المهنة في فحص وتدقيق البيانات والتقارير المالية وإبداء الرأي المهني المستقل والموثوق حيالها، الأمر الذي يمكن الباحث والمحلل والمراقب ومتخذ القرار من الوقوف على حقيقة المركز المالي لأي منشأة وكفاءة أدائها، ومن ثم الحكم على نتائج أعمالها ومدى سلامة وضعها المالي والاطمئنان على حقوق جميع الأطراف المعنية بهذه المؤسسات.

الأمر الذي يوفر المقومات الموضوعية والأسس الموثوقة لاتخاذ القرارات المالية والاقتصادية

أهمية الرقابة على الأداء أصبحت محور نشاط الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول المتقدمة

المحاسبة والمراجعة مهنة بالغة الأهمية لما لها من تأثير وانعكاس مباشر على النشاط المالي والاقتصادي

الصائبة، والتي تسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري على أسس سليمة تتسم بالكفاءة والشفافية والموثوقية، وتؤدي للمحافظة على مصالح ومكتسبات الدولة وحماية مؤسساتها العامة والخاصة على حد سواء.

ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة متى طبقت وفق الاسس العلمية والمعايير المهنية المعتمدة فإنها تعتبر بمثابة صمام الأمان للمؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية كافة وجميع المتعاملين معها، لما توفره من مقومات المصداقية وشفافية العرض والإفصاح.

وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية الراهنة مدى أهمية هذه المهنة والتداعيات الخطيرة لغياب أو ضعف دورها أو التهاون في تطبيق قواعدها ومعاييرها المهنية بدقة وأمانة وصرامة. حيث أظهرت الأزمة أن من أهم أسباب انهيار عدد من البنوك والأسواق المالية هو انعدام أو ضعف الرقابة الفعالة الداخلية منها والخارجية، الأمر الذي أتاح لفئة من العاملين في تلك القطاعات فرص خرق القوانين وقواعد العمل المهني السليم وتضليل المتعاملين معها والسلطات الرسمية في آن واحد، والإمعان في إساءة استغلال هذه الثغرات في ممارسة أساليب الغش والاحتيال والفساد لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية غير مشروعة. وكلنا يعلم اليوم حجم الآثار الكارثية لهذه الأزمة المدمرة التي امتدت كالوباء لتشمل دول وشعوب العالم بأسره وتلحق أفدح الأضرار بالاقتصاد العالمي ككل.

الهيئة ومسيرة المهنة

• كيف ينظر معاليكم إلى الدور الذي قامت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مسيرة المهنة في المملكة؟

لقد جاء تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ، ليؤكد قناعة المملكة بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة، وبالحاجة إلى إيجاد هيئة مهنية مرجعية تُعنى بتطوير هذه المهنة وفق الأسس والمعايير العلمية والمهنية المستقرة، وتنظيم ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وفق أفضل الممارسات المهنية المعترف بها، حيث أناط نظام الهيئة بها مسئولية تطوير قواعد ممارسة هذه المهنة والارتقاء بمستواها ومتابعة جودة أداء منتسبيها.

أما بالنسبة لتقويم مسيرة الهيئة المهنية وما حققته من خطوات منذ تأسيسها قبل نحو (١٧) عامًا، فقد تكون شهادتي في ذلك مجروحة، حيث حظيت برئاسة مجلس إدارتها على مدى ثماني سنوات في مرحلة البناء وإرساء قواعد العمل المهني في الهيئة، ومن ثم واكبت ما حققته من إنجازات يتمثل أبرزها في توفير الإطار التنظيمي والتطبيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة، وإصدارها العديد من معايير المحاسبة والمراجعة التي تحكم عمل المحاسبين القانونيين ومراجعي الحسابات في القطاع الخاص.

بالإضافة إلى معايير جودة الأداء المهني، بالإضافة إلى إصدارها عددًا لا بأس به من المعايير والآراء المهنية، وفحص أداء جميع مكاتب المحاسبة والمراجعة المرخص لها في المملكة، وتوفير فرص التدريب المتخصص والتعليم المستمر في مختلف حقول المحاسبة والمراجعة، وعقد عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات المهنية، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية.

وفي ذلك دليل عملي على سعي الهيئة الجاد للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة. الأمر الذي أهلها للحصول على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). كما توجت جهود الهيئة مؤخرًا بقرار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) باختيار الهيئة السعودية ضمن ست عشرة هيئة مهنية معتمدة على مستوى العالم واختيار أمينها العام عضوًا في لجنة الدول النامية التابعة للاتحاد. ويتابع ديوان المراقبة العامة مسيرة الهيئة من خلال عضويته في مجلس إدارتها للإسهام في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وتطوير أساليب ممارستها وفق أفضل الممارسات المهنية ومدونة السلوك المهني والأخلاقي.

تأسيس الهيئة تأكيد لقناعة المملكة بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة

من أهم منجزات الهيئة تبني تنفيذ برنامج تعليمي ومهني متخصص في حقلي المحاسبة والمراجعة

سمعة جيدة لزمالة الهيئة

• تعد زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الشهادات المهنية التي حققت سمعة طيبة، كيف تنظرون إلى زمالة الهيئة مقارنة بالزمالات المهنية العالمية الأخرى؟

أعتقد أن من أهم منجزات الهيئة تبني تنفيذ برنامج تعليمي ومهني متخصص في حقلي المحاسبة والمراجعة يفضي لمنح من يجتاز اختباراته ويلبي جميع متطلباته، شهادة مهنية، هي: «زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين» والتي تعادل مثيلاتها في عدد من الدول المتقدمة، وتتميز أيضًا بتغطيتها لجوانب ومواد دراسية تختص بها المملكة وهي فقه المعاملات، الزكاة والضريبة، وقد ثبت، ولله الحمد، أن هذه الشهادة تحظى باهتمام وتقدير واحترام كبير في أوساط الأكاديميين والمهنيين والقطاع المالي والمصرفي والاقتصادي عمومًا، وتتمتع بسمعة جيدة تؤهل الحاصلين عليها لشغل الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية في مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص بالمملكة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن معهد المراجعة الداخلية ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكيين سبق أن أعفيا الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية من اختبار بعض مواد زمالة المراجع الداخلي وزمالة المحاسب الإداري، وفي هذا تأكيد واضح على مستوى زمالة الهيئة بين الزمالات المهنية العالمية الأخرى.

• هل من كلمة أخيرة تودون معاليكم توجيهها في نهاية هذا اللقاء؟

أود بهذه المناسبة تأكيد أهمية مواصلة الهيئة للنهج العلمي والمهني المستقل، لضمان المحافظة على مقومات مصداقيتها من خلال الحرص على متابعة تطبيق المعايير المهنية للمحاسبة والمراجعة من قبل جميع منسوبيها ومكاتب المحاسبة والمراجعة المرخص لها، والتأكد من التزام الجميع بقواعد مدونة السلوك المهني والأخلاقي والتحقق من جودة الأداء ومصداقية ما يصدر عن الهيئة ومنسوبيها من تقارير وآراء مهنية، لتكون أهلًا لثقة الجميع على الدوام.

في زاوية (القاموس المهني)

نقدم تعريفات مبسطة لأكثر الكلمات والجمل المهنية استخدامًا بين المحاسبين

ـ المتوسط المرجح:

يقصد به لغرض معيار المخزون السلعي المتوسط المرجح (البسيط) أو المتوسط المرجح المتحرك، وكلاهما أحد تطبيقات طريقة متوسط التكلفة، ويتم استخدام الأول إذا كانت المنشأة تستخدم نظام الجرد الدوري في المحاسبة عند حركة المخزون، حيث يحسب متوسط تكلفة الوحدة في نهاية الفترة المالية؛ أما الثاني فيتم تطبيقه إذا كانت المنشأة تستخدم نظام الجرد المستمر في المحاسبة عند حركة المخزون، حيث يحسب متوسط تكلفة الوحدة بعد كل عملية شراء أو إضافة، وتحسب تكلفة البضاعة المبيعة طبقًا لآخر متوسط تم حسابه قبل عملية البيع.

ـ ذوو العلاقة:

يشمل ذوو العلاقة لغرض معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة مايلي:

١ – الشخص الطبيعي المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الأسهم ذات أهمية نسبية من أسهم المنشأة ذات حق في التصويت. وكذلك أقارب الشخص الطبيعي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية.

٢ – المنشأة التي تملك نسبة من الأسهم ذات حق في التصويت تمكنها من التأثير على عملياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر وسيط أو أكثر.

٣ – أعضاء مجلس الإدارة ومديرو المراكز الرئيسة مثل المديرين التنفيذيين في المنشأة أو في المنشأة القابضة وأقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية.

٤ – المنشأة التي يملك فيها أي شخص من الأشخاص المذكورين في (١) و(٢) و(٣) أعلاه أو أقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة ذات أهمية نسبية في أسهم المنشأة، وله المقدرة على التأثير على قرارات الشركة والسعي لتحقيق مصلحته.

٥ – المنشآت التابعة أو الشقيقة.

٦ – الصناديق الخاصة لمنافع موظفي المنشأة.

٧ – مراجع الحسابات وشركاه.

ـ الإيرادات:

عرف بيان مفاهيم المحاسبة الإيراد بأنه زيادة في أحد أو بعض عناصر الأصول أو نقص في أحد أو بعض عناصر الخصوم نتيجة إنتاج أو بيع السلع والبضائع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول المنشأة أو القيام بأي أنشطة أخرى تمثل في مجموعها العمليات الرئيسة المستمرة للوحدة المحاسبية.

ـ المكاسب:

تمثل أي زيادة في حقوق الملاك نتيجة عمليات عارضة أو أي عمليات أخرى بخلاف العمليات الرئيسة للمنشأة أو الاستثمارات الإضافية للملاك.

ـ إثبات الإيرادات:

تسجيل الإيراد وإدراجه ضمن القوائم المالية للوحدة المحاسبية.

ـ اكتساب الإيراد:

القيام بأحد أو بعض أنشطة اكتساب الإيراد كإنتاج أو تسليم السلع والبضائع أو تقديم الخدمات، أو أي من الأنشطة التي تمثل العمليات الرئيسة المستمرة للوحدة الاقتصادية. ويعتبر الإيراد مكتسبا عندما تنجز المنشأة ما يجب عليها إنجازه، بحيث يخول لها ذلك الحصول على المنافع المترتبة على الإيراد.

ـ القيمة العادلة:

القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل بأصل أو مبادلة أصل مقابل تسوية أحد عناصر الخصوم في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامّي الرضا.

ـ طريقة نسبة الإنجاز:

أسلوب لإثبات إيرادات عقود الإنشاء الطويلة الأجل يتم بناء عليه إثبات الإيرادات وفقًا لنسبة تكاليف ما تم إنجازه خلال الفترة إلى إجمالي التكاليف التقديرية اللازمة لإنجاز العقد.

ـ طريقة العقود التامة:

وفقًا لطريقة العقود التامة لا يتم إثبات أي جزء من الإيراد حتى يكتمل العقد. وتؤدي هذه الطريقة إلى إثبات كامل إيرادات وتكاليف العقد في السنة الأخيرة من تنفيذ العقد.

رأي لجنة سلوك وآداب المهنة بالهيئة

حول مسئولية المصفي عن حفظ سجلات وملفات عملية التصفية

الاستفسار:

يقوم المصفي باستلام كافة السجلات والمستندات وغير ذلك من ملفات المنشأة تحت التصفية، ويصبح المصفي مسئولاً عنها منذ ذلك التاريخ. وبعد أن تنتهي أعمال التصفية يواجه المصفي مشكلة في تسليم الشركاء السجلات والأوراق والملفات وما تحتويه، حيث يتنصل الشركاء من هذه المسئولية وتبقى السجلات والمستندات تحت يد المصفي.

فما مدى مسئولية المصفي عن حفظ السجلات والملفات المتعلقة بعملية التصفية؟ وكم المدة اللازمة لحفظها؟ وكيف يتصرف المصفي في حالة امتناع الشركاء عن استلامها؟

الرأي:

تقضي المادة (٢٢٣) من نظام الشركات بأن يقدم المديرون وأعضاء مجلس الإدارة إلى المصفين دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها والإيضاحات والبيانات التي يطلبونها، كما تقضي ذات المادة بأن يعد المصفون في نهاية كل سنة مالية قوائم مالية وتقديرًا عن أعمال التصفية، ويقدم المصفون عند انتهاء التصفية حسابًا ختاميًا عن أعمالهم.

وتقضي المادة (٢٢٠) من نظام الشركات أنه مع مراعاة القيود الواردة في وثيقة تعيين المصفين يكون لهم أوسع السلطات في تحويل موجودات الشركة إلى نقود.

وتقضي المادة (٢٢٢) من نظام الشركات بأن على المصفين سداد ديون الشركة إن كانت حالة، وتجنيب المبالغ اللازمة لسدادها إن كانت آجلة أو متنازعًا عليها، وتكون للديون الناشئة عن التصفية أولوية على الديون الأخرى.

وإذا لم يكف صافي موجودات الشركة للوفاء بحصص الشركاء وزعت الخسارة بينهم بحسب النسب في توزيع الخسائر. وتقضي المادة (٢٢٦) من نظام الشركات أنه لا تسمع الدعوى ضد المصفين بسبب أعمال التصفية بعد انقضاء ثلاث سنوات على شهر انتهاء التصفية، ولا تسمع الدعوى بعد انقضاء المدة المذكورة ضد الشركاء بسبب أعمال الشركة أو ضد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات بسبب أعمال وظائفهم.

وتقضي المادة العاشرة من نظام المحاسبين القانونيين بأنه يجب على المحاسب القانوني التقيد بقواعد سلوك وآداب المهنة ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الفنية الأخرى التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

والبيّن من النصوص السابقة أن على الشركاء أو مجلس الإدارة أن يقدموا إلى المصفين سجلات ودفاتر ووثائق المنشأة التي يتم تصفيتها.

وبذلك يكون المصفون مسئولين عن حفظ هذه السجلات والدفاتر والوثائق منذ تسلمها لحين مضي ثلاث سنوات على شهر انتهاء التصفية، ما لم يصدر حكم قضائي أو تعليمات حكومية تحدد الجهة المسئولة عن حفظ دفاتر وسجلات ووثائق المنشأة التي يتم تصفيتها.

وإذا تطلب الأمر توفير أماكن خاصة لحفظ هذه السجلات والوثائق، فيتعين على المصفي توفيرها واعتبار النفقات الناتجة عن ذلك من الديون الناشئة عن عملية التصفية وتكون لها أولوية على الديون الأخرى.

ونظرًا لأن وثيقة تعيين المصفي تشتمل عادة على تحديد لنطاق عمل المصفي وبيان أتعابه، وواجبات ومسئوليات الأطراف الأخرى ذات العلاقة بعملية التصفية.

لذا يتعين أن تبين وثيقة تعيين المصفي الجهة المسئولة عن حفظ الدفاتر والسجلات والوثائق المتعلقة بالمنشأة التي يتم تصفيتها، وكيفية التصرف فيها بعد انتهاء المدة اللازمة لحفظها، وبيان أي نفقات لازمة لمواجهة هذا الجانب وآلية صرفها.

أما بالنسبة لأوراق عمل التصفية التي توثق العمل الذي قام به المصفي وما توصل إليه من نتائج فيحتفظ بها المصفي لمدة لا تقل عن عشر سنوات، ويتحمل المصفي أي نفقات قد تنشأ عن حفظها.

إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية على أفضل المستويات العالمية

بقلم: بروس كابلين*

بعد أن تسلمت وظيفة مدير المراجعة بشركة مسجلة بهيئة تداول الأوراق المالية تحولت منذ فترة قريبة إلى شركة مساهمة، كان من المطلوب منك أن تقوم بإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية. أو ربما عُرض عليك إعادة بناء إدارة قائمة بعد صدور قانون ساربينز/ أوكسلي عام ٢٠٠٢م.

بينما نلاحظ أن كلا من الحالتين تعد فرصة عظيمة، إلا أن ما سوف تقوم به بعد ذلك يمكن أن يعني الفارق بين النجاح والفشل.

إن المحاسبين الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع يلزمهم أن يطلعوا على بعض القرارات التي اتخذتها للمساعدة في تغيير وظيفة المراجعة قبل عدة سنوات بشركة جون هانكون للخدمات المالية وكذلك خلال فترة أقرب عندما بدأت إنشاء إدارة جديدة بشركة فيرست ماربلهيد التي تقدم خدمات متكاملة لبرامج قروض الطلاب والتي يقع مركزها الرئيسي في هيوستن.

ألق نظرة فاحصة قبل أن تقفز:

إن الشيء الأول الذي تقوم به بمجرد أن تصبح الوظيفة في متناولك هو التوقف وأخذ خطوة إلى الخلف.

إن الجهود التي بذلتها حتى الآن كانت مركزة في عرض إمكانياتك على الشركة وتجميع ما يكفي من معلومات عنها لكي تتأكد أن لديك رغبة صادقة في الوظيفة.

أما الآن فإنك تحتاج إلى تجميع بعض المعلومات الإضافية لكي تتأكد من أن هذه الشركة هي الشركة المطلوبة وأن الفريق الذي يديرها يقف موقفًا صحيحًا فيما يتعلق برؤيته للمراجعة الداخلية.

إجراء مقابلة مع فريق الإدارة:

اطلب من الشركة عقد اجتماعات إضافية علاوة على المقابلات النظامية لكي تتمكن من تحديد إن كانت الشركة مستعدة لإنشاء إدارة للمراجعة تكون على أفضل المستويات الموجودة في العالم.

هل تتفهم الشركة احتياجك لأن تكون مستقلاً وتثبت هذا الاستقلال بالهيكل المقترح لإعداد التقارير؟

اجتمع برئيس لجنة المراجعة للتأكد من الحصول على دعم مجلس الإدارة. خلال المقابلات التي أجريتها بشركة فيرست ماربلهيد كان واضحًا أن جميع من تحدثت معهم كانوا موافقين على إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية بأعلى درجة من الجودة، ذاكرين كافة الأسباب المناسبة.

يجب ألا تنزعج إذا وجدت أن الإدارة ليس لديها مفهوم جيد للمراجعة الداخلية، فتلك المشكلة تعد أسهل حلاً من مشكلة عدم إدراك أهمية المراجعة الداخلية، فيمكنك حلها بتقديم قليل من التعليم للإدارة.

تحديد دوافع الإدارة:

إن تحديد الأسباب التي تدفع الإدارة لإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية سوف يساعد المحاسبين القانونيين على فهم كيفية تصور الشركة لوظيفة المراجعة.

فإذا كان لدى الشركة في الماضي قصور في الرقابة، فربما تقوم بإنشاء إدارة الرقابة الداخلية لكي تظهر فقط لمجلس الإدارة أنها تقوم بالإجراء المطلوب. وربما لا تلتزم بالعملية على المدى الطويل.

وإذا كانت لديها في الماضي إدارة للمراجعة الداخلية ولكنها استخدمتها كمصدر خارجي أو استبعدتها، فإن مثل هذه الشركة تقوم بإنشاء إدارة جديدة فقط لأنه مطلوب منها القيام بذلك.

ربما تكون لها تجربة مع المراجعة الداخلية في وقت سابق وبالتالي فإنها غير مستعدة بالكامل لمواجهة العواقب الناتجة من أن تكون لديها إدارة متمكنة ونشطة.

وإذا كانت الإدارة تقوم بإضافة إدارة للمراجعة الداخلية فقط لإيجاد ملفات من الأوراق تستخدمها لأغراض الالتزام، فإنها قد لا تكون راغبة في وجود إدارة تطرح قضايا للنقاش وتعمل على نحو جاد لحلها، حتى وإن كان ذلك يعني طرح مثل هذه القضايا على لجنة المراجعة.

كانت شركة فيرست ماربلهيد تمر بمرحلة نمو هائل عندما تحولت إلى شركة مساهمة. وقد كنت مرتاحًا جدًا، في النهاية، عندما وجدت أن الإدارة أصبحت تنظر إلى المراجعة الداخلية كمكون أساسي وحيوي من الهيكل الموسع للشركة.

لم تبدأ الشركة بإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية فقط لأن أحكام هيئة تداول الأوراق المالية تطلب منها ذلك، بل أيضًا لأنها ترى أن المراجعة الداخلية تعد جزءًا حيويًا من ثقافتها بسبب نموها وتعقيدات أعمالها.

أحد زملائي أجرى مقابلة مع شركة قدمت في العام السابق تقريرًا يفيد بوجود قصور جوهري بالرقابة الداخلية الخاصة بها.

لم يكن هناك الكثير الذي يمكن تغطيته في فضاء المراجعة (كافة مجالات الأعمال التي يمكن مراجعتها) إذ إنها شركة خالصة للخدمات، ولكن من الواضح أن الإدارة ترغب في أن تظهر للمساهمين ولمجلس الإدارة بأنها قد اتخذت الإجراء اللازم.

وقد وعدت الإدارة المراجع بأنها قد تدخل بعد السنة الأولى في بعض «المشاريع الكبيرة غير المرتبطة بعملية المراجعة»– وهذا مؤشر يفيد بأن الشركة كانت تعتقد بأن المراجعة الداخلية غير مهمة.

جهز جدولك الزمني:

تأكد من أن الإدارة تدرك بأنك لا تستطيع إعطاء رأي واضح عن بيئة الرقابة الداخلية للشركة مباشرة بعد التحاقك بها.

انظر في توقعاتهم ولكن خطط جدولاً زمنيًا واضحًا تحدد فيه واقعيًا متى تكون مستعدًا ومتى تنطلق. إن ذلك يعني أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين. فيمكن أن يعني اكتمال الموظفين وبدء عمليات المراجعة أو يمكن أن يعني إصدار تقارير المراجعة (هناك دائما فترة ثلاثة أشهر أو أكثر تفصل بين الاثنين).

وربما يعني الوقت الذي تستطيع فيه إعطاء رأيك حول بيئة الرقابة بالشركة، والذي يمكن

تحديد أسباب إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية سوف يساعد على فهم تصور الشركة لوظيفة المراجع

أن يمتد إلى سنتين. إن أفضل إستراتيجية تتبعها عند وضع التوقعات هي التأكد من قدرتك على التغلب عليها.

معرفة القيود التي قد تواجهك:

حدد مسبقًا أنواع المشاكل التي يمكن أن تواجهك. هل ستواجه مشكلة عدم توفر موظفين أو تعقيدات في الموازنة؟

هل تقوم الإدارة المتوسطة بمقاومة توصياتك حتى وإن ساندتها الإدارة العليا؟

هل باستطاعتك توظيف أشخاص من المستويات والتخصصات التي ترغب فيها؟

هل ستكون الشركة جاذبة للمرشحين المرتقبين؟

عندما تحاول اجتذاب مرشحين ذوي جودة عالية، يمكن أن يكون من المهم جدًا أن تقوم بالعمل على تميز بيئة العمل الخاصة بك وأن تحدث مناخا يختلف عن مكاتب المراجعة الأخرى.

الأشياء المطلوبة أولاً:

الآن وقد بذلت ما يلزم من جهد قبل القبول وعرفت أن هذا الموقع مناسب بالنسبة لك، كيف تبدأ عملك؟

من الواضح أن الأيام الثلاثين الأولى هي الأكثر أهمية. فمن الصعب تغيير الانطباعات الأولى.

هناك أشياء تحتاج أن تقوم بها على الفور، تشمل تثقيف الإدارة، توظيف الموظفين، وتحديد نطاق المراجعة وتطوير فضائها.

إظهار أن العمل يتقدم بسرعة:

إن هذا الهدف المهم ينطوي دائمًا على التحدي، إذ إن المراجعة الشاملة يمكن أن تأخذ عدة أشهر لكي تكتمل دون الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه إمكانية إيجاد الموظفين المناسبين للإدارة.

بعض النجاحات السريعة المبكرة يمكن بكل بساطة أن تتمثل في توصيل بيان رسالتك، نطاق العمل ونوع الخدمات التي سوف تقدمها (عمليات مراجعة، فحوص تطوير النظم، الاستشارات وما شابهها).

تحديد نطاق عالم المراجعة وتطوير دورة المراجعة:

هناك كثير من الأعمال لن تستطيع القيام بها بدون تأسيس فضاء المراجعة.

ولكي تنجز ذلك يلزم أن تعقد اجتماعات مع الإدارة ابتداء من قمة الهيكل التنظيمي ونزولاً إلى أسفل حتى تصل المستوى المطلوب لإعطائك فهمًا كافيًا للجانب المعني، بحيث يسمح لك «بتقدير المخاطر» وبإعداد تقدير أولي لعدد الساعات التي تحتاجها للمراجعة (يتم تقدير المخاطر بناء على المخاطر الملازمة للوظيفة، مع التحليل إلى عوامل مثل حجم العملية، سيولة الأصل، مراقبة الجهات النظامية وقدرة الإدارة).

لا تشرك الإدارة في تقديرات وقت المراجعة – ربما لا تكون لديها نفس التصورات. بينما تجد أن عملية المراجعة التي مدتها ٣٠٠ ساعة تبدو صغيرة للمهني ذي الخبرة، فإن الإدارة قد لا تفهم ماذا سوف تعمل خلال مدة طولها ثمانية أسابيع.

وبمجرد أن تتوفر لديك هذه المعلومات يمكنك أن تبدأ النظر في دورات المراجعة لقياس درجة احتمال المخاطر للإدارة ولجنة المراجعة. فعند مديري السابق، جون هاتكوك، كانت بيئة الرقابة مؤسسة وراسخة؛ لذلك فإن مراجعة مجالات المخاطر العالية كل ثلاث سنوات كانت كافية.

أما بالنسبة لشركة فيرست ماربلهيد فإننا نجد أنه في ظل النمو السريع وما حدث من تغير، فإن احتمال المخاطر لم يكن بنفس القدر وأن الإدارة رأت أنه من الضروري أن تكون دورة المراجعة ما بين ١٨ شهرًا و٢٤ شهرًا بالنسبة للمراجعات عالية المخاطر.

بينما قمت من جانبي بتقديم توصيتي للجنة المراجعة، حيث إن قرار دورة المراجعة هو في النهاية قرارهم، ولحسن الحظ اتفقنا في هذه الحالة. إن مديري المراجعة يحتاجون للتأكد من أن باستطاعتهم التعايش مع قرارات لجنة المراجعة.

توظيف الموظفين الضروريين:

من الواضح أن هذه هي المهمة الأصعب، والأكثر استهلاكًا للوقت، ولكنها أيضًا هي الأهم- يرى رئيس لجنة المراجعة بالشركة أن مواصفات الشخص الذي يبحث عنه تشمل (مثابر، طموح، لطيف، أنيق).

جميع هذه الصفات تعد سمات أساسية سوف يحتاج إليها فريقك وقد أعطتنا هذه الإستراتيجية نتائج جيدة جدًا عند اتباعنا لها. ولكن بالنسبة لمهمة هي في مرحلة البداية، سوف تحتاج أيضًا إلى أشخاص ذوى خبرة يتحركون ذاتيًا وأشخاص بمثابة «سفراء» يمكن أن يمثلوا الإدارة خير تمثيل.

فجميع موظفينا تعاقبوا على تدريب الموظفين الآخرين، وكان لذلك أثر إيجابي على الإدارة. لا يستطيع مديرو المراجعة الداخلية في الوقت الحالي توظيف خريجين جدد فذلك يحتاج إلى دعم مالي عال والإدارة الجديدة لا تتحمل صرف الوقت في التدريب.

تثقيف الإدارة:

إن لكل شخص رأيه في المراجعة الداخلية، بعضها قد يكون صحيحًا والبعض الآخر قد يكون خاطئًا. إنك تحتاج إلى أن تقوم سريعًا بتثقيف أو

تعليم الإدارة برأيك حول وظيفة المراجعة.

والوقت المناسب لذلك هو أثناء الاجتماع مع المديرين لتحديد نطاق المراجعة في مجالاتهم. وعلى مدى السنوات اكتشفت العديد من المفاهيم الخاطئة ومنها:

- أن يعمل المراجعون الداخلون كمساعدين للمراجعين الخارجيين.
- أن نقوم بمراقبة ضوابط الرقابة نيابة عن الإدارة (أن ذلك دور الإدارة، حتى قانون ساربينز/أوكسلي يقول ذلك).
- أن نقوم بتوفير الموارد للإدارة عندما تقوم بتحديد أحد المواضيع، أو أن نذهب إلى أطراف ثالثة موردة ونخطر الإدارة بكيفية عملهم (مرة أخرى، إن ذلك دور الإدارة).

إن هذه ملاحظات فعلية كنت أسمعها على مدى السنوات عندما أقوم بتقديم نفسي للإدارة بالشركات المختلفة.

تطوير خطة مراجعة:

إن عملية توليف خطة مراجعة، في هذه المرحلة، لابد أن تكون سهلة. فمع كافة المعلومات التي تحصلت عليها، فإن خطة المراجعة للسنة الأولى يجب أن تتساب مباشرة مع نظمك الإدارية حديثة الإنشاء.

سير العمل:

الآن وقد أكملت الشهر الأول، فإنك تحتاج إلى أن تبدأ التطلع إلى بقية الربع الأول من السنة، كيف تستطيع الإبقاء على الزخم مستمرًا ومواصلة اطلاع الإدارة على تقدم سير العمل- حتى وإن كنت لا تستطيع إظهار نتائج ملموسة على شكل مراجعات مكتملة؟

فمجرد أن يتوفر لديك الموظفين، ركز على بدء عمليات المراجعة. وعليك إجراء تقويم للمخاطر والرقابة على مستوى المنشأة وقم بعرضه في أول اجتماع لك مع لجنة المراجعة.

بدء عمليات المراجعة:

إن السرعة التي يمكنك من خلالها الحصول على الموظفين سوف تحدد سرعة البدء في عمليات المراجعة وعدد تلك العمليات. وبالطبع نجد أن السؤال الكبير يتمثل في تحديد عملية المراجعة التي تقوم بها أولاً.

هل تختار عملية سهلة وتنجزها سريعًا- عملية قد تعطي بعض الفوائد السريعة مثل توفير بالتكلفة أو زيادة الدخل- أو اختيار عملية عالية المخاطر، التي كانت، في حالتنا، الأكثر تعقيدًا؟

إنني أختار العمليات ذات التأثير (المخاطر) العالي على الشركة، إلى جانب العمليات التي يستطيع أي شخص أن يفهمها بسهولة (الضوابط الرقابية على التقارير المالية، دفعات القروض، إعداد المنتج وإدارة أمن تقنية المعلومات).

كانت فكرتي الأولى السعي لشراء تقنية المعلومات حيث إنني كنت متأكدًا من تحقيق بعض الوفورات، إلا أن الشركة كانت تميل إلى اختيار ضوابط الرقابة، وليس تحقيق وفورات، لذلك قمت سريعًا بتغيير الفكرة، ونحن لا نزال نتطلع إلى تحقيق الغايتين، مع إبقاء تركيزنا الأساسي حيث يجب أن يكون، مركزا على ضوابط الرقابة.

إن مغزى هذه القصة هو فهم البيئة التي تعمل فيها وتجعلها موجها للأعمال التي تقوم بها.

تقويم الرقابة على مستوى المنشأة:

في الوقت الذي يبدأ فيه الموظفون عمليات المراجعة، يتوجب على مدير المراجعة توسيع المعلومات التي تم جمعها خلال مرحلة تحديد النطاق من خلال مزيد من الاطلاع عن بيئة وثقافة الشركة.

إن أفضل طريقة للقيام بذلك تكمن في إجراء تقويم للرقابة على مستوى المنشأة. تعد نتائج هذا العمل عظيمة عند تقويمها للجنة المراجعة إذ إنها تعطى اللجنة تقويمًا عالي المستوى لبيئة الرقابة بالشركة.

كما أن هذه النتائج توفر أيضا للإدارة بعض التوجيهات مدعومة بمستند «رسمي» وتتشابك على نحو جيد مع متطلبات قانون ساربينز/أوكسلي.

حدد مسبقًا المشاكل التي يمكن أن تواجهك كمراجع داخلي

وكنا قد استخدمنا في شركة فيرست ماربلهيد الشكل المبنى على لجنة المؤسسات الضامنة COSO، ولكن بعد صدور قانون ساربينز/أوكسلي، فسوف يكون لدى مكتب المحاسبة الذي تعمل به، من دون شك، شكل يمكنك استخدامه للقيام بهذا التقويم.

الاجتماع الأول مع لجنة المراجعة:

إن توقيت الاجتماع الأول سوف يحدد مقدار المعلومات التي تكون لديك لتتبادلها مع أعضاء اللجنة. ثبت مصداقيتك من خلال اطلاعهم على خلفيتك وخبراتك، أيضا اشرح رسالتك، أهدافك وجدولك الزمني وما قمت بإنجازه حتى الآن. استخدم الاجتماع لإلزام اللجنة ببرنامج المراجعة الذي أعددته حتى لا يكون هناك شك حول مسارك في المستقبل.

توطيد مرحلة الاستواء:

سوف تتشكل مرحلة انتقالية تمتد من بداية العمل حتى مرحلة الاستواء، خلال الربع الثاني من أداء المهمة، غير أن ما يحدث ربما يعتمد إلى حد ما على قدرتك في الحصول على الموظفين المناسبين.

فإذا كنت لا تزال حتى هذه المرحلة، تواجه صعوبات في توظيف المراجعين، لا تخفض مستوى معاييرك– سوف تندم على ذلك فيما بعد.

وبدلاً عن ذلك حاول أن تكون مبدعًا: انظر في توسيع مكاتب التوظيف التي تستخدمها أو اعرض عليها زيادة قدرها ٥٪ من الأتعاب لمدة شهر وسوف تتدفق الطلبات بكثافة.

عند هذه المرحلة من العملية سوف تبدأ في إصدار التقارير، إجراء فحوص تطوير النظم والمشاريع الاستشارية واكتساب قيمة وأهمية في نظر الإدارة ولجنة المراجعة.

تقارير المراجعة:

قبل إصدار التقرير حاول أن تتعرف على إحساس الإدارة تجاهه، كيف يكون رد فعلها تجاه توصياتك؟ هل ستتفهم تأثيرها وتؤيد النتائج التي توصلت إليها– حتى وإن ترتب عليها تكلفة مالية؟

هنالك العديد من هذه الأسئلة التي تحتاج إلى أن تأخذها في الاعتبار، ولكن النتيجة الأخيرة هي واحدة من المبادئ الرئيسة التي ذكرتها سابقًا – التثقيف.

كانت الإدارة بشركة فيرست ماربلهيد مهتمة جدًا بالأداء الصحيح، فليس لديها إلا قدر قليل لتحمل المشاكل. وكان عليّ أن أؤكد لهم أن هناك دائمًا متسعًا لإجراء التحسينات وليس صحيحًا أن كل مشكلة من مشاكل الرقابة الداخلية تعني وجود أزمة.

وفي حالة وجود مشكلة بأحد الجوانب، اتفقنا على أن أقوم فورًا بإخطار الإدارة، دون الانتظار لإعداد تقرير مكتوب. وقد أعطى ذلك الإدارة العون الكافي الذي تحتاجه عند فحص تقارير المراجعة.

المشاريع الاستشارية:

إن هذه المشاريع ينظر إليها، من ناحية أخرى، بأنها الجانب الذي يمكن أن يبتلع إدارة المراجعة!

كن حذرًا عند أخذ المشاريع الاستشارية، خاصة عند البداية، حيث إن الإدارة تعتقد دائمًا بأن دورك هو أكبر وأوسع نطاقًا مما هو عليه. فعلى سبيل المثال، نجد أن كلمة إدارة المخاطر هي الكلمة الأكثر ضجيجًا هذه الأيام وأن الإدارة ترغب دائمًا في أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة مهام إدارة المخاطر.

يبدو بالنسبة لي أنه من غير الممكن القيام بوظيفة إدارة المخاطر، التي تصنع قرارات الشركة، والقيام في نفس الوقت بمراجعة كافة جوانب الشركة. كما أن الالتزام بقانون ساربينز/أوكسلي هو مثال آخر جيد.

إن هذا ليس مجالاً يلزم أن يكون تحت

توظيف الموظفين الضروريين هي المهمة الأصعب والأكثر استهلاكًا للوقت

لكل شخص رأيه في المراجعة الداخلية، بعضها صحيح والبعض الآخر قد يكون خاطئًا ولذلك فلابد للمراجع الداخلي أن يقوم بتثقيف الإدارة حول وظيفة المراجعة

مسئولية المراجعة الداخلية أو يلزم أن تقوم بتشغيله، فهو من مهمة الإدارة. فإذا لم يكن مدير المراجعة الداخلية يقظًا، فإن قانون ساربينز/أوكسلي يمكن أن يستهلك موارد الإدارة في لمح البصر.

قانون ساربينز/أوكسلي:

إن هذا التشريع يغير بوضوح دور المراجعة الداخلية في المستقبل المنظور. ولكن ما هو الدور الذي ترغب في أن يلعبه فريقك؟

لقد اخترنا أن تلعب دور المستشار ودور المعلم وكذلك، من خلال عمليات المراجعة العادية التي نقوم بها، دور المثمن. لم نكن نرغب في أن نكون نحن الجهة التي تقوم بالتوثيق أو الاختبارات في كل ربع سنة، فذلك دور الإدارة وسوف ينتج عنه تضارب يمنعنا من التقدم إلى الأمام.

إن هدفنا هو التأكد من أن المراجعين الخارجين يمكن أن يعتمدوا على مراجعاتنا بأكبر قدر ممكن، فإذا قمنا أيضًا بالتوثيق والاختبارات، فلن يكون باستطاعة المراجعين الخارجين الاعتماد على تقويماتنا، وسوف يكون عليهم القيام بالتقويمات الخاصة بهم.

ولذلك قمنا بإدخال متطلبات قانون ساربينز/أوكسلي في كل مراجعة أثناء تقويمنا توثيق الإدارة لبيئة الرقابة، الاختبارات، النتائج وتوثيق تدفق العمليات.

لقد صرفت قدرًا كبيرًا من الوقت في الاجتماع مع عملاء الشركة، لتوضيح بيئة الرقابة وهيكل الرقابة الداخلية بشركتنا، وقد قمت بذلك بمشاركة موظفي الالتزام وتطوير العملاء.

فعندما نجد أن كل شخص قد أدرك أهمية الضوابط الرقابية وقانون ساربينز/أوكسلي، فسوف نجد أن مزيدًا من العملاء يرغبون في أن يتوفر لديهم الشعور بالارتياح تجاه بيئتنا الرقابية، إذ إننا شركة تقدم خدمات معالجة للآخرين.

إن أحد متطلباتنا بالنسبة لبرنامج ساربينز/أوكسلي الذي نطبقه كان يكمن في التأكد من أننا نستطيع أن نوفر للعملاء إمكانية الوصول لمجالات محددة بالشركة – لفترات زمنية محددة– وبصفة جوهرية السماح لهم بإلقاء نظرة سريعة نحو بيئة الرقابة بالشركة. وكان رد الفعل إيجابيًا جدا، إذ شعر العملاء بأنه ليس لدينا ما نخفيه، مما يتوافق تمامًا مع مبدأ الشفافية الذي أصبح شائعا هذه الأيام.

إيجاد قيمة:

تحتاج الإدارة ولجنة المراجعة لأن ترى بوضوح القيمة التي تضيفها للشركة. إن ذلك يمكن أن يعني العديد من الأشياء، مثل توصيات المراجعة التي تنطوي على العمق والتبصر، تحسينات التشغيل التي تعضد المسائل الجوهرية بالشركة، قدرتك على تقويم الصورة العامة إلى جانب معرفة الأمور التفصيلية، وبالطبع، خبرتك في تحديد وتناول المخاطر الرئيسية والتعامل مع التحديات المتطورة ببيئة العمل.

وفي النهاية، نعتقد أن المحاسبين القانونيين الذين يقبلون وظيفة مدير المراجعة يحتاجون إلى التأكد من أن بيئة الشركة هي البيئة الصحيحة المناسبة لأسلوبهم في العمل، لتوظيف موظفي مراجعة على قدر من الجودة التي تمكنهم من العمل بسرعة ونشاط ويمكن أن يكونوا خير سفراء وممثلين لإدارتهم، يقومون بتثقيف الإدارة في كل فرصة مواتية ويظهرون القيمة التي يضيفونها للشركة، كل ذلك من خلال فترة وجيزة.

إن المراجعة الداخلية هي من الفرص المثيرة، ولكنها تتطلب الكثير من التنسيق والتوافق لكي تنطلق من الصفر حتى تصبح إدارة رائدة خلال شهور قليلة فقط.

❖ نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

سرعة الحصول على الموظفين تحدد سرعة البدء في عمليات المراجعة وعدد تلك العمليات

تحتاج الإدارة ولجنة المراجعة لأن ترى بوضوح القيمة التي تضيفها إدارة المراجعة الداخلية للشركة

المسؤولية الشرعية للمحاسب القانوني

د.عبدالرحمن بن صالح الأطرم*

يهتم هذا الموضوع بتلمس أبعاد المسؤولية الشرعية لوظيفة المحاسب القانوني. ولهذا الغرض لا بد من إلقاء ضوء على طبيعة هذه الوظيفة وواقعها قبل تناول الأبعاد الشرعية ذات الصلة.

ملامح وظيفة المحاسب القانوني:

الوظيفة الأساسية للمحاسب القانوني هي القيام بالمراجعة المالية للبيانات الختامية للمؤسسة، بغرض إبداء الرأي بشأنها من حيث إنها تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

ومن أبرز ملامح هذه الوظيفة ما يأتي:

❖ أنها مراجعة مالية معنية بصدق عدالة الأرقام المثبتة بالقوائم الختامية، وليست معنية بمراجعة صحة ودقة إثبات العمليات التفصيلية في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة التي هي شأن المراجعة المالية الداخلية للمؤسسة.

❖ أنها مراجعة لاحقة لتنفيذ العمليات، وليس لها دور قبل التنفيذ أو أثنائه.

❖ أنها خارجية بالنظر إلى المنشأة لارتباطها بالجمعية العامة للمساهمين وليس بمجلس الإدارة، أو بلجنة المراجعة.

❖ أنها تتمتع بالاستقلال المهني الكامل عن المنشأة من حيث الجوانب الإدارية والمالية والفنية، أو ما يمكن التعبير عنه بالتعيين والفصل والمساءلة والمكافأة والتقرير. وبهذه السمات للاستقلال تكتسب الصفة بأنها مراجعة خارجية مقارنة بالمراجعة المالية الداخلية.

❖ أنها إلزامية، من قبل السلطات الإشرافية وليست اختيارية.

❖ أن لها إطارًا مهنيًا وتشريعيًا يحدد شروط المزاولة وآلياتها، ولا يمكن مزاولة المهنة إلا ممن تتحقق فيه متطلبات هذا الإطار.

التطور والانضباط

إن إطارها المهني والتشريعي يتسم بالتطور والانضباط، وفي هذا الصدد يلاحظ وجود الآتي:

❖ معايير محاسبية معتمدة يجب على المحاسب القانوني التزامها وتفرض الأخذ بها السلطات الإشرافية ذات الصلة. وتمثل هذه المعايير أساسًا لتحديد أهداف المراجعة المالية من قبل المحاسب القانوني فيما يتعلق بصدق وعدالة القوائم المالية.

❖ معايير مراجعة معتمدة يجب الأخذ بها من قبل المحاسبين القانونيين الذين يمارسون المهنة.

وتهدف هذه المعايير إلى ضمان تنفيذ المراجعة في جميع الحالات بأسلوب نمطي ملائم لتحقيق جودة المراجعة.

❖ تشريعات تتعلق بسجل المراجعين وجمعية المراجعين وزمالة المراجعين والرقابة على المراجعين ونحو ذلك مما يهدف إلى حماية المهنة من الدخلاء.

❖ المعايير الأخلاقية، وهي تضم الأخلاق التي يجب على المراجع أن يتحلى بها.وهي الصدق والأمانة والثقة والموضوعية والسرية، ونحو ذلك.

واقع الوظيفة:

الهدف النهائي لوظيفة المحاسب القانوني هو التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين والجهات ذات الصلة، ويتضمن الرأي – كما سلف– في صدق وعدالة القوائم المالية الختامية للمنشأة. وفيما يلي نتوقف عند بعض الملاحظات على واقع الوظيفة:

❖ أصبح ممارسو هذه الوظيفة أهلًا للثقة؛ لأنهم نتاج ذلك الإطار المهني والتشريعي المتطور والملزم في الوقت نفسه.

❖ يعزز هذه الثقة عدم قبول السلطات الإشرافية للبيانات المالية للمؤسسات إلا بعد اعتمادها من المحاسبين القانونين المعتمدين.

❖ تعد هذه البيانات المالية المدققة من المحاسب القانوني من أهم مصادر المعلومات عن المنشأة وتؤدي دورًا مهمًا في منح الثقة أو سلبها من المنشأة لذوي العلاقة بها من المساهمين والعملاء والمستثمرين والمتعاملين في سوق الأسهم، والجهات الأخرى ذات الصلة كالجهة المسؤولة عن الزكاة والضرائب.

❖ أصبحت الثقة القوية بالمحاسب القانوني على النحو السابق سلاحًا ذا حدين: أولهما إيجابي، والثاني سلبي.أما الإيجابي فهو تعزيز موقف المحاسب القانوني في إبداء رأي موضوعي في البيانات المالية.أما السلبي فهو استغلال بعض المؤسسات هذه الثقة لتمرير حالات من التلاعب والتزوير والغش بالتواطؤ مع المحاسب القانوني نفسه.

❖ إن ازدياد حالات التواطؤ من قبل بعض مزاولي المهنة أو الاتهام بذلك أو بالتقصير على أقل تقدير أمر يستحق التوقف خاصة إذا كان هذا التواطؤ يحصل من أبرز ممارسي المهنة.ابتداء من مشكلة آرثر أندرسون وشركة إنرون في بداية عام ٢٠٠٢، حيث انهارت شركة الطاقة إنرون وتبعتها شركة تدقيق الحسابات آرثر أندرسون وانتهاء بالأزمة الحالية التي لم تخل من اتهام المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة في بعض فصولها إن لم يكن أهمها.

❖ إن اتهام بعض المحاسبين القانونيين بالتواطؤ أو تضخيم الأرباح أو التلاعب بالبيانات لأغراض

التهرب الضريبي أو الرسوم الحكومية بصفة عامة لم يعد خافيًا على المستوى الدولي او على المستوى المحلي في مهنة تتمتع بكل هذه الحماية المهنية والأخلاقية. ويمكن للباحث عن ذلك ان يطلع على كثير من الملفات على شبكة الإنترنت.

❖ وهنا يمكن القول إن حالات الخلل في مزاولة المهنة تنبئ عن امرين، اولهما أن الإطار المهني نفسه فيه قصور، والثاني وهو الاهم أن الإطار المهني والأخلاقي وإن كان قويًا فهو لم يكن كافيًا، ولن يكون كافيًا لسد أبواب التواطؤ بين بعض مزاولي المهنة وعملائهم من مديري المؤسسات المالية والتجارية وغيرها. وهو ما يدفعنا للانتقال إلى الأبعاد الشرعية لوظيفة المحاسب القانوني.

الأبعاد الشرعية:

بعد التأمل في طبيعة الوظيفة وواقعها فإنه يمكن التحدث في نظري عن جوانب ثلاثة من منظور المسؤولية الشرعية للوظيفة.

الاول: يتعلق بمشروعية الوظيفة نفسها وتكييفها الشرعي، والثاني: بمشروعية موضوع المراجعة ومرجعية المراجعة، والثالث: يتعلق بالجانب الاخلاقي للمهنة.

❖ **الجانب الاول: مشروعية الوظيفة:** من هذا الجانب ينظر إلى وظيفة المحاسب القانوني على أنه نوع من الوكالة بأجر أو نوع من أنواع الإجارة بين المتعاقدين، وفيها معنى التوثيق والشهادة والحسبة؛ بالنظر إلى أن الوظيفة مما أوجبته السلطة الحكومية، وفيها معنى التحكيم بين الإدارة والمساهمين. وقد تصدى بعض الباحثين للتأصيل الشرعي لهذه التكييفات المختلفة (١).

وهذه الوظيفة من حيث الإلزام القانوني بها أيضًا لا تتصادم مع القواعد الشرعية لأنه تصرف لتحقيق المصلحة العامة؛ بل تعد من قبيل ما يجب تنظيمه وحمايته انطلاقًا من المصلحة العامة.

ويترتب على ذلك مشروعية ممارسة الوظيفة وتقاضي الأجر عليها وفق الأحكام الشرعية للأجير المشترك ما دامت المنفعة المقدمة في أمور مباحة شرعًا. ويتصل بذلك تحميل المراجع المسؤولية عن الضرر الفعلي الواقع على المنشأة بسبب عمل المراجع إذا ثبت تعدي المراجع أو تقصيره وفقًا للمعايير المهنية المعتمدة وهذا مقرر في أحكام عقد الإجارة.

ولا يقتصر الأمر على مسؤوليته أمام المنشأة المتعاقد معها بل يمتد ذلك إلى كل متعامل سواء كان جهة رسمية أم غيرها ممن شأنهم الاعتماد على البيانات المالية للمراجع إذا تضمنت بياناته انحرافًا ناشئًا من تعد أو تقصير أو مواطأة أو خلل في التأهيل المهني.

❖ **الجانب الثاني: مشروعية موضوع المراجعة ومرجعية المراجعة:** ونقصد بهذا الجانب نوعية نشاط المنشأة الخاضعة للمراجعة، ونوعية المعايير المحاسبية التي تمثل مرجعية العمل في المحاسبة التي تعد مرجعية للمراجعة نفسها.

فإذا كانت المرجعية المعتمدة تتمثل في معايير المحاسبة الإسلامية كالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ فإن هذا الاعتماد مؤشر على أن يكون نشاط المنشأة إسلاميًا أو مباحًا وبالتالي يكون محلاً مقبولاً شرعًا للمراجعة.

اما إذا كانت المرجعية هي المعايير الدولية أو المعايير الأمريكية أو الخليجية فإنه لا بد من النظر في نوعية المؤسسات الخاضعة للمراجعة بصفة عامة ونوعية الأنشطة والعمليات محل المراجعة.

وعلى ذلك، فإذا كان نشاط المنشأة محرمًا كالبنوك الربوية وشركات التأمين التجاري وشركات الأغذية المحرمة والشركات التي يغلب المحرم على أنشطتها، او يطرأ عليها أمور تحرم التعامل بها؛ فإن موضوع المراجعة في هذه الحال قد يتوجه فيه القول إلى أنه لا يجوز للمحاسب القانوني أن يقوم بهذا العمل لما يتضمنه عمله من تأييد وتوثيق وإشهاد وبالتالي من إعانة على المحرم.

ويدخل في التحريم كل عمل للمحاسب القانوني يندرج في إطار التواطؤ أو التلاعب او الغش او التزوير من شأنه إضاعة حق عام أو خاص أو الغش والتدليس ضد طرف عام أو خاص، كالمساعدة على التهرب من الزكاة أو التهرب من الضرائب والرسوم الحكومية المشروعة.

وهذا الجانب يضع المحاسبين القانونيين المسلمين أمام مسؤوليات شرعية محددة تتصل بشرعية أعمالهم من جهة، وشرعية ما يتحصلون عليه من أتعاب وأجور على مراجعة الأعمال المحرمة أو التواطؤ بشأن أعمال محرمة، فضلاً عما تحدده المهنة من جزاءات وعقوبات بشأنهم. وهذا ما يجعلنا ننتقل إلى الجانب الأخلاقي في المهنة، وهو الجانب الثالث.

❖ **الجانب الثالث: الجانب الأخلاقي للوظيفة:** حظي هذا الجانب بعناية خاصة على مستوى مهنة المحاسب القانوني.

وهناك معايير أخلاقية معتمدة لا تتعارض في مضمونها مع ما تتطلبه الشريعة الإسلامية من التزام بالصدق والأمانة والموضوعية والثقة والنصح للناس وعدم الغش والتدليس والتواطؤ في عمليات التلاعب ونحوها، غير أن اللافت للنظر أن هذه الوظيفة رغم تطورها المهني فإن هذا التطور لم يمنع من وجود حالات تواطؤ وتلاعب مثيرة للاهتمام؛ فما الذي يجعل مهنة بهذا المستوى من التنظيم ينتابها على صعيد الممارسة قدر كبير من فقدان الثقة والمصداقية؟

إن السبب في نظري هو النظرة المادية للأخلاق التي كانت نتاجًا للممارسة الغربية على صعيد القيم التي اتسمت بتجزئة الالتزام بالقيم، فما لا يجوز عندهم في مكان العمل كشرب الخمر أو ممارسة القمار وغيرهما من المحرمات؛ يكون جائزًا في مكان غير العمل كالنوادي الليلية والمنتجعات السياحية والأماكن العامة.

وهذه التجزئة تجعل الالتزام بالأخلاق ممارسة مادية بحتة لا يدفع إليها حافز ذاتي أو بعد إيماني. إن الإيمان بالله وتعالى والشعور بمراقبته والخوف من عقابه والرجاء في ثوابه يجعل للالتزام بالأخلاق معنى خاصًا ينعكس في انسجام تصرفات المؤمنين بالله بصرف النظر عن المكان والزمان، وهذا يؤدي إلى التلاحم بين المعايير المهنية والجوانب الإيمانية، على نحو لا يمكن إدراكه والشعور به في غياب الإيمان بالله، ويدفع ذلك التلاحم إلى إيجاد نوع من الرقابة الذاتية يعد أكبر تأثيرًا وحفزًا على السلوك الصحيح من أي نوع آخر من الرقابة، على أن التصرفات البشرية وما ينتابها من ضعف تحتاج دائمًا إلى النوعين من الرقابة.

ولذا فإننا نجد النصوص الشرعية كثيرًا ما تربط بين المهن الأخلاقية بالإيمان وترتب على التزامها الأجر والمثوبة وترتب على الإخلال بها المؤاخذة والعقوبة، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾، ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾، وفي الحديث عن المتعاملين بعقد البيع : (فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما)، ومن المعلوم أن الأجر على العمل بيع منفعة فيكون مشمولاً بذلك، وإتقانه مطلب شرعي (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه).

المسؤولية من منظور شرعي

وخلاصة القول أن مسؤولية المحاسب والمراجع من منظور شرعي هي مسؤولية ديانة من وجه تدور بين الحل والحرمة والثواب والعقاب وهي مسؤولية أداء وتحمل وقضاء، يتحمل مسؤولية التقصير في أدائها والتفريط في القيام بها على الوجه المطلوب بمقتضى العقد وحسب أعراف المهنة ومعاييرها أمام كل من يعتمد على بياناته سواء كان الطرف المتعاقد معه أو المتعامل مع المنشأة أو المتعامل في أسهمها اعتمادًا على بياناته أو الجهات الحكومية فيما يتعلق بمهنته.

وهذا يقود إلى التنبيه إلى أن التأهيل المهني لممارسي هذه المهنة مطلب شرعي، ومن يقدم عليها وهو غير مؤهل لها أو كان تأهيله محل شك فإنه قد دخل دائرة المحظور الشرعي.

---

١. ينظر بحث الدكتور عبدالستار أبوغدة عن مسؤولية المراجع في ضوء القواعد الفقهية.

❖ ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني المنعقد في ٢-٤ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ

مسؤوليات المراجع والتطورات المهنية الحديثة

د. محمد بن عبدالله آل عباس
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد قسم المحاسبة
وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الملك خالد

كلما تعرضت الأسواق المالية إلى انتكاسات خطيرة وكلما انكشفت الشركات على مخاطر الإفلاس تظهر الأسئلة حول مسؤوليات المراجع وتتجدد الاستفهامات عن فجوة التوقعات. هذه الورقة تهدف إلى تقديم التطورات الحديثة في مسؤوليات المراجع من خلال تتبع التغيرات التي فرضتها المعايير الأمريكية والدولية وماذا تحمله تلك التغييرات من معان لمسؤوليات على المراجع.

حددت معايير المراجعة الأمريكية مسؤوليات المراجع في تخطيط وأداء عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش. بينما حملت مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة الشركة.

ثم فصلت المعايير الأمريكية في الإجراءات الواجب على المراجع القيام بها للوفاء بهذه المسئولية. ومن أهم هذه الواجبات العناية المهنية اللازمة والتي تقضي بأن يحتفظ المراجع بشك مهني professional skepticism. والشك المهني نزعة لدى المراجع للأسئلة الذهنية المستمرة والتقييم الدقيق لأدلة المراجعة ولذلك يجب على المراجع تنفيذ عملية المراجعة مع الأخذ في الاعتبار احتمالية وجود التحريفات الجوهرية بغض النظر عن أية خبرات سابقة مع المنشأة محل المراجعة أو سمعة إدارة الشركة.

لكن مسؤولية المراجع تعرضت للعديد من التطورات منذ الكساد العالمي ١٩٢٩ وحتى صدور قانون أوكسلي ٢٠٠٢.

فجوة التوقعات

منذ صدور قانون عام ١٩٣٣ وقانون ١٩٣٤ وظهور أهمية المراجعة اقتصاديًا لدعم الثقة في القوائم المالية والأسواق المالية ظهرت قضية فلسفية معقدة جدًا لم تجد حسمًا حتى الآن وهي فجوة التوقعات (انظر الشكل رقم ١) بل إنه يمكن القول أن التطورات المتلاحقة لتحديد مسؤولية المراجع ومن ثم معايير المراجعة إنما جاءت نتيجة للرغبة الجادة للتغلب على هذه الفجوة.

من الشكل (١) تتضح مشكلة فجوة التوقعات فهي عبارة عن الاختلاف الجوهري في تحديد مسؤولية المراجع بين المجتمع من جهة وبين المراجعين من جهة أخرى، حيث يرى المجتمع أن على المراجع الآتي:

١- مسؤولية أساسية عن إعداد القوائم المالية.

٢- يقدم شهادة عن القوائم المالية وليس مجرد تقرير.

٣- التقرير النظيف الخالي من التحفظات يعني ضمانا ١٠٠٪ للقوائم المالية.

٤- يجب على المراجع إعطاء تنبيهات مسبقة وصريحة عن احتمال فشل المشروعات.

٥- يجب على المراجع اكتشاف كافة أنواع الغش.

بالمقابل فإن المراجعة كمهنة ترى:

١- أن الإدارة كمعد للقوائم المالية مسئولة بشكل أساسي عن محتويات القوائم المالية حتى وإن طلبت من المراجع إعدادها.

٢- المراجع يقدم تأكيدا معقولا Reasonable assurance أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.

٣- المراجع لا يضمن سلامة الأداء المالي للمشروعات.

٤- بسبب قيود التكلفة والوقت فإن المراجع يلتزم بمعايير المراجعة التي تقتضي اختبار عينة من أعمال المشروعات.

٥- برغم أن المراجع يؤدي عملية المراجعة

مع محافظته على الشك المهني Professional Skepticism إلا ان الغش يمكن ان يحدث وان تكون القوائم المالية قد حرفت بشكل جوهري ولم يتمكن المراجع من اكتشاف ذلك.

وبشكل اكثر تحديدًا فإنه يمكن تقسيم فجوة التوقعات إلى عناصر عدة كما يوضحها الشكل رقم (٢) وهي:

١- فجوة اداء Performance Gap وهي الفجوة بين اداء المراجعين الحقيقي وما تتطلبه المعايير المهنية.

٢- فجوة معايير Standards Gap وهي بين المعايير المعتمدة مهنيًا كما يراها المراجعون وبين المعايير المهنية كما تقتضيها المحاكم.

٣- فجوة الجدوى Feasibility Gap وهي الفجوة بين المسؤوليات المهنية وفقًا لتفسيرات المحاكم وبين المسؤوليات المفترضة من المجتمع.

مسؤوليات المراجع قبل اوكسلي ٢٠٠٢

قبل الكساد العالمي الذي ضرب العالم عام ١٩٢٩ واستمر نحو ست سنوات عملت المكاسب الاقتصادية الامريكية على تحسين اداء الاقتصاد الأمريكي وإعادة الثقة اليه بالتركيز على سوق الاوراق المالية وتعزيز الثقة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات. قبل هذا التاريخ ظهر الطلب على خدمات المراجعين ولكن بشكل اختياري حيث لم تظهر قوانين تلزم الشركات على تقديم قوائم مالية مدققة. لكن مع صدور قانون ١٩٣٣ وقانون الأوراق المالية عام ١٩٤٣ تغيرت الحال فبموجب هذه القوانين تم تشكيل هيئة الأوراق المالية الأمريكية وأصبح لزامًا على الشركات المدرجة في السوق ان تقدم بيانات مالية مدققة. وبما ان الطلب على خدمات المراجعة أصبح إجباريًا فقد بدأت الأسئلة تثار حول مسؤولية المراجع عن إعداد القوائم المالية وعن مسؤولياته عن اكتشاف الغش والاخطاء.

يمكن القول أن مرحلة ما قبل قانون أوكسلي تمثل مرحلة هيمنة المهنة على تحديد مسؤوليات المراجع. فالمهنة ممثلة في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA هي التي لها الحق في تحديد مسؤولية المراجع ولم يكن لهيئة السوق المالية SEC ولا الكونجرس الأمريكي الحق في هذا التحديد. ولذلك فقد كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الحق المطلق في إصدار المعايير المهنية اي انها تعتبر مرحلة الاستقلال الكامل للمهنة.

ويلخص الشكلان (٣) و(٤) مناقشات مسؤولية المراجع في مرحلة ما قبل صدور قانون أوكسلي. ولأغراض المناقشة يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل حسب تطور مسؤوليات المراجع وذلك على النحو الآتي:

مرحلة المسؤولية عن العرض العادل فقط:

يمكن القول أن هذه المرحلة امتدت من بعد صدور قانون ١٩٣٣ وإنشاء هيئة السوق المالية SEC وحتى ظهر عدد من الفضائح المالية مع تقديم المراجع لتقرير نظيف. هناك بدأت التساؤلات من قبل المجتمع ممثلًا في SEC وأعضاء من الكونغرس الأمريكي حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش. وموضوع اكتشاف الغش هو اكثر مواضيع فجوة التوقعات جدلًا ذلك أن الكثير من المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية يرى في تقرير المراجع غير المقيد أن المراجع قد اكتشف جميع الاخطاء سواء تلك الناتجة عن الغش أم غيرها. إذ كيف يمكن قبول تقرير نظيف بينما تبقى القوائم المالية عرضة للتحايل والتلاعب من قبل الإدارة. هل يمكن اعتبار القوائم المالية قد عرضت بشكل عادل عندما يفشل المراجع في اكتشاف الغش؟ كان رد المهنة أن المراجع مسئول عن اكتشاف الغش الذي يمكن أن يحدث من خلال تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها. هكذا فإن المهنة تعرف فشل عملية المراجعة في فشل المراجع في تطبيق معايير المراجعة وليس في عدم اكتشافه للغش. في هذه الفترة فإن المراجعين يقيّمون على أساس المفاهيم التي يقررونها وليس على اساس من المسؤوليات التي يعتقدها غير المراجعين (Young 1977).

مع كثرة الفضائح المالية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مثل قضية Westec وYale Expres وBar-Chris وكذلك قضية National Equity Funding وStudent Marketing تزايدت الأسئلة والاستفهام عن مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش وعن الدور الحقيقي لمهنة المراجعة. كانت قضية Equity Funding اكثر القضايا إشكالية وظهرت تعليقات بأنه إذا لم يستطع المراجع اكتشاف الغش في هذه القضية فما هي القيمة التي أضافها للقوائم المالية. كما اتُهم المراجعون بأنهم يعملون بطريقة حميمة مع عملائهم متناسين واجبهم لحماية السوق المالية والمستثمرين. وبهذا تزايد الضغط على المهنة لقبول المسؤولية عن اكتشاف الغش.

كان رد المهنة على هذه الاتهامات بأن المجتمع غير قادر على فهم دور ومسؤوليات المراجع وان الحل يكمن في زيادة وعي المجتمع وتثقيفه تجاه المهنة وان المراجع يمكنه ان يعزز الثقة في القوائم المالية دون ضمان دقة القوائم المالية. كما قرر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA تشكيل لجنة لدراسة ما إذا كانت معايير المراجعة

بحاجة للتغيير في ضوء انهيار Equity Funding ولقد جاءت نتائج اللجنة بأن معايير المراجعة كافية للكشف عن الغش الذي تورطت فيه شركة Equity Funding وان مسؤوليات المراجع في ضوء هذه المعايير تعتبر كافية. وبذلك لم تعتبر قضية انهيار شركة Equity Funding كدليل على فشل المهنة بل فشل المراجع في اتباع القواعد والإجراءات. وكان من نتائج هذه اللجنة أيضًا الإشارة إلى أهمية إضافة مفاهيم توضح للمجتمع مسؤوليات المراجع بشكل دقيق. ومن خلال نتائج هذه اللجنة الخاصة اقر AICPA إنشاء لجنة كوهين لدراسة مسؤوليات المراجع وذلك عام ١٩٤٧. هدفت هذه اللجنة إلى تحديد حجم الفجوة بين المراجعين والمجتمع فيما يتعلق بمسؤوليات المراجع والطرق المناسبة للتعامل معها. كان الهدف الرئيس من إنشاء هذه اللجنة هو إعلام المجتمع بأن المهنة تأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة عن مسؤوليات المراجع وتدرسها بعمق. وقد ظهر من خلال تقرير هذه اللجنة الحاجة إلى تطوير التواصل مع المجتمع وذلك من خلال تطوير تقرير المراجعة. وبرغم الدعوة إلى تطوير تقرير المراجعة إلا أن تلك الدعوة تضمنت ادعاء أن مسؤوليات المراجع والقواعد والإجراءات التي يجب عليها اتباعها كانت كافية.

مع نهايات السبعينيات من القرن المنصرم ومع إصدار تقرير لجنة كوهين تزايدت الشكوك حول استقلال المراجعين وخاصة مع تزايد المنافسة بين المراجعين وظهور عمليات المراجعة مع تقديم خدمات الاستشارات MAS. مع هذه الشكوك ارتفعت الأصوات داخل الكونغرس الامريكي والاستجوابات حول قدرة المراجعين على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية. في هذه المرحلة بالذات بدأ الحديث عن الحاجة إلى تدخل فيدرالي في تنظيم مهنة المراجعة وكان ذلك أول تهديد حقيقي لقدرات المهنة على التقنين الذاتي.

مرحلة إصدار معايير خاصة بالغش:

من الشكل رقم (٣) يمكن ملاحظة ان التغيرات الأساسية في مسئوليات المراجعة تأتي نتيجة لاستجابة المهنة لضغوط المجتمع نتيجة الفضائح المالية وانهيار الشركات برغم ان المراجع قد أصدر تقريرًا نظيفًا.

ففي عام ١٩٨٢ انهار بنك Penn Square وذلك بعد ثلاثة أشهر من إصدار القوائم المالية المرفق بها تقرير غير متحفظ للمراجع كما أعلن البنك المركزي تصفية بنك United American وايضًا بعد ان منحه المراجع تقريرًا غير متحفظ. وفيما بين عامي ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ دفعت كبريات منشآت المراجعة أكثر من ١٧٥ مليون دولار كتعويضات. وهكذا عادت إلى السطح إشكالية فشل مهنة المراجعة والأسئلة الشائكة حول مسؤوليات المراجع. شكل الكونغرس لجنة دنجل لدراسة وضع مهنة المراجعة ودور المراجع الخارجي. وقد أشارت اللجنة إلى الاثر الذي تسببت فيه الضغوط التنافسية وتقديم الخدمات الاستشارية على استقلال المراجع. وقد توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن المراجعين لم يلتزموا بالمسؤوليات التي حددوها. وخلال جلسات الاستماع لهذه اللجنة فقد حدد فشل المراجعة بإصدار تقرير نظيف بينما تعلن الشركة الإفلاس بعد ذلك بوقت قصير، هذا التعريف كان يتعارض مع ما حددته المهنة فشلًا وذلك بعدم اتباع معايير المراجعة وبذلك عادت فجوة التوقعات اكبر مما كان سابقًا (Young، 1997).

بعد نتائج لجنة دنجل ظهرت مطالبات بتقريب وجهات النظر والاهتمام اكثر بمسألة فجوة التوقعات ومقابلة وجهة نظر المجتمع من خلال بحث المراجع وتركيزه على الحالات التي يمكن ان تقود إلى تحريفات جوهرية في القوائم المالية وان يأخذ في الاعتبار مخاطر الغش والتحريف. وبصدور قانون الممارسات الاجنبية الفاسدة ١٩٧٧ والذي أشار فيه إلى أهمية تبني الشركات نظمًا متطورة للرقابة الداخلية تم تشكيل لجنة وطنية للتقارير المالية المحرفة والتي عرفت فيما بعد باسم رئيسها بلجنة تريدواي وذلك عام ١٩٨٥ والتي أصدرت تقريرها الأولي عام ١٩٨٧ والذي كان من نتائج إنشاء لجنة COSO لكن أهم توصية قدمتها هذه اللجنة في موضوع مسؤوليات المراجع أن طالبت بتعديل تقرير المراجع ليؤكد بشكل معقول (غير مطلق) بخلو القوائم المالية من الغش. وبهذا ظهر مفهوم التأكيد المعقول. وبقبول المهنة لهذه التوصية فقد تأثرت بمطالب المجتمع نحو تطوير مفهوم مسؤوليات المراجع كما أنها اضطرت لتطوير معايير الاداء لتتلاءم مع المسؤوليات الجديدة.

وعلى الرغم ان لجنة تريدواي قدرت وجهة نظر المهنة بعدم مسؤولية المراجع عن اكتشاف كل أنواع الغش وخاصة تلك التي تنطوي على التآمر إلا أنها شددت على ضرورة ان يحتفظ المراجع بشك مهني حول احتمالية وجود الغش، واستجابة لهذه الضغوط من المجتمع وفي خطوة لقبول مسؤوليات أكثر في البحث عن واكتشاف الغش أصدر المعيار رقم ٥٢ بعنوان «The Auditor Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities» (1998 Ricchiute)

لكن وبرغم هذه التغيرات والمسؤوليات التي أضافتها المهنة إلى المراجع إلا ان الفضائح المالية استمرت بالظهور ومن ذلك حالات تضمنت معلومات مضللة في القوائم المالية برغم أن المراجع منح الشركة تقريرا غير متحفظ (نظيفا) يؤكد فيه وبشكل معقول خلو القوائم المالية من اية تحريفات جوهرية ومن أشهر تلك القضايا قضية Lincoln Savings and Loan حيث ظهرت عمليات إدارة للربح لتعظيم الأرباح ، كما تضمنت هذه الحالات قدرات الإدارة على تعطيل أنظمة الرقابة الداخلية وعدم تفعيل دور المراجع الداخلي أو لجنة المراجعة. وفي ظل التوجهات الجديدة نحو مسؤولية أوسع للمراجع اتسعت دائرة القضايا ضد المراجعين حتى وصلت إلى ٤٠٠٠ قضية عام ١٩٩٢ ودفعت المنشآت المحاسبية الكبرى مبالغ تجاوزت ٣٠ مليون دولار كتعويضات (Young، 1997). وبهذا فقد أصبحت المهنة تواجهها مشكلة التعرض لقضايا التعويض.

وقد فسر ارتفاع القضايا ضد المراجعين بأن المجتمع يبحث عن تأكيد مطلق بخلو القوائم المالية من الاخطاء والغش.

وفي عام ١٩٩٥ صدر قانون إصلاح الدعوى الخاصة بشأن الأوراق المالية (Private Securities Litigation Reform Act) هذا القانون تضمن قيام المراجع بإجراءات تقدم تأكيدا معقولا حول خلو القوائم المالية من التحريفات وإجراءات حول تحديد العمليات مع ذوي العلاقة وتقييم قدرة الشركة على الاستمرار. ولمواجهة هذه المتطلبات المتطورة والمسؤوليات الجديدة تم إصدار المعيار رقم ٨٢ SAS بعنوان «Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit» ومن خلال عنوان المعيار فقد أقرت المهنة بمسؤولية جزئية عن الغش في ظل مفهوم التأكيد المعقول. كما تم تطوير معايير اداء تناسب المرحلة الجديدة لمسؤوليات المراجع وتبنت المهنة مفاهيم خطر المراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية.

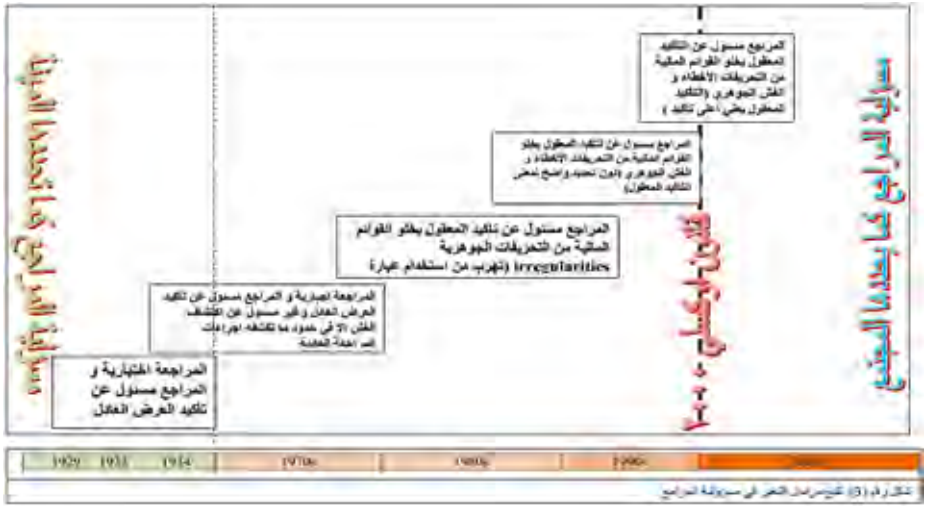

وفي الخلاصة فإن المهنة حتى نهاية هذه المرحلة لم تزل مسيطرة على تحديد مسؤوليات المراجع ولم تزل تصدر المعايير التي تتناغم مع تلك المسؤولية واقترب المهنة قليلا من الطلب المتزايد للمجتمع بقبول مسؤوليات لكنها لم تقبل حتى نهاية هذه المرحلة بتفسير المجتمع لمسؤوليات المراجع وان التقرير النظيف يعني تأكيدًا مطلقًا.

مرحلة ما بعد قانون أوكسلي ٢٠٠٢

بحلول عام ٢٠٠٠ ظهرت على السطح أكبر الفضائح المالية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية والعالم حيث اعلنت شركة انرون الإفلاس وتبعتها شركات عالمية اخرى مثل ورلدكم وتعرضت الأسواق المالية لهزة عنيفة جدًا ادخلت السوق الامريكية ناسدك في تراجع لمدة ١٠٠٠ يوم، وتراجعت الثقة في القوائم المالية للشركات وفي قدرات المراجعين على الوفاء بالتزاماتهم حيث تعرضت منشأة ارثر اندرسن للمراجعة إحدى اكبر شركات المراجعة انتشارًا في العالم وإحدى المكاتب الخمسة الكبار وقتئذ إلى تورط بإتلاف وثائق هامة لشركة إنرون وتعرضت مهنة المراجعة إلى انتقادات حادة جدًا لم تستطع الصمود امامها فحدثت تغيرات مهنية حادة جدًا القت بظلالها على مسؤوليات المراجع وادخلت المهنة بشكل عام في مسارات جديدة.

التحول من مدخل التشريع الذاتي إلى مدخل الشراكة مع المجتمع

كان أهم الاحداث التالية لهذه الفضائح المالية صدور قانون أوكسلي Public 2002 Company Accounting Reform and Investor Protection Act of 2002 والذي عرف Sarbanes – Oxley. Sarbox أو SOX والذي يعتبر أهم قانون صدر لتنظيم أعمال الاسواق المالية منذ قانون ١٩٣٣ (Giles ،2004) والذي حمل حزمة من التغيرات الجوهرية حيال قضايا محاسبية ورقابية وقانونية. ومن حيث مسؤوليات المراجع فإن القانون يعتبر تغيرًا جذريًا في توجهات تفسير مسؤوليات المراجع حيث انتقلت هذه المهمة من المهنة إلى المجتمع من خلال إنشاء هيئة جديدة سميت Public Company Accounting Oversight Board، او اختصارًا PCAOB (بيكابو) ويعتبر القسم ٤٠٤ أكثر الأقسام جدلا لتبنية إجراءات صارمة في موضوع الرقابة الداخلية.

بعد صدور قانون أوكسلي تغيرت الصورة التشريعية لمهنة المراجعة ويوضح الشكل رقم (٥) هذه التغيرات الهامة. وقد منح التشريع الجديد للهيئة الجديدة صلاحيات الإشراف الكامل على مهنة المراجعة على الشركات العامة إلا انه ابقى التشريعات المتعلقة بمراجعة الشركات غير العامة تحت مسؤولية AICPA. حيث تشرف «البيكابو» على جميع القضايا المتعلقة باستقلال المراجع ومسؤولياته ولها إصدار المعايير المنظمة لذلك. هذه الخطوة اعتبرت توجهًا لسحب استقلال المهنة الكامل في تفسيراتها للمسؤوليات وفي تحديد المعايير الواجبة لمقابلة هذه المسؤوليات. فبظهور البيكابو على الساحة التشريعية أصبح المجتمع ممثلا في SEC والكونغرس الامريكي يشاركون المهنيين في تحديد هذه المسؤوليات. يشكل مجلس «البيكابو» من خمسة أعضاء متفرغين يتم تعيينهم من قبل SEC بعد مشاورة مجلس الاحتياط الفيدرالي والبنك المركزي. تقوم «البيكابو» برفع تقاريرها إلى SEC والتي تقوم بدورها بعرضها على الكونغرس الامريكي. كما مُنحت «البيكابو» صلاحيات واسعة على مهنة المراجعة شملت:

١- تسجيل المراجعين الذي يراجعون الشركات العامة.

٢- إصدار المعايير الخاصة بمراجعة الشركات العامة.

٣- إصدار قواعد الاستقلال، الأخلاق المهنية، مراقبة الأداء.

٤- تأسيس إجراءات لفحص مكاتب المراجعة المسجلة.

من خلال الرجوع إلى قانون أوكسلي ٢٠٠٢ فإن على المراجعين الراغبين مراجعة الشركات المساهمة العامة المدرجة لدى SEC (Issuer) التسجيل لدى «البيكابو» الخضوع لإشرافها وللمعايير التي تصدرها حال مراجعة تلك الشركات بينما يمكنهم الالتزام بمعايير AICPA حال مراجعة الشركات غير المدرجة (Non-Issuer) وبذلك فقد أصبح في الولايات المتحدة الأمريكية نوعان من الشركات الخاضعة للمراجعة لكل نوع مسؤولياته ومعاييره الخاصة به. وبما أن القانون اعطى للبيكابو صلاحية قبول المعايير التي تصدرها المهنة فقد الزمت البيكابو المراجعين بالتزام المعايير الصادرة عن AICPA حتى يتم إصدار معاييرها الخاصة. وعلى هذا فقد أصدرت «البيكابو» ستة معايير للمراجعة حتى الآن وهي:

١- المعيار رقم (١): الإرشادات لتقارير المراجعين وفقًا لمعايير PCAOB

٢- المعيار رقم (٢): مراجعة الرقابة عن عملية التقرير المالي بالتوافق مع مراجعة القوائم المالية.

٣- المعيار رقم (٣): توثيق أعمال المراجعة.

٤- المعيار رقم (٤): التقرير كما إذا كان القصور الجوهري المقرر عنه سابقًا لم يزل موجودًا.

٥- المعيار رقم (٥): مراجعة الرقابة الداخلية عن عملية التقرير المالي الموحدة مع

الشكل رقم (٤) مسؤوليات المراجع قبل قانون أوكسلي 2002

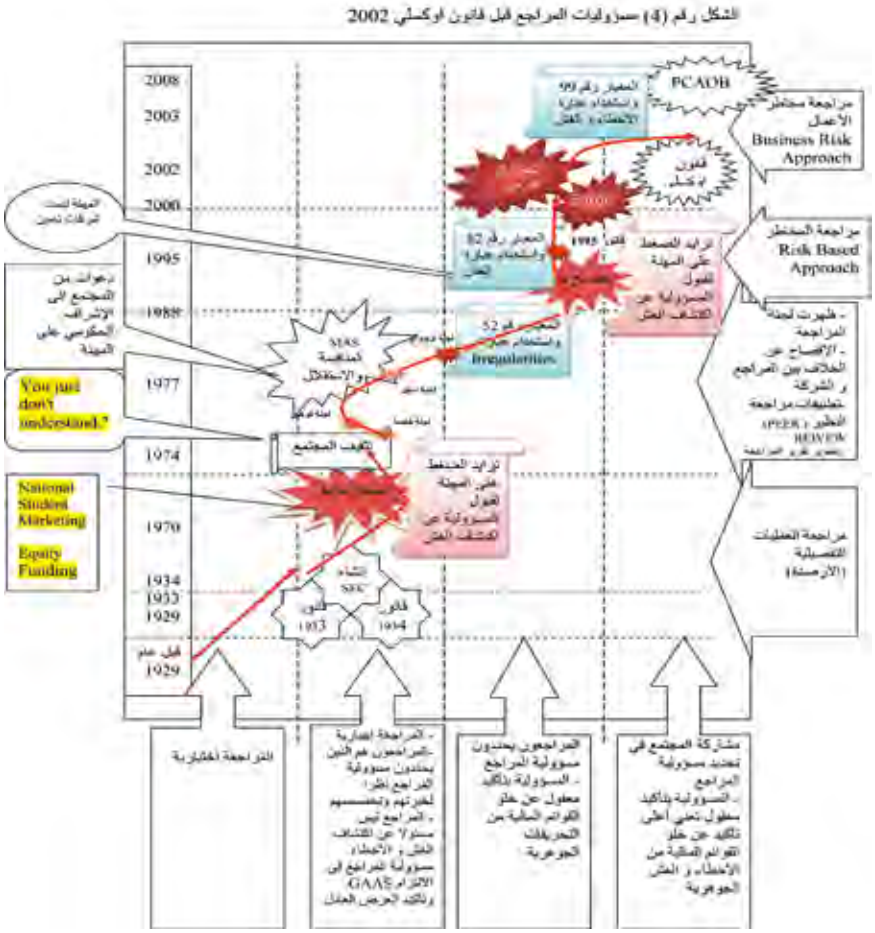

مراجعة القوائم المالية.

٦- المعيار رقم (٦): تقييم الثبات في القوائم المالية.

مسؤوليات المراجع بعد PCAOB:

من خلال الطرح السابق فإن المهنة تخلت عن التشريع الذاتي وأصبح للمجتمع دور اكبر في تحديد مسؤوليات المراجع بعد نشأة «البيكابو». لذلك لم يكن مستغربًا ان يتم التعامل مع فجوة التوقعات من خلال وجهة النظر الجديدة حيث حاولت إصدارات «البيكابو» وكذلك إصدارات AICPA ان تقلص من فجوة التوقعات من خلال التركيز على فجوة الاداء. والشكل رقم (٦) يمثل استدعاء للشكل رقم (٢) لتوضيح التوجهات الجديدة لمسؤوليات المراجع.

وقد ركزت معايير «البيكابو» على إجراءات المراجعة وتوثيق تلك الإجراءات وذلك حتى تستطيع التعامل مع فجوة التوقعات من حيث الفرق بين المعايير المقررة والأداء الفعلي للمراجعين. ويعتبر المعيار رقم (٢) من أكثر المعايير إثارة للجدل وذلك للتأثير الكبير الذي أحدثه على مسؤوليات المراجع (Paul، ٢٠٠٥).

فمن خلال هذا المعيار أصبح على المراجع إصدار تقرير عن القوائم المالية وتقرير عن نظام الرقابة الداخلية. ويقرر المعيار انه في حالة تبين له وجود نقاط ضعف جوهرية في النظام فإنه يعطي تقريرا عكسيًا بالرغم من أنه أعطى تقريرا غير متحفظ على القوائم المالية. كما قدم المعيار نموذجًا معيارًا لتقرير المراجع عن نظام الرقابة.

وكما تمت الإشارة في مناقشة مسؤوليات المراجع قبل قانون أوكسلي ٢٠٠٢حيث اتجهت مسؤوليات المراجع للتقرير عن التأكيد المعقول عن خلو القوائم المالية من الاخطاء والغش إلا ان «البيكابو» ومن خلال المعيار رقم (٢) اقرت تفسير التأكيد المعقول بأنه اعلى حد ممكن من التأكيد قبل التأكيد المطلق. (Goldwasser، 2005)

كما ركزت معايير «البيكابو» على إجراءات المراجعة وتوثيق تلك الإجراءات وخاصة فيما يتعلق بمراجعة نظام الرقابة الداخلية. فلقد تبين من التحقيقات المتعلقة بانهيار انرون ان المراجعين لم يطبقوا اختبارات الرقابة كما ينبغي بل لم تكن تتم الاختبارات. ذلك ان المراجعة عند تطبيق معادلة الخطر كانوا يضعون خط الرقابة عند اعلى حد مما يجعلهم يستندون في تخطيط استراتيجية المراجعة على اختبارات تفصيل العمليات وذلك في خطوة لتجنب تكاليف اختبارات الرقابة.

لذلك جاءت معايير «البيكابو» ناقدة لمثل هذا الوضع ومجبرة المراجعين على تنفيذ اختبارات الرقابة بغض النظر عن التقديرات الأولية لخطر الرقابة ويجب على المراجع ان يثبت تنفيذه لهذه الإجراءات ولذلك جاء المعيار رقم (٣) لتأكيد أهمية التوثيق. إن أهمية التأكيد من ان المراجع قام بهذه الإجراءات يشير إلى تلمسه لمناطق الخطر في نظام الرقابة وعليه ان يقوم بالتركيز على هذه المناطق كجزء من مسؤولياته.

وفي نشرة خاصة قدمت «البيكابو» ملاحظاتها فيما يتعلق بتطبيقات المراجعين لمعايير «البيكابو» ذات العلاقة بالغش حيث ناقشت النشرة ستة مواضيع في هذا الخصوص وهي:

- ❖ مدخل المراجع العام لاكتشاف الغش المالي.
- ❖ حلقات العصف الذهني والبحث المتعلقة بالغش.
- ❖ استجابة المراجع لعوامل خطر الغش.
- ❖ القوائم المالية المحرفة.
- ❖ خطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة.
- ❖ المواضيع الاخرى المتعلقة بتحسين عملية اكتشاف الغش.

مسؤوليات المراجع كما تبنتها AICPA:

المعيار رقم ٩٩:

بعد الاتجاهات الحديثة للمهنة واعتبار مدخل Public-Private Approach في تحديد مسؤوليات المراجع وفي تطوير مسؤوليات المراجع وفقًا لهذا التصور الجديد أصدر المعهد الامريكي AICPA المعيار رقم ٩٩ اعتبارات الغش في مراجعة القوائم المالية والذي من خلاله احتفظ المعهد بتفسيره لمسؤوليات المراجع بالتأكيد المعقول لكنه أضاف عددا من الإجراءات الضرورية منها:

١- المحافظة على الشك المهني.

٢- ممارسة العصف الذهني.

٣- تقييم عوامل خطر الغش.

٤- عرف عوامل الغش بأنها الأحداث والظروف التي تتوافر فيها ثلاثة عوامل تهيئ للغش وهي (١) الدافع، (٢) الفرصة، (٣) المنطقية.

٥- اعتبر مواضيع الاعتراف بالدخل وقدرة إدارة الشركة على تجاوز الرقابة الداخلية من المواضيع عالية الخطورة (By default).

كما ان المعيار رقم ٩٩ قد أخذ بالتوجهات نحو مدخل خطر النشاط حيث حددت أهم معالم هذا المدخل بالاتي: (Lemon, Tatum, & Turely 2000)

١- الأخذ في الاعتبار كل المخاطر التي قد تنتج عن فشل الشركة في تحقيق أهدافها.

٢- التركيز على جمع المعلومات عن أنشطة العميل من خلال منهج منظم يعد لذلك.

٣- الحصول على فهم أوسع عن الهيكل التنظيمي

جدول رقم (٥)

COMPARISON OF U.S. REGULATORY STRUCTURE BEFORE AND AFTER SARBANES-OXLEY

Description	Before Sarbanes-Oxley	After Sarbanes-Oxley
Regulatory oversight	Securities and Exchange Commission (SEC)	Securities and Exchange Commission (SEC)
Public interest oversight	Public Oversight Board (POB)	Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), a quasi-governmental organization that will be responsible for establishing and/or monitoring groups that establish: ■ Auditing standards ■ Auditor ethics and independence standards ■ Auditing firm quality-control standards ■ Auditing firm peer reviews ■ Investigations of rule violations ■ Sanctions of violators
Professional organization and its associated regulatory role — ■ Auditing standards ■ Professional ethics ■ Audit quality-control standards ■ Peer review of auditing firms	American Institute of CPAs (AICPA), a professional organization with regulatory responsibilities through its— ■ Auditing Standards Board (ASB) ■ Ethics Committee ■ SEC Practice Section (SECPS	
Accounting standards	Financial Accounting Standards Board (FASB)	Financial Accounting Standards Board (FASB)

وإطار العمل عند العميل وليس مجرد ما ينعكس على القوائم المالية.

كما يتضمن هذا المنهج تجميع أدلة أكبر عن نظام الرقابة الداخلية وتوثيقها والحصول على تأكيدات معقولة عن مستويات الرقابة الإدارية العليا ونظم الحكومة والبيئة الرقابية بشكل عام.

حزمة معايير الخطر:

وفي اتجاه تطوير معايير المراجعة لتتسق مع الاتجاهات الحديثة لمسؤوليات المراجعة لتقريب وجهات النظر مع «البيكابو» أصدر المعهد الأمريكي حزمة من المعايير سميت معايير خطر المراجعة. وبرغم ان هذه المعايير لن تطبق إلا في حال مراجعة الشركات غير المسجلة لدى SEC إلا أن المعهد هدف من خلالها إلى تعزيز الثقة في المهنة وتقريب تقليل الفجوة بين المعايير المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الشأن أصدر المعهد ثمانية معايير جديدة (من المعيار رقم ١٠٤ وحتى المعيار رقم ١١١) وقد حاول المعهد الأمريكي من خلال هذه المعايير تقريب عدد من المفاهيم والمصطلحات لتقترب من المعايير التي طورتها «البيكابو» والمعايير الدولية وذلك من خلال مفهوم إزالة الاختلافات غير الجوهرية.

المعايير الدولية:

في عام ٢٠٠٤ بدأ IAASB ببرنامج ضخم وشامل التعديل وإعادة إصدار المعايير الدولية للمراجعة ISAs سمي Clarity Project يمكن القول أن المجلس قد تأثر بالأحداث والتعديلات التي طرأت على المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية. فالمشروع يعد محاولة جادة من المجلس الدولي لسد الفجوات بين المعايير الدولية والمعايير المحلية وخاصة معايير الولايات المتحدة. في هذا الإطار فقد أنجز المجلس ٣٦ معيارا.

في موضوع مسؤوليات المراجع عن الغش أصدر المعيار رقم ٢٤٠ بعنوان مسؤوليات المراجع المتعلقة بالغش في مراجعة القوائم المالية.

في هذا المعيار تبني المجلس رؤية التأكيد المعقول دون إشارة إلى إن التأكيد المعقول يعني بالضرورة أعلى حد من التأكيد قبل التأكيد المطلق. وفي نفس الاتجاه الذي تبنته المعايير الأمريكية يركز المعيار على منهج مخاطر الأعمال من عدد من الإجراءات التي تضمنت:

١- المحافظة على الشك المهني.
٢- المناقشات بين فريق العمل (ممارسة العصف الذهني).
٣- إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة (تقييم عوامل خطر الغش).
٤- اعتبر مواضيع الاعتراف بالدخل وقدرة إدارة الشركة على تجاوز الرقابة الداخلية من

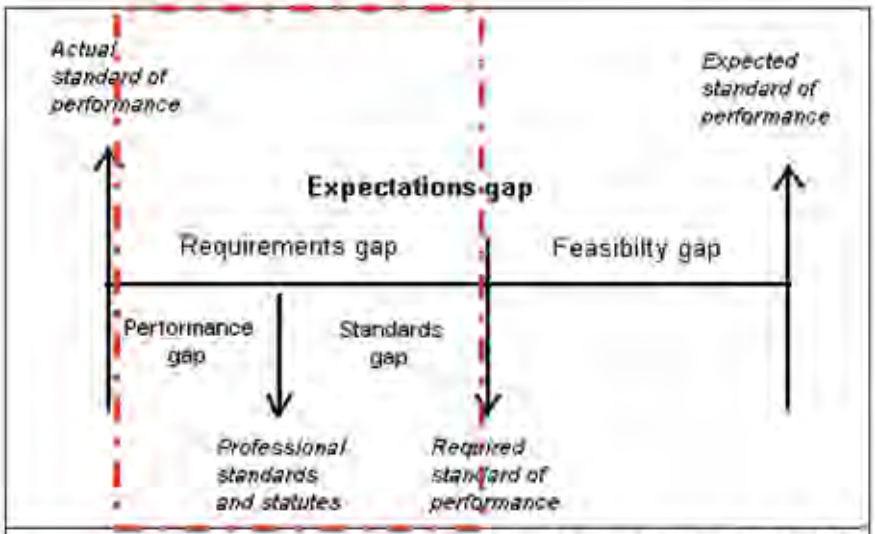

الشكل رقم (٥) التوجهات الجديدة للتعامل مع فجوة التوقعات

المواضيع عالية الخطورة (By default).

وفي اتجاه تعزيز إجراءات المراجعة وخاصة فيما يتعلق بتقييم الخطر بدراسة نظام الرقابة الداخلية دراسة فعلية أصدر المجلس المعيار رقم (ISA 300) بعنوان تحديد وتقييم خطر التحريفات الجوهرية من خلال فهم الوحدة وبيئتها.

وبذلك يمكن القول أن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد حاول الاقتراب اكثر من المعايير الأمريكية ومع ذلك فإن الفجوة تزداد اتساعًا مع ظهور «البيكابو» وما تقتضيه من مسؤوليات ومنها تعريفها للتأكيد المعقول.

التوجهات المحلية في مسؤوليات المراجع

في عام ١٤١٢هـ صدر المرسوم الملكي بإنشاء هيئة المحاسبين القانونيين لتعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة ويديرها مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضوًا مشكل من وزير التجارة والصناعة رئيسًا وعضوية كل من:

١- وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الداخلية.
٢- وكيل وزارة المالية للشئون المالية.
٣- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.
٤- عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في الجامعات السعودية.
٥- ممثل لمجلس الغرف التجارية والصناعية.
٦- ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للهيئة.

قبل إنشاء الهيئة تبنت وزارة التجارة والصناعة (وزارة التجارة آنذاك) تطوير معايير المراجعة وأصدرت سبعة معايير أساسية ومن ضمنها معيار التقرير كما أصدرت الهيئة منذ إنشائها ومن خلال لجانها المختلفة عددا من المعايير. ومن خلال هذه المعايير فإنه يمكن ملاحظة أن المهنة في المملكة لم تشر إلى مسؤوليات المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء بل إن معيار التقرير يشير إلى مسؤولية المراجع عن العرض العادل (مرحلة السبعينيات من القرن الماضي). وقد أصدرت الهيئة معيارًا مهمًا حول مراجعة الرقابة الداخلية (معيار الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية) الذي صدر عام ٢٠٠٠م كما أنها بصدد إنجاز مشروع عن مسؤوليات المراجع عن الغش ومع ذلك فقد بقيت المهنة عند تفسيرها لمسؤوليات المراجع بالمسؤولية عن العرض العادل فقط دون تحمل مسؤولية التأكيد المعقول بخلو القوائم المالية من الغش والأخطاء الجوهرية. وقد يعزى هذا الأمر إلى غياب دور المجتمع في عملية إعداد المعايير وإلى غياب نقاشات هامة حول فجوة التوقعات في المملكة.

التوصيات:

يتضح من التحليل والنقاش السابق وجود فجوات كبيرة في التوافق بين مسؤوليات المراجع بين المعايير الدولية والامريكية والسعودية والحاجة إلى مزيد من التقارب.

تحتاج المهنة في المملكة إلى تطوير وتحديث في كامل معايير المراجع بدءا من المعايير السبعة الصادرة عام ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) وذلك لمزيد من التقارب مع المعايير الدولية بل إن القيام بمشروع مثل مشروع الدولية (Clarity Project) يعتبر ضرورة ملحة.

وتحتاج المهنة إلى تتبع التوجهات العالمية من خلال إشراك المجتمع في إدارة المهنة من خلال إشراك هيئة السوق المالية وكذلك تشكيل لجان داخل مجلس الشورى للإشراف على تطورات المهنة.

شهادة رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية أمام لجنة الخدمات المالية التابعة للكونجرس بشأن أسواق رأس المال والمنشآت التي تكفلها الحكومة

روبرت هيرز

رئيس مجلس معايير المحاسبة

المالية الأمريكي (FASB)

إن رسالة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي إعداد معايير محاسبة وتقارير مالية للشركات العامة والخاصة والمنشآت غير الهادفة للربح، على النحو الذي تكون فيه هذه المعايير، إذا تم تنفيذها بإخلاص، قادرة على أن توفر للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية معلومات ملائمة وموثوقة وشفافة بشأن الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية.

فائدة المعلومات ومصداقيتها

وتعتمد فائدة ومصداقية هذه المعلومات بدرجة كبيرة على توفيرها لتصور أمين ومحايد دون أي تحريف لمحاباة شركة أو صناعة معينة أو نوع من المعاملات، أو يجري تعديلها في أوقات الضغوط الاقتصادية، أو أن يجري تحريفها قصدًا لصالح أي أهداف أخرى تنظيمية أو اجتماعية أو اقتصادية غير توفير التقارير السليمة للمستثمرين وأسواق رأس المال.

إن نموذج إعداد التقارير الحالي بالولايات المتحدة وبعدد كبير من دول العالم يتضمن قياس التكلفة التاريخية وقياس القيمة العادلة كليهما. ومع تعمق وتوسع الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أصبح هناك قدر كبير من التركيز على ما يسمى القيمة السوقية (Mark – to – Market) أو القيمة العادلة (Fair Value)، ولم يكن ذلك مقصورًا فقط على وسائل الإعلام وفقهاء السياسة، بل أيضًا بجلسات المائدة المستديرة العامة التي عقدتها هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وجلسات المائدة المستديرة التي عقدها مجلسنا ومجلس معايير المحاسبة الدولية والمناقشات العديدة الأخرى التي جرت بين الجهات المعدة للمعايير والجهات التنظيمية وعناصرها، وبتقرير هيئة تداول الأوراق المالية المقدم لمجلس النواب (الكونجرس) بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م وبدراسات أخرى.

لقد انتقدت بعض المؤسسات المالية ومجموعاتها التجارية استخدام القيمة العادلة في البيئة الحالية لأنها تؤدي إلى المبالغة في بيان حجم الخسائر وتآكل رأس المال وباعتبارها عاملًا مفاقمًا للأزمة. ولذلك طالبوا بإيقافها أو تعديلها بطرق عدة. ومن جانب آخر نجد أن العديد من المستثمرين والمحللين الماليين والمستخدمين المهنيين الآخرين للتقارير المالية ومؤسساتهم قد استحسنوا استخدامها كأمر ضروري للإظهار الفوري لحجم الأصول المتعثرة والوضع المالي المتدهور للمؤسسات المالية. ووفقًا لذلك طلبوا منا عدم إيقاف أو إضعاف المتطلبات الحالية، خوفًا من أن ذلك قد يسمح للمؤسسات بأن تقوم، على نحو غير سليم، بتفادي أو تأخير الاعتراف بالخسائر الاقتصادية وراس المال المستنفد.

وبالفعل طلب منا البعض توسيع استخدام القيمة العادلة لتشمل كافة الأصول المالية، مشيرين إلى أنه يبدو أن المستثمرين يعتقدون أن أصول البنوك مبالغ في بياناتها، كما اثبتت ذلك تقييمات السوق للعديد من بنوك التداول العامة بمعدل يقل كثيرًا عن قيمها الدفترية المقيدة، وكذلك عمليات الاستحواذ الأخيرة على بنوك كبيرة بجزء من قيمها الدفترية. وعليه فإن مشكلة التقارير لا تكمن، حسب رأيهم، في كثرة استخدام القيمة العادلة، بل في قلة استخدامها.

من الواضح إن كلا الطرفين لديهما حجج قوية. وبدلًا من مناقشة الحجج المؤيدة والحجج المعارضة فإنني أود أن أقدم لكم بعض المعلومات عن (أ) القيمة العادلة واستخدامها بالتقارير المالية، (ب) إجراءاتنا الأخيرة المخططة لإعداد المعايير المتعلقة بهذا الموضوع، ويشمل ذلك ردودنا على مواضيع التقارير المنبثقة من الأزمة المالية والكيفية التي نتناول بها التوصيات الواردة بتقرير هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، و(ج) بعض الملاحظات بشأن دور التقارير المالية وعلاقتها بالعواقب الاقتصادية والنظامية.

القيمة العادلة

أولًا ما هي القيمة العادلة؟

نحن نعرف القيمة العادلة للأصل باعتبارها السعر الذي يستلمه المالك من خلال معاملة نظامية. ومفاهيميًا هي القيمة التي يساويها الأصل حاليًا في عملية تبادل بين طرفين مطلعين على أساس تجاري (دون تحيز أو محاباة)، وليس قيمته المحتملة في تاريخ مستقبلي تحت

أصبح هناك قدر كبير من التركيز على ما يسمى بالقيمة العادلة مع تعمق الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية

استخدام القيمة العادلة في تحديد الانخفاضات، في الفترات التي تكون الأسواق فيها منحدرة ليس أمرًا جديدًا

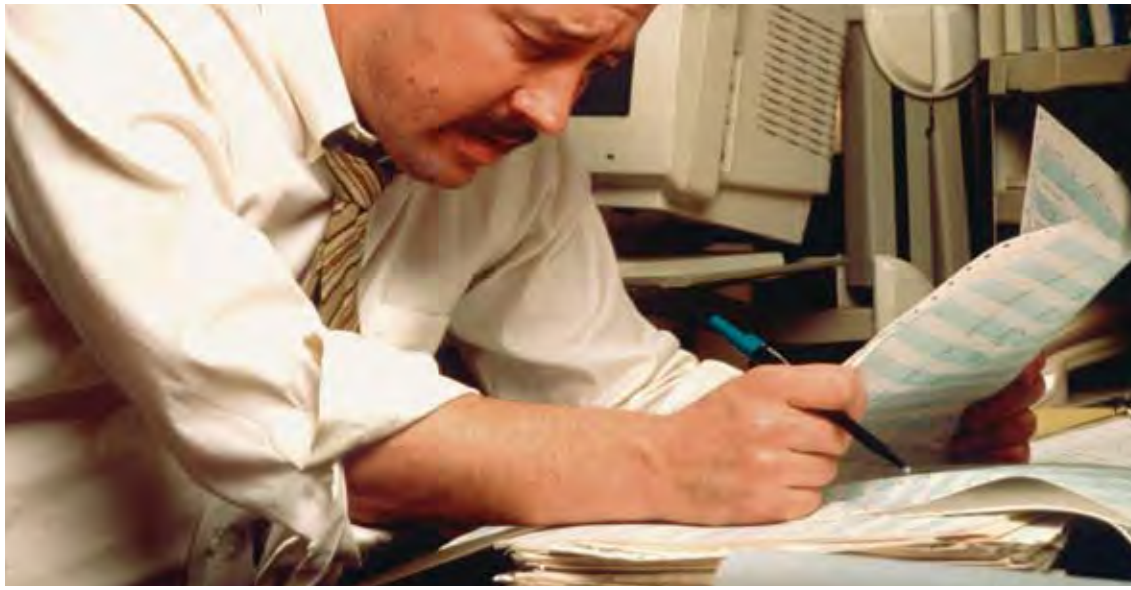

ظروف اقتصادية أو سوقية مختلفة. وكذلك، على عكس ما صرح به البعض، فهي ليست السعر الذي يتم استلامه في عملية بيع أو تصفية إجبارية.

وكما ورد على نحو واسع بتقرير هيئة تداول الأوراق المالية، فإن استخدام المؤسسات المالية الأمريكية للقيمة العادلة يتفاوت بدرجة كبيرة من قليل نسبيًا بالنسبة للعديد من البنوك إلى الاستخدام الأكثر عمومية للمحاسبة حسب قيمة السوق (Mark – to – Market) بالنسبة للسماسرة والمتعاملين بالسوق. تحدث المحاسبة حسب القيمة السوقية عندما تتم معالجة البنود حسب القيمة العادلة (أي تعديلات حسب قيمة السوق Mark – to – Market) بتحديد المكاسب المقيدة لكل فترة. تستخدم هذه المحاسبة بالنسبة للأوراق المالية بالمحافظ التداولية وبالنسبة للمشتقات، على أن تخضع لاستثناءات معينة لتأهيل التحوطات. ويمكن أيضًا اختيارها طوعيًا، وفقًا لقيود معينة، بموجب خيار متاح للقيمة العادلة.

يتم أيضًا استخدام القيمة العادلة لتقييد الأوراق المالية بمحافظ المؤسسات المالية والمنشآت الأخرى المتاحة للبيع، ولكن في مثل هذه الحالات يتم تضمين التغيرات الدورية بالقيمة العادلة بما يسمى الدخل الشامل الآخر «Other Comprehensive Income»، والذي لا يؤثر في الإيرادات المقيدة. والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتم معالجتها على أساس التكلفة. يتم استخدام القيمة العادلة أيضًا في الاعتراف بالنسبة لما يسمى بالانخفاضات الأخرى غير المؤقتة بالأصول المالية عندما يكون هنالك هبوط كبير وممتد في قيمتها، كما يحدث بالأسواق التي تعاني من الانحدار.

في مثل هذه الحالات، فإن قيمة الأوراق المالية المحتفظ بها لتكون جاهزة للبيع أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق يتم تخفيضها من خلال الإيرادات لتعكس الانخفاض في قيمة البنود الأخرى غير المؤقتة.

ويتم تقييد قروض الرهن حسب التكلفة أو القيمة العادلة أيهما أقل، بينما نجد أن القروض المحتجزة للاستثمار، وهي تمثل الكتلة الكبيرة للأصول المالية للعديد من البنوك، تتم معالجتها عمومًا حسب التكلفة المطفأة، مع تحديد مخصصات لخسائر القروض غير المبنية على القيمة العادلة.

إن اغلبية هذه المتطلبات يجري تطبيقها للعديد من الجهات. وعلى عكس ما صرح به البعض، فإن معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧ المتعلق بقياسات القيمة العادلة (الذي تم إصداره عام ٢٠٠٦م بعد أكثر من ثلاث سنوات من الملاحظات المكثفة وباتباع إجراءات دقيقة ومفتوحة للجمهور) لا يتطلب أي قياسات جديدة للقيمة العادلة. ولذلك، ليس مستغربًا أن يشير تقرير هيئة تداول الأوراق المالية إلى أن مدى استخدام القيمة العادلة بقي ثابتًا تمامًا مع مرور الزمن.

وبالأحرى يمكن القول إن معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧ قد تم إصداره لتأسيس تعريف متسق للقيمة العادلة. وهو يوفر أيضًا إطارًا متماسكًا لتحديد القيمة العادلة بالنسبة لأنواع متباينة من الأصول والالتزامات وبالنسبة لأوضاع سوقية مختلفة ويتطلب إفصاحات موسعة ومعززة بدرجة كبيرة فيما يتعلق باستخدام القيمة العادلة بالقوائم المالية وتأثيرها على الإيرادات المقيدة والحالة المالية.

وعليه فإن مفهوم القيمة العادلة لا يعد، بأي حال من الأحوال مفهومًا جديدًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام القيمة العادلة في تحديد الانخفاضات بالفترات التي تكون فيها الأسواق منحدرة بالتأكيد ليس أمرًا جديدًا، ويتم تطبيقه سواء أكان الشخص قد استخدم المحاسبة حسب القيمة السوقية (Mark – to – Market) أو طرق المحاسبة القديمة الأخرى، مثل «حسب التكلفة أو قيمة السوق أيهما أقل».

مشاكل ساهمت في حدوث الأزمة

الجديد هو كافة المشاكل التي هي حاليًا موثقه جيدًا والتي ساهمت في حدوث الأزمة المالية، ويشمل ذلك عمليات التسليف التي تنطوي على التساهل والغش، والإقراض الزائد، وإيجاد استثمارات معقدة وتنطوي على المخاطر من خلال التورق المالي والمشتقات المالية، والتوزيع الدولي لمثل هذه الأدوات عبر أسواق غير شفافة، سريعة النمو، لا تخضع للتنظيم وتفتقر للبنية التحتية السليمة الخاصة بآليات المقاصة واكتشاف أفضل سعر، والتقديرات الخاطئة وغياب الإدارة المناسبة للمخاطر وعمليات التقويم بالعديد من المؤسسات المالية. ومع تعمق وتوسع الأزمة المالية، فإن قيم العديد من الأصول المالية هبطت بدرجة كبيرة، توسعت فروقات الأسعار الدائنة (Credit Spreads)، أصبحت أسواق بعض الأدوات المالية المعقدة فاقدة للسيولة وفعليًا غير نشطة.

إن هذه الظروف وضعت تحديات كبيرة أمام عملية التقويم، التي تتطلب دائمًا تجميع بيانات إضافية، إجراء التحليل واستخدام التقدير المهني السليم. ونسبة لأن معيارنا الخاص بقياس القيمة العادلة لم يتوقع حدوث الأزمة الحالية تحديدًا، فإنه لم يتضمن إرشادات لتحديد القيم العادلة للأصول غير النقدية التي لا توجد لها صفقات تجارية أو توجد صفقات ضئيلة. في خريف عام ٢٠٠٨م قدم موظفونا بالاشتراك مع موظفي هيئة تداول الأوراق المالية إرشادات إضافية عن تقويم الأصول المالية بالأسواق الفاقدة للسيولة والتي قمنا بإلحاقها بإرشادات إضافية. وفي مثل هذه الحالات تكون الافصاحات الواضحة والمسهبة أمرًا مهمًا لمساعدة المستثمرين في معرفة أماكن استخدام القيمة العادلة، وكيفية تحديدها وتأثيرها على الإيرادات المقيدة والوضع المالي.

إرشادات إضافية

بالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو متسق مع التوصيات الواردة بتقرير هيئة تداول الأوراق المالية

ومع الملاحظات التي تلقيناها خلال جلسات المائدة المستديرة التي عقدناها مؤخرًا مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبعد العديد من المناقشات الاخرى مع مكوناتنا ومع مجموعة تقييم الموارد التابعة لنا، قمنا مؤخرًا بسلسلة من الإجراءات المتعلقة بإعداد المعايير على المدى القريب تهدف إلى توفير إرشادات إضافية مفيدة لتحديد القيم العادلة تحت الظروف الحالية والتي سوف تركز مرة أخرى على الحاجة لاستخدام التقدير المهني المناسب، وتعضيد وزيادة الافصاحات والتعامل مع تضاربات معينة بالمتطلبات الحالية بالنسبة لانخفاضات الأصول المالية.

وبالاتساق أيضًا مع توصيات تقرير هيئة تداول الأوراق المالية والملاحظات الاخرى التي تلقيناها، فإننا نقوم بمشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية يهدف إلى التحسين والتبسيط والوصول إلى تقارب بالنسبة لمعاييرنا الخاصة بمحاسبة الادوات المالية. ونستفيد في هذا الجانب من المناقشات المستمرة للمجموعة الاستشارية للأزمة المالية، وهي مجموعة تابعة لنا وتضم كبار ذوي الاختصاص.

وأود أن أشير أيضًا إلى أننا، طول العام المنصرم، كنا نستجيب للعديد من مواضيع التقارير التي انبثقت من الأزمة المالية العالمية، ويشمل ذلك إصدار معايير جديدة لتحسين مستوى الشفافية لعمليات التوريق المالي، واستخدام المنشآت ذات الغرض الخاص، تأمين الضمان المالي، مقايضة الائتمان في حالة التخلف عن الدفع (Credit Default) والمشتقات المالية الأخرى.

لن تكون شهادتي مكتملة إذا لم أعلق باختصار على دور التقارير المالية والعواقب الاقتصادية والتنظيمية، ويشمل ذلك تصريحات البعض بأن استخدام المحاسبة حسب القيمة السوقية والقيمة العادلة أدت إلى انهيار البنوك وإلى تفاقم الأزمة المالية. نحن نتفق مع ما توصلت إليه هيئة تداول الأوراق المالية من أن القيمة العادلة لم تؤد إلى انهيار البنوك. بل على عكس ذلك، فإن استخدامها سوف يساعد في زيادة سرعة اكتشاف المشاكل التي تنطوي عليها المؤسسات المالية. كما نتفق أيضًا مع هيئة تداول الأوراق المالية، على أن إيقاف أو استبعاد المتطلبات الحالية للقيمة العادلة سوف يكون غير مستحسن، وسوف يخفض جودة وشفافية التقارير ويمكن أن يؤثر سلبيًا على ثقة المستثمرين بالأسواق المالية.

إن دور معايير وتقارير المحاسبة هو المساعدة في توفير معلومات مالية سليمة وغير منحازة للمستثمرين وأسواق رأس المال بشأن نشاطات ونتائج المنشآت المقدمة للتقارير ووضعها المالي. فبينما يمكن للجهات المنظمة للمؤسسات المالية أن تبني احتساب رأس المال النظامي على أرقام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP Numbers) إلا أن قراراتها بشأن كفاية رأس المال والاستجابات لانخفاضات رأس المال لا يمكن أن يتم ويجب ألا يتم استنتاجها آليًا أو فقط من خلال نتائج الميزانية العمومية.

إن دور الجهات التنظيمية يختلف عن دورنا نحن كجهات تتولى وضع المعايير، وإن معاييرنا لم يتم تصميمها تحديدًا لاستيفاء أهدافهم. إننا نتحمل مسئولية أن نوفر للمستثمرين أفضل المعلومات المتاحة عن الوضع المالي للمنشآت المقدمة للتقارير. إن الجهات المنظمة للمؤسسات المالية باستطاعتها، وهي فعلًا تقوم بذلك، أن تجري تعديلات على أرقام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها المقيدة في احتساب رأس المال النظامي وفي تحديد الاستجابة السليمة لانخفاضات رأس المال. إن المحافظة على هذين الدورين المنفصلين يعد ضروريًا لأسواق رأس المال المنطوية على الشفافية وكذلك للتنظيم المالي المتعقل والفعال.

علاقات متميزة وممتدة

وبالرغم من اختلاف دورينا، إلا أننا لدينا علاقات متميزة وممتدة على فترة طويلة مع الجهات المنظمة للمؤسسات المالية على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي، حيث نتبادل وجهات النظر، نناقش المواضيع الجارية، ونبحث عن الطرق التي تؤدي إلى تكامل وتجسيد احتياجات المستثمرين من التقارير مع احتياجات الجهات المنظمة للمؤسسات المالية. إن عمليات المحاسبة والتقارير الجيدة تكون لها بالطبع نتائج اقتصادية بالإضافة إلى احتمال أن يقود ذلك إلى ما يسميه البعض تعزيز تقلبات الدورة الاقتصادية (Procyclical Behavior).

إن تسليط الضوء على الحالة الاقتصادية المتدهورة للمؤسسة المالية وكشفها يمكن أن يدفع المستثمرين إلى بيع أسهمهم بالمنشأة، ويدفع الجهات المقرضة إلى رفض إقراضها، ويدفع الشركة إلى محاولة التخلص من الأصول المتعثرة ويدفع الجهات التنظيمية وأسواق رأس المال إلى الإقرار بان المؤسسة قد تكون في خطر الانهيار، وتحتاج إلى رأس مال إضافي.

وبالفعل يمكن للافراد والعائلات اتخاذ إجراءات تعزز تقلبات الدورة الاقتصادية عندما يرون هبوطًا حادًا في قيم مساكنهم وخطط معاشاتهم، ويقررون تقليل الصرف وبيع الاستثمارات للحصول على النقد في الأوقات العسيرة، واعتقد أن قلة فقط، هم من يعتزمون إيقاف أو تعديل التقارير المقدمة للمستثمرين الأفراد بشأن القيم الحالية لحساباتهم الاستثمارية. وعليه، برغم احتمال وجود تخوفات حقيقية فيما يتعلق بتعزيز اثر تقلبات الدورة الاقتصادية، إلا أنني اعتقد ان هذه التخوفات تتم معالجتها على نحو أكثر فعالية وملاءمة من خلال آليات نظامية ومن خلال سياسة مالية ونقدية، بدلًا من محاولة إلغاء أو تعديل المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأسواق رأس المال.

وأخيرًا، وكما ذكرنا من قبل، فإننا في هذه الظروف الصعبة سوف نستمر في تقديم الإرشادات التطبيقية ونستمر في العمل بنشاط مع هيئة تداول الأوراق المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية والجهات المنظمة للبنوك والمستثمرين والمكونات الأخرى لتحقيق إصلاحات واسعة بمعايير المحاسبة لمواجهة الظروف المتغيرة باستمرار.

القيمة العادلة لم تؤد إلى إنهيار البنوك بل على العكس فإن استخدامها سيؤدي إلى زيادة سرعة اكتشاف المشاكل التي تنطوي عليها المؤسسات المالية

استبعاد المتطلبات الحالية للقيمة العادلة سوف يخفض جودة وشفافية التقارير

إعداد/ الأستاذ عبد الكريم جمعة

(الإصلاحات النظامية) في اجتماع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

الحديث عن إصلاح النظام المالي أخذ موقعًا بارزًا عندما تجمع المحاسبون القانونيون من كافة أنحاء الولايات المتحدة لافتتاح اجتماع الجمعية العامة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في نهاية شهر أبريل عام ٢٠٠٩م.

وقد خاطب الاجتماع الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، إلى جانب قيادات المعهد، عددًا من كبار المشرعين في القانون الدولي وعددًا آخر من كبار السياسيين. وفي نهاية الاجتماع سجل المحاسبون زيارة لمبنى الجهاز التشريعي بالولايات المتحدة (كابتول هيل).

وفي كلمته أكد رئيس المعهد أن أي حلول للتحديات الاقتصادية التي تواجه العالم سوف تحتاج إلى رؤية ومساهمات المحاسبين القانونيين. ومن جانب آخر أشار أحد المتحدثين إلى ضرورة مشاركة المحاسبين في معالجة الأزمة الاقتصادية وأن الأزمة لا تحتمل أي موقف سلبي ودعا مجتمع الأعمال إلى إبراز قدراته القيادية وأن يكون له صوت مسموع من أجل بناء الثقة بالأعمال التجارية والمؤسسات المالية، وشدد على أن أحد المواضيع المهمة يكمن في تحديد إن كان من الأفضل أن يتم استخدام نظم تنطوي على قدر من التساهل مما يشجع على قيام المشاريع أو نظم أخرى صارمة تميل إلى التشدد.

وقد تم عقد جلسة اجتماع مستديرة لمناقشة النظم والتوصيات الرئيسة التي أعدها المعهد عن العديد من المقترحات للنظام المالي، شاركت فيها الإدارة العليا للمعهد. وقد بنيت تلك التوصيات على ملاحظات أعضاء المعهد، ويشمل ذلك ملاحظات تم تجميعها من أربعة اجتماعات إقليمية للجمعية العامة ومن هيئات تمثل مكاتب المحاسبة بأحجامها المختلفة ومن أعضاء آخرين على نطاق واسع.

وتوقع نائب رئيس المعهد للشؤون الحكومية والشؤون العامة، أن يبدأ مجلس النواب (الكونجرس) في العمل من خلال مقترحات عديدة لسد الفجوات الموجودة بالنظام المالي، وربما يتم الخروج من هذه المقترحات بقانون

خطاب هام من المجموعة الاستشارية للأزمة المالية لمجموعة العشرين

قدمت المجموعة الاستشارية للأزمة المالية خطابًا هامًا لمجموعة العشرين تضمن ما يلي:

لقد تم تأسيس المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لتقديم المشورة للمجلسين بشأن دلالات ومضامين عملية وضع المعايير بالنسبة للأزمة المالية الدولية والتغيرات المحتملة بالبيئة التنظيمية للمهنة على المستوى الدولي. وكجزء من عملنا نقوم بمساعدة المجلسين في تطوير أولويتهما في هذا الجانب وتعزيز التنسيق بين المجلسين والمجموعة الإشرافية الدولية والمشاركين في الصناعة. وسوف يصدر تقريرنا في شهر يوليو من هذا العام.

لقد أظهرت الأزمة المالية نقاط ضعف مهمة في ممارسات الأعمال التجارية وفي النظام المالي. إن المجموعة الاستشارية للأزمة المالية تشارك مجموعة العشرين رؤيتها فيما يتعلق بالحاجة الملحة لوضع أجندة للإصلاح على نطاق واسع في أعقاب هذه الأزمة وتدرك أن إجراء تحسينات على التقارير المالية يعد جزءًا أساسيًا من أجندة الإصلاح. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية كنا نناقش المداخل المناسبة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، مع تركيز خاص على المؤسسات المالية، بهدف تعزيز السوق.

وخلال مناقشاتنا للموضوع تبين لأعضاء المجموعة الاستشارية الثمانية عشر، وهم كبار القادة الدوليين في هذا المجال، أن الطبيعة الدولية للأزمة المالية قد أكدت أن هنالك حاجة لإجراء تحسينات مقبولة دوليًا على معايير المحاسبة والتقارير المالية.

ويلاحظ أن مجموعة العشرين قد توصلت إلى رأي مشابه في اجتماعها المنعقد في شهر ابريل ٢٠٠٩م، حيث أوردت «أن الجهات التي تتولى وضع المعايير يلزمها أن تحدث تقدمًا كبيرًا في اتجاه الوصول إلى مجموعة واحدة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية تكون مقبولة على نطاق العالم» واتساقًا مع تلك الملاحظة فإننا نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المستمر لعملية التنسيق التي تجري بالفعل بين مجلس معايير المحاسبة (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB).

واستجابة لتوصيات مجموعة العشرين، نجد أن المجلسين يعملان على نحو مشترك لتحسين وتقارب المعايير مع إعطاء الأسبقية للجوانب التي تسلطت عليها الأضواء بفعل الأزمة المالية الحالية، وقد حدث تقدم ملحوظ في هذه الجوانب. ويعمل المجلسان مجتمعين وبالتشاور مع الجهات الرئيسة التي تتولى تنظيم المهنة، لإصدار مقترح شامل في نهاية هذه السنة لتحسين التقارير الخاصة بالأدوات المالية.

وتعتقد المجموعة أن معايير التقويم والتمويل خارج الميزانية تحتاج، بصفة خاصة، إلى التحسين. ونحن على قناعة تامة بأن المعايير التي يجري تحسينها في هذه المجالات وكذلك في مجال التدابير المشروطة التي لها أهمية خاصة بالنسبة للجهات التنظيمية، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الشفافية والمحافظة على نزاهة البيانات المالية وبالتالي تساهم في تخفيض قابلية

واسع للإصلاح المالي. وتوقع أن يتناول مجلس النواب (الكونجرس) بعد ذلك فكرة تأسيس جهة تنظيمية شاملة – كيان يتولى الإشراف على السوق المالي ككل.

والمجالات التنظيمية التي يركز عليها المعهد تشمل السماسرة والمتعاملين بالسوق، وصناديق التحوط، ومستشاري الاستثمار. فبالنسبة للسماسرة والمتعاملين بالسوق فإن المعهد يؤيد استمرار التسجيل والتنظيم بواسطة هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ومنظمات التنظيم الذاتي، ويرى المعهد أيضًا أن مراجعي السماسرة والمتعاملين بالسوق العموميين (Public) وغير العموميين (Non – Public) الذين يقومون بمهام تصفية أو وصاية يلزم أن يخضعوا لمتطلبات مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB)، فيما يتعلق بالتسجيل والفحص والإلزام بالقوانين.

كما أن المعهد يؤيد قيام هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بتقوية نظام وتسجيل صناديق التحوط، مع تأسيس حد أدنى يستثني مشاريع الاستثمار الصغيرة. ويوصي المعهد بأن يتم إعداد النظام بعناية تامة حتى لا يكون عائقًا لعملية جمع رأس المال. ويؤيد المعهد أيضًا ضرورة إجراء مراجعة سنوية بواسطة محاسب قانوني مستقل لصناديق التحوط المسجلة.

بالنسبة لمستشاري الاستثمار/ مستشاري صناديق التحوط، يرى المعهد أن كافة مستشاري الاستثمار الذين يخضعون حاليًا للتسجيل بهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) يجب أن يستمروا في الخضوع لمتطلبات قانون مستشاري الاستثمار الصادر عام ١٩٤٠م. يؤيد المعهد إلغاء قانون «استثناء الاستشاري الخاص» الحالي، الذي سوف يخضع مستشاري صناديق التحوط لنظام هيئة تداول الأوراق المالية(SEC).

كما يؤيد المعهد المقترح المقدم من رئيس هيئة تداول الأوراق المالية أن يخضع كافة مستشاري الاستثمار الذين يتولون الحراسة القضائية لأصول العملاء لفحص فجائي سنوي بواسطة طرف ثالث للتأكد من سلامة المحافظة على تلك الأصول. ويفضل المعهد تنفيذ إجراءات لتقويم فعالية ضوابط الرقابة التي يستخدمها المستشار في مهمة الحراسة.

وفيما يتعلق بتوفير الدليل فإن الحارس القضائي لديه ضوابط رقابية لتحديد الأصول الخاصة بكل عميل. ويوصي المعهد بإلزام كل حارس بأن يكون لديه محاسب قانوني مستقل يقوم بالفحص والتقرير عن ضوابط الرقابة الداخلية التي يستخدمها الحارس في مهمة الحراسة وأن يكون ذلك التقرير متاحًا لعملاء الحارس القضائي.

القطاع المالي للتعرض للتغيرات المفرطة. وحيث إن لدينا مصلحة مشتركة في زيادة نزاهة واستقرار النظام المالي، فإننا نشجع المجلسين على إجراء المشورة مع الجهات التنظيمية الرئيسة.

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في وقت مبكر من هذا العام تحسينات مقترحة في مجال التمويل خارج الميزانية (معايير التوحيد وإلغاء الاعتراف) وهو يعمل بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في هذا الجانب. وسوف يصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في شهر مايو تحسينات على المعايير الأمريكية المستخدمة حاليًا في هذا المجال. بالإضافة إلى مشاريع أخرى، أصدر المجلسان دليلًا متسقًا على النطاق الدولي لقياس القيمة العادلة بالنسبة للأسواق غير النشيطة وتعزيز متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة.

وسوف ينشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر مايو مقترحًا لتعزيز الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. وكان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية قد أصدر في مارس ٢٠٠٩م تحسينات بإرشادات معالجة انخفاض الأصول المتعلقة بالطريقة المتبعة في الولايات المتحدة تحديدًا بالنسبة لمعالجة انخفاض الأصول.

وتعمل المجموعة الاستشارية للأزمة المالية باستمرار على تشجيع المجلسين للعمل الفوري والجدي في معالجة مواضيع التقارير المالية التي أبرزتها الأزمة المالية الحالية. إلا أننا نعتقد أن التحسينات الأكثر أهمية على المستوى الدولي هي تلك التي تنشأ من مشاريع الأدوات المالية ومشاريع التوحيد/ إلغاء الاعتراف.

ونحن بالمجموعة الاستشارية للأزمة المالية نوصي المجلسين بأن ينصب تركيزهما على هذه المشاريع المشتركة والشاملة وأن تعطى الأسبقية القصوى، وهي في الواقع تمثل تحديًا للمجلسين. إن مشروع الأدوات المالية، تحديدًا، ينطوي على قدر كبير من التعقيد والتوسع، لذلك فإن إصدار مقترح شامل بنهاية عام ٢٠٠٩م، حسب طلب مجموعة العشرين، سوف يتطلب قدرًا كبيرًا من الموارد والتركيز والتنسيق.

نحن ندرك أن صناع السياسة يقعون تحت ضغط شديد من أجل إحداث إصلاحات، على المديين القصير والطويل، لمعالجة التحديات العديدة التي يواجهونها، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة متى ما كان في استطاعتنا ذلك. غير أننا ندرك أن المجلسين لا يمكنهما تحقيق ما تطلبه مجموعة العشرين إلا إذا انصب تركيزهما بالكامل على الأعمال الفنية الأكثر تعقيدًا التي تستلزمها هذه المشاريع. وأن الانشغال بأعمال إضافية في مواضيع أخرى، إضافة إلى الالتزامات التي قطعها المجلسان، سوف يؤدي لا محالة إلى تأخير المشاريع، وهو أمر له أهميته.

وفي غضون ذلك سوف تستمر المجموعة في مواصلة حوارها البناء مع المجلسين. فبالإضافة إلى إصدار تقريرها في شهر يوليو، فإن المجموعة قد التزمت خلال اجتماعها المنعقد في ٢٠ أبريل ٢٠٠٩م بأن تجتمع مرة أخرى كمجموعة في شهر ديسمبر لمتابعة ومناقشة جهود المجلسين والإرشادات المقترحة في هذه الجوانب المهمة بالنسبة للتقارير المالية والأسواق.

(مؤتمر المائدة المستديرة):

استراتيجية المراجعة الداخلية في مواجهة الأزمة المالية

استجابة للتغيرات التي تحدث في توقعات أصحاب المصلحة في ظل الأزمة المالية الحالية يقوم مديرو المراجعة الداخليون بعملية تهدف إلى إعادة تشكيل أوليات مخاطر المراجعة الداخلية وما ينتج عن ذلك من تغيير في نطاق تغطية المراجعة.

يأتي ذلك استجابة لتوصيات مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعا له معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الذي انعقد في مدينة واشنطن بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة بشأن تأثير الوضع الاقتصادي الحالي على المراجعة الداخلية. حضر المؤتمر ثمانية وعشرون من مديري المراجعة ومن مديري المراجعة الداخلية (جميعهم ينتمون لشركات هي من ضمن أكبر مئة شركة).

كما حضر ممثلو الجهات المقدمة للخدمات والجهات التي تتولى تنظيم مهنة المراجعة، وممثلون لمجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) والشركاء الرئيسون لمعهد المراجعين الداخليين الذين يقدمون خدمات المراجعة الداخلية لأكبر مئة مؤسسة. تعد المناسبة فرصة جيدة للمراجعين الداخليين لتحديد ما يمكنهم عمله لمساعدة المؤسسات التي ينتمون إليها من خلال تقديم رؤية ذات قيمة تساعد تلك المؤسسات في تفهم ومواجهة المخاطر المحتملة.

وبالاطلاع على الشكوك الحالية التي تلازم الوضع الاقتصادي، أوضح مديرو المراجعة الداخلية أنهم يقومون بدور استراتيجي واستباقي لتحسين وتطوير ثقافة الحوكمة ومواجهة المخاطر بمؤسساتهم. وقد قدم المشاركون رؤاهم واستراتيجياتهم لإعادة توجيه نشاطات المراجعة الداخلية للتركيز على الجوانب التي تمكنها من مواجهة تحديات الأزمة. وكانت الأسئلة الرئيسة التي تم بحثها خلال المؤتمر هي:

- ما هو أكبر تأثير أحدثته الأزمة الاقتصادية على المراجعة الداخلية؟
- ما الكيفية التي تغير بها دور المراجع الداخلي خلال الشهور الاثني عشر الماضية؟
- ما المواضيع التي تعد مختلفة حاليًا؟ ما الكيفية التي غيرت بها استراتيجية المراجعة الداخلية؟
- ما الدروس المستفادة ومجال التركيز الرئيس للتقدم للأمام؟

وإكمالًا للآراء المقدمة من المشاركين في المؤتمر، قام معهد المراجعين الداخليين بالحصول على إجابات عن نفس الموضوع وردت بمسح أجرته الشبكة الدولية لمعلومات المراجعة التابعة لمعهد المراجعين الداخليين، واشترك في هذا المسح أربعة وثلاثون مديرًا للمراجعة الداخلية ومديرًا للمراجعة بشركات من المائة الكبرى. وقد أظهرت النتائج درجة عالية من الارتباط بين إجابات المسح والتخوفات التي أبداها المشاركون في المؤتمر. وبينما تناولت المناقشات العديد من الموضوعات، إلا أنها تركزت حول أربعة مواضيع رئيسة هي:

- تغير توقعات المستفيدين من المراجعة الداخلية يتطلب إجراء تعديلات باستراتيجيات المراجعة الداخلية.
- التركيز بدرجة أوسع وأعمق على المخاطر وإدارة المخاطر.
- هناك تحولات كبيرة حدثت بالفعل فيما يتعلق بنطاق تغطية المراجعة الداخلية.
- قيام مديري المراجعة الداخلية بمبادرات عديدة، في نطاق المراجعة الداخلية، تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة.

هذه المواضيع ليست مقصورة في تركيزها على جانب معين بل نجدها متداخلة في جوانب عديدة. فمثلًا نجد أن المخاطر وإدارة المخاطر من المواضيع التي تم التطرق لها في كافة جوانب المناقشة. إن هذه المواضيع المهيمنة تمثل أيضًا إطارًا استراتيجيًا شاملًا يأخذه مديرو المراجعة الداخلية في الاعتبار عند تناولهم للأزمة الاقتصادية الحالية.

إن إحداث تحول في توقعات أصحاب المصلحة يتطلب من المراجعين الداخليين أن يأخذوا دورًا استراتيجيًا أكبر، وأن تأخذ نشاطات إدارة المخاطر الأسبقية على متطلبات قانون سابينز – اوكسلي الصادر عام ٢٠٠٢م وعلى مراجعة الالتزام بالضوابط الرقابية الأخرى. وقد ذكر المشاركون في المؤتمر أن نشاطات المراجعة الخاصة بهم تتحول نحو التركيز على الاستجابة لطلبات أصحاب المصلحة في أن تقدم لهم المراجعة الداخلية المساعدة وإمكانية التأكد من أن المنشآت التجارية المختلفة تصدر تقارير دقيقة وصحيحة بشأن نشاطاتها، والمخاطر التي تواجهها ونتائج وعملياتها.

وقد ذكر أحد مديري المراجعة الداخلية أن الإدارة التنفيذية طلبت من المراجعين الداخليين أن يكونوا أكثر دقة وحسمًا: «أوضحوا لنا الصورة الكاملة وكل ما يحدث داخل المنشأة، حددوا لنا إن كانت المنشأة متفائلة بدرجة أكبر مما ينبغي». وقد وافق المشاركون على أن طلب مثل هذه المساعدة والتركيز من المراجعة الداخلية يعد أمرًا إيجابيًا بالنسبة للمهنة ومؤشرًا على تطور دورها فيما يتعلق بالمخاطر الاستراتيجية للعمل التجاري.

وفيما يتعلق بلجنة المراجعة والتي أصبحت تعتمد حاليًا وبدرجة أكبر على المراجعة الداخلية لإبقاء أصحاب المصلحة على علم باستراتيجيات إدارة المخاطر والتغيرات بخطة المراجعة. فقد ذكر المشاركون، في أغلبيتهم، أنهم ينفقون موارد أكثر على تجهيزات واتصالات لجنة المراجعة.

وأشار العديد منهم إلى أن لجنة المراجعة تطلب تحديد وقت أطول للمراجعة الداخلية بأجندة اجتماعاتها، ويتطلب ذلك من مدير المراجعة الداخلية جهدًا أكبر فيما يتعلق بالإعداد لاجتماعات اللجنة والجلسات الخاصة. وقد أدرك المراجعون، أن لجان المراجعة، من خلال زيادة تركيزها على المخاطر وعمليات إدارة المخاطر، يمكنها أن تقدم لهذه الفئة من أصحاب المصلحة خدمات مفيدة من خلال:

- تقديم تعليم خاص بإدارة المخاطر لأعضاء لجنة المراجعة أثناء الاجتماعات الدورية أو في جلسات خاصة، على نحو يساعدهم في التعرف على مصطلحات إدارة المخاطر ومنهجيات تحديد أسبقيات المخاطر.
- توسيع مناقشات إدارة المخاطر مع مجلس الإدارة، ويشمل ذلك تقويمًا للمخاطر الاستراتيجية – على المدى الطويل والمدى القصير – ليس فقط من خلال خريطة بيانيه (Heat Map) أو قائمة فحص (Checklist).
- تضمين قائمة بأهم عشرة مخاطر تواجه المؤسسة بكل مجموعة من مجموعات لجنة المراجعة وبيان الرابط link التي تقود إلى خطة المراجعة.
- التنسيق على نحو نشيط مع الجهات الأخرى التي تتولى مهام الرقابة والمخاطر لتحديد المخاطر العشرة التي من المتوقع أن تنشأ أو تتطور بعد المخاطر العشرة المذكورة سابقًا.
- زيادة الاتصالات غير الرسمية من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني، خارج نطاق الاجتماعات التي تتم وجهًا لوجه.
- تحديد وتقديم التقارير عن المواضيع المنتشرة التي لها علاقة بالركود الاقتصادي، مثل المخاطر المرتبطة بالسيولة، وتخفيض الموظفين، وعمليات الغش.

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
AICPA National Not-For-Profit Industry Conference	١١ -١٢ يونيو ٢٠٠٩م	واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية
The Institute of Management Accountants 90th Annual Conference & Exposition	١١ -١٢ يونيو ٢٠٠٩م	دنفر – الولايات المتحدة الأمريكية
IFRS for Academics and Educators	٢٤ يونيو ٢٠٠٩م	ميلانو- إيطاليا
International Symposium of Finance and Accounting	٦ - ٨ يوليو ٢٠٠٩م	كوالالمبور – ماليزيا
7th International Conference on Accounting	٦ -٩ يوليو ٢٠٠٩م	أثينا- اليونان
Association of Certified Fraud Examiners Conference	١٢ -١٧ يوليو ٢٠٠٩م	نيفادا – الولايات المتحدة الأمريكية
ملتقى تكنولوجيا المعلومات واقتصاد السوق - المنظمة العربية للتنمية الإدارية	٢١ - ٢٣ يوليو ٢٠٠٩م	القاهرة - مصر
International Management Accounting Conference	١٩- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م	كوالالمبور – ماليزيا
Asian Academic Accounting Association Conference	١٥- ١٨ نوفمبر٢٠٠٩م	إسطنبول- تركيا

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

www.gccaao.org

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها ولها على الأخص مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية من معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة آخذة في الاعتبار المعايير الدولية وتجارب الدول والهيئات المهنية.

كما تهدف الهيئة إلى تطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة بما في ذلك اقتراح تعديل وتطوير وتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات ترخيص مزاولتها.

فضلاً عن وضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة وتنفيذه بما في ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة، والارتقاء بمستوى الاداء المهني وإعداد وتنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة.

الجدير بالذكر أن الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة بدأ في إطار العمل المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووافق المجلس الأعلى عام١٩٨٢م على فتح باب التسجيل والترخيص لأصحاب عدد من المهن، منها مهنة المحاسبة والمراجعة، والسماح لهم بممارستها، بشرط الحصول على التسجيل والترخيص المطلوبين عادة ممن يماثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيفة.

المعهد الأميركي للمحاسبين الإداريين

www.imanet.org

يعتبر المعهد الأميركي للمحاسبين الإداريين أبرز هيئة عالمية كرست نفسها من أجل تمكين المحاسبين الإداريين والمهنيين في الشؤون المالية من الوصول إلى قمة إدارة دفة الاعمال.

لا غرابة إذاً ان نجد من بين اعضاء المعهد إداريين وصانعي قرار في الشؤون المالية والإدارية.

ويعمل المعهد على بذل الجهود من أجل تنمية مهنة المحاسبة بغرض الوصول إلى أعلى مستوى في المحيط الاكاديمي والمهني، بهدف تحقيق التفوق المهني .

المعهد يمثل حوالي ٦٠٠٠٠ مهني، وهذا يعني أن المعهد يعتبر بمثابة المنبر التفاعلي للمحاسبين الإداريين والمهنيين في كافة الشؤون لتبادل الافكار بغرض إنماء مقدرتهم المهنية. ولتحقيق هذه الغاية يستطيع المهنيون الاستفادة من برامج المعهد المختلفة بما في ذلك البرامج البحثية وبرامج المحاسبين الإداريين القانونيين.

والمعهد يعمل جاهدًا لإعادة موازنة عملية المحاسبة وذلك بتعريف المجتمع بدور المحاسب الإداري ومهنيي الشؤون المالية في عملية بناء مؤسسا ت الأعمال.

ويعتبر المحاسب الإداري القانوني أو صاحب المستوى الذهبي عضوًا في مجموعة المهنيين ذوي الخبرات الكبيرة في مهارة المحاسبة التي نالوها بموجب حصولهم من المعهد على شهادة المحاسبين الإداريين القانونيين، حيث يتقدم المحاسب الإداري القانوني بثقة إلى الامام كي يصبح شريك العمل وهو عازم على تحقيق المزيد من الإنجازات معتمدًا على أسس خلقية ورغبة قوية في تتبع التعليم مدى الحياة.

ويعمل المعهد على مساعدة أعضائه على تطوير قدراتهم المهنية وزيادة دخولهم المادية والحصول على مميزات تنافسية في الشؤون المالية وإدارة المعلومات والتخطيط الاستراتيجي، وكل ما من شانه إدارة دفة أعمال الأعضاء بنجاح في ظل الاقتصادي العالمي المتغير.

المعهد الأميركي للمراجعين الداخليين

www.theiia.org

المعهد الأميركي للمدققين الداخليين من المؤسسات البارزة في ميدان المراجعة وواحد من المنظمات التدريبية التي يستفيد منها الآلاف من رواد المهنة من جميع أنحاء العالم.

تم إنشاء المعهد عام ١٩٤١ وفي وقت وجيز تحول إلى جمعية مهنية دولية تضم أكثر من ١٥٠,٠٠٠ عضو.

ويوجد مقر إدارة المعهد في التامونتي إسبرنفس في الولايات المتحدة الأميركية، والمعهد يعتبر القائد المهني في ميدان التدقيق الداخلي ويقوم بتقديم برامج تدريب متقدمة في المراجعة بالإضافة إلى إجراء بحوث وتقديم إرشادات فنية في نفس الميدان.

إذا كنت ترغب في التعامل مع المعهد فعليك أن تتعرف على المعهد عن قرب من خلال موقعه الإلكتروني، كما يمكنك التعرف على رسالة المعهد وطريقة الاتصال بالأعضاء، وأن تكتشف طريقة الحصول على جائزة المعهد وكيفية استعمال إمكانيات المعهد كي تجني الكثير من حملاتك الإعلانية. كما يمكنك الكشف من خلال هذا الموقع عن الكثير عن قادة المعهد المتطوعين، وتشاهد مقابلة بالفيديو تم إجراؤها مع رئيس المعهد، فضلاً عن مقابلات مماثلة مع أعضاء مجلس إدارة المعهد.

كما يمكنك الحصول عن طريق المعهد على ردود للأسئلة المتكررة حول مهنة المراجعة والتدقيق. يتضمن الموقع كذلك شريطًا إخباريًا يتضمن آخر الأنباء عن المراجعين الداخليين.

جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية

www.accaglobal.com

تهدف الجمعية إلى إعطاء فرصة للأشخاص ذوي الطموحات غير المحدودة الذين يسعون للوصول إلى أعلى درجة في المحاسبة والإدارة والشؤون المالية.

ففي الوقت الحاضر يقوم المعهد بتقديم جميع أنواع المساعدات المطلوبة للأعضاء البالغ عددهم ١٣١٥٠٠٠ عضو وفي نفس الوقت حوالي ٣٦٢٠٠٠ طالب يستفيدون من مساعدات المعهد من خلال ٨٠ مكتبا ومركزا منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

وهذه البنية التحتية تمكن المعهد من عقد الامتحانات وتقديم المساعدات بدون تأخير في مناطقهم وبقاء الأعضاء والطلاب في بيئاتهم يساعدهم على كسب مزيد من النفوذ والشهرة في محيطهم، والمعهد يسعى لبناء قيم مهنية وحسن السير والسلوك. والمعهد أيضًا يقدم خدمات قيمة من خلال ٦٠ شركة محاسبة تعمل عن قرب مع الشركات الكبيرة والصغيرة بغرض تطوير مستوى عالمي لخدمة المحاسبة.

خبراء المعهد يعملون مع الحكومات والجهات المانحة والمنظمات المهنية لتطوير مهنة المحاسبة على مستوى عالمي ولخدمة المصلحة العامة وشهرة المعهد تعتمد على أكثر من ١٠٠عام قضاها في تطوير مستوى عال للمحاسبة وإدارة الشؤون المالية، والمعهد يشجع الفرصة والتعددية والأمانة ومن وراء تأييده لمستوياته العالمية وتشجيع أعضائه أينما كانوا فإن المعهد يهدف إلى تلبية حاجات مؤسسات الأعمال حول العالم في الحاضر والمستقبل.

برنامج الدورات التدريبية المتخصصة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

(للفترة من شوال ١٤٣٠هـ إلى محرم١٤٣٢هـ - أكتوبر٢٠٠٩م إلى ديسمبر٢٠١٠م)

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المهني المستمر	عدد الأيام	الرياض	جدة	الدمام
المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية	٤٢	يومان	١٤٣٠/١٠/١٥-١٤هـ ٢٠٠٩/١٠/٤-٣م	١٤٣٠/١٠/٢٢-٢١هـ ٢٠٠٩/١٠/١١-١٠م	١٤٣٠/١٠/٢٩-٢٨هـ ٢٠٠٩/١٠/١٨-١٧م
توحيد القوائم المالية	٦٣	ثلاثة أيام	١٤٣٠/١٠/١٨-١٦هـ ٢٠٠٩/١٠/٧-٥م	١٤٣٠/١٠/٢٥-٢٣هـ ٢٠٠٩/١٠/١٤-١٢م	١٤٣٠/١١/٢-١٠/٣٠هـ ٢٠٠٩/١٠/٢١-١٩م
تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بمفهوم coso	٦٣	ثلاثة أيام	١٤٣٠/١١/١٤-١٢هـ ٢٠٠٩/١١/٢-١٠/٣١م	١٤٣٠/١١/٢١-١٩هـ ٢٠٠٩/١١/٩-٧م	١٤٣٠/١١/٢٨-٢٦هـ ٢٠٠٩/١١/١٦-١٤م
Accounting for Financial Instruments (In English)	٤٢	يومان	١٤٣٠/١١/١٦-١٥هـ ٢٠٠٩/١١/٤-٣م	١٤٣٠/١١/٢٣-٢٢هـ ٢٠٠٩/١١/١١-١٠م	١٤٣٠/١٢/١-١١/٢٩هـ ٢٠٠٩/١١/١٨-١٧م
معيار العرض والإفصاح العام	٦٣	ثلاثة أيام	١٤٣٠/١٢/٢٧-٢٥هـ ٢٠٠٩/١٢/١٤-١٢م	١٤٣١/١/٤-٢هـ ٢٠٠٩/١٢/٢١-١٩م	١٤٣١/١/١١-٩هـ ٢٠٠٩/١٢/٢٨-٢٦م
أساليب التحليل المالي واتخاذ القرارات	٤٢	يومان	١٤٣٠/١٢/٢٩-٢٨هـ ٢٠٠٩/١٢/١٦-١٥م	١٤٣١/١/٦-٥هـ ٢٠٠٩/١٢/٢٣-٢٢م	١٤٣١/١/١٣-١٢هـ ٢٠٠٩/١٢/٣٠-٢٩م
المفاهيم الأساسية لإدارة التكاليف وأساليب خفضها وتقويم الأداء المالي والتشغيلي	١٠٥	خمسة أيام	١٤٣١/١/٢٧-٢٣هـ ٢٠١٠/١/١٣-٩م	١٤٣١/٢/٥-١هـ ٢٠١٠/١/٢٠-١٦م	١٤٣١/٢/١٢-٨هـ ٢٠١٠/١/٢٧-٢٣م
الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة	٤٢	يومان	١٤٣١/٢/١٦-١٥هـ ٢٠١٠/١/٣١-٣٠م	١٤٣١/٢/٢٣-٢٢هـ ٢٠١٠/٢/٧-٦م	١٤٣١/٢/٣٠-٢٩هـ ٢٠١٠/٢/١٤-١٣م
حساب ربحية السهم	٤٢	يومان	١٤٣١/٢/١٨-١٧هـ ٢٠١٠/٢/٢-١م	١٤٣١/٢/٢٥-٢٤هـ ٢٠١٠/٢/٩-٨م	١٤٣١/٣/٢-١هـ ٢٠١٠/٢/١٦-١٥م

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المهني المستمر	عدد الأيام	الرياض	جدة	الدمام
كيفية إعداد أوراق عمل المراجعة	٦٣	ثلاثة أيام	١٤٣١/٣/١٥-١٣هـ ٢٠١٠/٣/١-٢/٢٧م	١٤٣١/٣/٢٢-٢٠هـ ٢٠١٠/٣/٨-٦م	١٤٣١/٣/٢٩-٢٧هـ ٢٠١٠/٣/١٥-١٣م
معيار التقارير الخاصة	٤٢	يومان	١٤٣١/٣/١٧-١٦هـ ٢٠١٠/٣/٣-٢م	١٤٣١/٣/٢٤-٢٣هـ ٢٠١٠/٣/١٠-٩م	١٤٣١/٤/١-٣/٣٠هـ ٢٠١٠/٣/١٧-١٦م
أساليب إعداد الموازنات التقديرية واستخداماتها في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء	١٠٥	خمسة أيام	١٤٣١/٤/١٥-١١هـ ٢٠١٠/٣/٣١-٢٧م	١٤٣١/٤/٢٢-١٨هـ ٢٠١٠/٤/٧-٣م	١٤٣١/٤/٢٩-٢٥هـ ٢٠١٠/٤/١٤-١٠م
مخاطر المراجعة والأهمية النسبية	٤٢	يومان	١٤٣١/٥/١١-١٠هـ ٢٠١٠/٤/٢٥-٢٤م	١٤٣١/٥/١٨-١٧هـ ٢٠١٠/٥/٢-١م	١٤٣١/٥/٢٥-٢٤هـ ٢٠١٠/٥/٩-٨م
مراجعة النظم الآلية	٤٢	يومان	١٤٣١/٥/١٣-١٢هـ ٢٠١٠/٤/٢٧-٢٦م	١٤٣١/٥/٢٠-١٩هـ ٢٠١٠/٥/٤-٣م	١٤٣١/٥/٢٧-٢٦هـ ١٤٣١/٥/١١-١٠م
إعداد الإقرارات الزكوية والضريبية	١٠٥	خمسة أيام	١٤٣١/٦/١٢-٨هـ ٢٠١٠/٥/٢٦-٢٢م	١٤٣١/٦/١٩-١٥هـ ٢٠١٠/٦/٢-٥/٢٩م	١٤٣١/٦/٢٦-٢٢هـ ٢٠١٠/٦/٩-٥م
مقياس الأداء المتوازن (Balanced scorecard)	٤٢	يومان	١٤٣١/١٠/١٧-١٦هـ ٢٠١٠/٩/٢٦-٢٥م	١٤٣١/١٠/٢٤-٢٣هـ ٢٠١٠/١٠/٣-٢م	١٤٣١/١١/٢-١هـ ٢٠١٠/١٠/١٠-٩م
حوكمة الشركات	٤٢	يومان	١٤٣١/١٠/١٩-١٨هـ ٢٠١٠/٩/٢٨-٢٧م	١٤٣١/١٠/٢٦-٢٥هـ ٢٠١٠/١٠/٥-٤م	١٤٣١/١١/٤-٣هـ ٢٠١٠/١٠/١٢-١١م
مهارات تقديم الاستشارات المالية	٤٢	يومان	١٤٣١/١١/٩-٨هـ ٢٠١٠/١٠/١٧-١٦م	١٤٣١/١١/١٦-١٥هـ ٢٠١٠/١٠/٢٤-٢٣م	١٤٣١/١١/٢٣-٢٢هـ ٢٠١٠/١٠/٣١-٣٠م
أدوات التمويل الإسلامي	٤٢	يومان	١٤٣١/١١/١١-١٠هـ ٢٠١٠/١٠/١٩-١٨م	١٤٣١/١١/١٨-١٧هـ ٢٠١٠/١٠/٢٦-٢٥م	١٤٣١/١١/٢٥-٢٤هـ ٢٠١٠/١١/٢-١م
مقارنة معايير المحاسبة السعودية بالمعايير الدولية	٤٢	يومان	١٤٣٢/١/٦-٥هـ ٢٠١٠/١٢/١٢-١١ م	١٤٣٢/١/١٣-١٢هـ ٢٠١٠/١٢/١٩-١٨م	١٤٣٢/١/٢٠-١٩هـ ٢٠١٠/١٢/٢٦-٢٥م

أربعة في أربعة

– عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: من أعطي أربع خصال فقد أعطي خير الدنيا والاخرة وفاز بحظه منهما: ورع يعصمه عن محارم الله، وحسن خلق يعيش به في الناس، وحلم يدفع به جهل الجاهل، وزوجة صالحة تعينه على أمر الدنيا والآخرة.

– قال الإمام مالك بن أنس: لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك. فلا يؤخذ من سفيه، ولا من صاحب هوى، ولا ممن يكذب في أحاديث الناس، ولا ممن لا يعرف ما يحدث به من حيث المصادر والاختيار.

– احذر الشيطان من أربع: على عقيدتك أن يفسدها بالآراء، وعلى عبادتك أن يفسدها بالأهواء، وعلى عملك أن يفسده بالرياء، وعلى خلقك أن يفسده بالخيلاء.

الحياة جمع وطرح وقسمة

الحياة جمع وطرح وقسمة: فاجمع أحبابك وأصحابك حولك، واطرح من نفسك الأنانية والبخل نحوهم، وقسم حبك بالتساوي عليهم تصبح عندئذ أسعد إنسان.

تجنب إرادة الفشل

التحرك والسعي جزء لا يتجزأ من الحياة، والموتى وحدهم هم الذين لا يتحركون. فالفاشل يتحرك مثلما يتحرك الناجح، ولكنه يتحرك ضد التحرك، وينجز أعمالاً كثيرة ويمتنع عن إنجاز العمل الذي يقربه إلى هدفه.. فالجهد حينما يحول عن مجراه المطلوب، يكون جهدًا باتجاه الفشل، وثمار النجاح أعظم بكثير من مغانم الإخفاق. فما أجمل أن يشعر الإنسان بأنه يضع قدمه على أرض ثابتة، وأنه لا يتأرجح بين أوهام الأحلام.

سبحان الخلاق العظيم

في معرض تايوان للأسماك النادرة، عرضت في مايو الماضي سمكة ذهبية اللون، تعتبر من أغرب الأسماك البحرية، ومن غرائب البحار والمحيطات، وتم تسميتها بالسمكة الذهبية، حيث لا يوجد لديها أي جزء لونه ليس ذهبيا. ويقول عالم البحار التايواني نوي يتوبي: إن هذه السمكة وبعد إجراء التجارب عليها تبين أنها تشمل في بعض أجزاء جسمها مادة من الذهب الطبيعي عيار ٢٤ قيراطا!!

أضف لمعلوماتك

لإنتاج كيلو جرام واحد من الشمع يستهلك النحل كمية من العسل تتراوح بين ١٦ و٢٠ كيلوجرامًا. ولإنتاج كيلوجرام واحد من العسل يقطع مسافة مقدارها حوالي ١٨ ألف كيلومتر. ولجمع كيلو جرام واحد من العسل فإن النحل تنتقل بين الزهور مسافة تعادل ١١ مرة قدر محيط الأرض حول خط الاستواء.

هل لديك دواء آخر؟

سأل الطبيب مريضه: هل أفادت حبوب الذاكرة التي وصفتها لك؟ فأجاب نعم، إنها رائعة ولكنني أنسى أن آخذها في موعدها. هل لديك دواء آخر ليذكرني بموعد الحبوب؟

من طرائف البخلاء

يحكى أن أحدهم نزل ضيفًا على صديق له من البخلاء، وما أن وصل الضيف حتى نادى البخيل ابنه قائلًا: نزل عندنا ضيف عزيز على قلبي، فاذهب واشترِ لنا نصف كيلو من اللحم من أحسن اللحم.

ذهب الصبي.. وبعد برهة من الزمن عاد ولم يشترِ شيئًا. فسأله أبوه: أين اللحم؟! فقال الصبي: ذهبت إلى الجزار وقلت له: أعطنا أحسن ما عندك من اللحم. فقال الجزار: سأعطيك لحمًا كأنه الزبد. قلت لنفسي إذا كان كذلك فلماذا لا أشتري الزبد بدل اللحم؟! فذهبت إلى البقال وقلت له: أعطنا أحسن ما عندك من الزبد.. فقال: أعطيك زبدًا كأنه الدبس.. فقلت: إذا كان الأمر كذلك فالأفضل أن أشتري الدبس..!

فذهبت إلى بائع الدبس وقلت: أعطنا أحسن ما عندك من الدبس.. فقال الرجل: أعطيك دبسًا كأنه الماء الصافي.. فقلت لنفسي إذا كان الأمر كذلك فعندنا ماء صاف في البيت! وهكذا عدت دون أن أشتري شيئًا..!

قال الأب: يا لك من صبي ذكي كأبيك، ولكن فاتك شيء مهم.. لقد استهلكت حذاءك بالجري من دكان إلى دكان! فأجاب الابن: لا يا أبي، أنا لبست حذاء الضيف!!

هجاء أم مدح؟

حكى الأصمعي قال: كنتُ أسير في أحد شوارع الكوفة فإذا بأعرابيّ يحمل قطعةً من القماش، فسألني أن أدلّه على خياط قريب. فأخذته إلى خياط يُدعى زيدًا، وكان أعور. فقال الخياط: واللّه لأخيطنّه خياطةً لا تدري أقباءً هو أم دراج، فقال الأعرابيّ: واللّه لأقولن فيك شعرًا لا تدري أمدحٌ هو أم هجاء.

فلما أتم الخياط الثوب أخذه الأعرابيّ ولم يعرف هل يلبسه على أنه قباء أو دراج! فقال في الخياط هذا الشعر:

خَاطَ لي زَيْدٌ قبَاء
ليتَ عينيه سوَاء
فلم يدرِ الخياط أدُعاءٌ له أم دعاءٌ عليه.

دعم الهيئة وتطوير المهنة*

تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز افتتح معالي وزير التجارة فعاليات مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني.

ولعل مما تميز به هذا المؤتمر هو الاختيار الجيد للموضوع الرئيس والمحاور الأساسية للمؤتمر، فالمؤتمر يحمل عنوان «المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية».

والواقع أن علاقة المحاسبة ودورها في التنمية الاقتصادية علاقة وطيدة وأصلية في الدول المتقدمة، إلا أننا في المملكة لم ندرك هذا الدور إلا متأخرًا. فالمحاسبة في نظر الكثير – وللأسف – تنحصر في التسجيل والصرف دون إدراك للدور المهم الذي تلعبه المحاسبة والمراجعة في العملية الاقتصادية بأكملها.

وفي هذا المجال فإن المحاسبة هي في الأساس نظام معلوماتي يوفر لمتخذي القرار معلومات مالية وغير مالية لاتخاذ قرار رشيد. وبينما أدركت الدول الغربية دور مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى الاقتصاد الكلي وحماية المستثمرين، فإننا مازلنا وللأسف لم ندرك هذا الدور أو لم نسع بجدية للاستفادة من مهنة المحاسبة.

ومع تقديرنا للدور الذي تلعبه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومن قبلها الجمعية السعودية للمحاسبة، إلا أن تطوير المهنة يحتاج إلى تكاتف الجهات الرسمية مع الهيئة والجمعية للوصول إلى مهنة فاعلة في دعم العملية الاقتصادية.

ومما يؤكد ضرورة دعم الهيئة وتطوير المهنة ما تشهده المملكة من تنمية اقتصادية ضخمة. فهذه النهضة الاقتصادية لا بد أن تصاحبها مهنة محاسبة ومراجعة قوية، ومحاسبون من أبناء البلد على مستوى عال من التأهيل لتولي زمام القيادة في القطاع الخاص.

كما أن هذه النهضة الاقتصادية تتطلب من الهيئة والجمعية وأقسام المحاسبة في الجامعات أن تعيد النظر في أهدافها وخططها وبرامجها والعمل سويًا مع الجهات الرسمية (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد) للعمل على تطوير المهنة حتى تقوم بدورها في حماية الاقتصاد.

إن عدم الاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة سيؤدي إلى عواقب وخيمة على مستوى المنشآت وعلى مستوى الاقتصاد. ولعل مما يدل على عدم تقديرنا دور مهنة المحاسبة ما يخصص لهيئة المحاسبة من مبالغ مالية سنوية، فموازنة هيئة المحاسبة في الواقع تعد مبلغًا ضئيلًا مقارنة بما تقوم به الهيئة من مهام وأعمال.

إن عشرة ملايين ريال فقط (موازنة الهيئة) لا تتوافق مع أهداف الهيئة الرئيسة (إصدار المعايير، ومراقبة الجودة، وتأهيل المحاسبين). كما أن مقارنة هذه الموازنة مع ما يخصص للهيئات المماثلة في الدول المتقدمة ليُعد أمرًا مخجلًا لنا جميعًا. فعلى سبيل المثال، تبلغ ميزانية مجلس الإشراف الأمريكي PCAOB المسؤول عن مراقبة مكاتب المحاسبة التي تراجع الشركات المساهمة فقط نحو ٤٨٨ مليون ريال (١٣٠ مليون دولار).

ومن المعروف أن هذا المجلس يقوم فقط بأحد الأدوار التي تقوم بها الهيئة السعودية. ومع فارق بين حجم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد السعودي، إلا أن ضخامة المبالغ المخصصة لهذا المجلس لتبين لنا ضرورة الاهتمام بالهيئات المهنية المحاسبية ودعمها.

وفي الختام فإن دعم المحاسبة والتوعية بأهميتها في مجال الأعمال ليُعد في الواقع دعمًا وتعزيزًا للاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتعزيز الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة لضبط أعمال المنشآت ومراقبة أداء تلك المنشآت بما يضمن تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها.

---

* نقلا عن صحيفة الاقتصادية العدد ٥٦٤٨

د. محمد بن سلطان السهلي
أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الملك سعود

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة، وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

فترة إختبار الزمالة القادمة
تبدأ في
١٤٣١/١/٩هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/٢٦م

لمزيد من المعلومات حول اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على الانترنت: www.socpa.org.sa

او الاتصال :

هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥

فاكس : ٤٠٥١٠٩٨

البريد الالكتروني : exam@socpa.org.sa

رؤيتنا:

الخيار الأفضل للمستثمرين في صناعة البتروكيماويات و الصناعات
كثيفة الاستخدام للطاقة والمساهم الرئيس في النمو بالمملكة

رسالتنا:

تخطيط وتشجيع الاستثمار وتطوير وإدارة مدن صناعة البتر وكيماويات و الصناعات كثيفة الاستخدام
للطاقة من خلال التركيز والتكامل مع العملاء والمستثمرين والموظفين والمجتمع وبقية الشركاء.